جامعـــة بسكـــــرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التعاون الجزائري- الأمريكـــي فـــي مكافحـــــة الإرهـــــاب 2001-2015

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

إعداد الطالـب:

غلام الله مشـوك

إشـــراف الدكتورة:

سهـــــام حروري

لجنة المناقشة

الاســـم واللقـــب	الدرجـــة العلميـــة	الصفـــــــة
حنـــان بن عبد الرزاق	أستـــاذ مساعد - أ -	رئيســـــــا
سهـــــام حـــــروري	أستـــاذ محاضـر - ب-	مشرفا ومقررا
نـــور الديـــن لعســـل	أستـــاذ مساعد - أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكـــر و تقديـــر

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الحمد لله عز و جل ، سبحانه الذي وفقنا و رعانا و أنار بصيرتنا للوصول إلى هدفنا .

دائما هي سطور الشكر و العرفان تكون في غاية الصعوبة عند الصياغة

ربما لأنها تشعرنا دوما بقصورها وعدم إيفائها حق من نهديه هذه الأسطر

إنها كلمة شكر و تقدير وعرفان إلى أستاذتي و مؤطرتي الكريمة والمحترمة
الدكتورة سهام حروري

التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة، و تشجعني في كل مرة على انجاز البحث

نعمة الأخت التي توجه أخاها حتى يتخطى الصعاب.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى لجنة المناقشة لقبولهم و تفضلهم بمناقشة هذا العمل .

شكري و امتناني إلى أساتذتي بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة بسكرة
الذين لم يبخلوا علينا بمعلومة طيلة المشوار الجامعي .

أشكر كل من منحني معلومة، نصيحة أو حتى كلمة

شكرا لكم جميعا

الإهـــداء

أهدي عملي هذا المتواضع:

إلى من بذلا النفس و النفيس من أجل إسعادي ،إلى من أعتبرهم قدوتي في الحياة ، إلى رمز الكفاءة و الخلود و العطاء ، إلى من علماني الصمود مهما تبدلت الظروف، و من وقفا إلى جانبي في الصراء و الضراء ومن أنارا طريقي في كل الخطوة إلى أغلى من في الكون إلى أمي و أبي .

إلى من شجعتني بدعواتها جدتي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي" البشير-خليل-ليديا-محمد أمين "

إلى كل أفراد عائلة مشوك و بالأخص عمتي و أعمامي.

إلى كل زملائي و أصدقائي وأخص بالذكر

"ياسين-الأمير-نوفل-نور-حكيم-صالح-زكرياء-لمين-حمزة-أسماء-أنفال-فطيمة-إكرام"

إلى كل من حوتهم ذاكرتي و لم تحويهم مذكرتي

إلى كل متصفح للمذكرة في هذه اللحظات

غلام الله

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير.....	
الإهداء.....	
مقدمة.....	1
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.....	4
المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي.....	5
المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي.....	6
المطلب الثاني: أهمية التعاون الدولي.....	8
المطلب الثالث:مجالات "أشكال"التعاون الدول.....	11
المطلب الرابع:التعاون و المفاهيم المشابهة.....	16
المبحث الثاني:مفهوم الإرهاب.....	18
المطلب الأول:إشكالية تعريف الإرهاب.....	19
المطلب الثاني: تعريف الإرهاب في التشريع الجزائري و الأمريكي.....	22
المطلب الثالث: دوافع الإرهاب.....	25
المطلب الرابع: أشكال الإرهاب.....	29
المطلب الخامس: إجراءات و معايير مكافحة الإرهاب.....	32
المبحث الثالث:الأطر النظرية المفسرة للتعاون	37
المطلب الأول: الواقعية الجديدة	37
المطلب الثاني:الليبرالية الجديدة	41
المطلب الثالث: الاعتماد المتبادل.....	44
الفصل الثاني: آليات التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب.....	47
المبحث الأول:عوامل قيام التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب.....	48
المطلب الأول:ظاهرة الإرهاب في الجزائر "العشرية السوداء".....	48
المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001	54
المطلب الثالث الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب.....	60

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: أبعاد التعاون الثنائي	68
المطلب الأول: المشاركة الجزائرية في الحرب الأمريكية على الإرهاب.....	68
المطلب الثاني: التعاون العسكري	74
المطلب الثالث : تبادل المعلومات الاستخبارية	80
المطلب الرابع: التعاون القضائي.....	84
المبحث الثالث: الحوارات الاستراتيجية الجزائرية الأمريكية.....	86
المطلب الأول: الحوار الجزائري الأطلسي.....	86
المطلب الثاني: الحوار الاستراتيجي الثنائي الأول حول مكافحة الإرهاب.....	89
المطلب الثالث: الحوار الاستراتيجي الثنائي الثاني حول مكافحة الإرهاب.....	91
المطلب الرابع: الحوار الاستراتيجي الثنائي الثالث حول مكافحة الإرهاب.....	92
الفصل الثالث: رؤية تقييمية للتعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب.....	95
المبحث الأول: إيجابيات التعاون الثنائي في مكافحة الإرهاب	96
المطلب الأول: إضفاء الشرعية على الحرب على الإرهاب.....	96
المطلب الثاني: تنمية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.....	98
المطلب الثالث: التعاون الوقائي في ظل تطور تقنيات الإرهاب.....	100
المبحث الثاني: تحديات التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب.....	103
المطلب الأول: غياب استراتيجية موحدة في مكافحة الإرهاب.....	103
المطلب الثاني: استحداث أمريكا آليات تقوية النفوذ العالمي	105
المطلب الثالث: الموقف الجزائري من قاعدة الأفريكوم	106
المبحث الثالث: نحو تفعيل التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب.....	110
المطلب الأول: توحيد معنى الإرهاب.....	110
المطلب الثاني: تجاوز النظرة الأحادية لخدمة المصالح الأمريكية	112
المطلب الثالث: ضرورة التعاون في إطار استراتيجية الأمم المتحدة.....	114
الخاتمة.....	117
قائمة المراجع.....	120

يعد الإرهاب من أهم المواضيع المطروحة في الوقت الراهن على كل المستويات الوطنية، الاقليمية والدولية؛ على اعتبار أنه يمثل أحد الظواهر الاجتماعية التي عرفت تطورا كبيرا وانتشارا واسعا في ظل توفر وسائل التكنولوجيا لدى مختلف المجموعات أو المنظمات وحتى الأفراد.

كما أنه قد تقوم بهده الأعمال الدول والحكومات ضد شعب ما أو دولة أخرى، لكنها في غالب الأحيان تعمل على زرع الرعب في وسط الأفراد وزعزعة الأمن وإشاعة حالة من الخوف والفزع في المجتمع، وذلك نتيجة توافر العديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية.

إن ارتفاع خطر الإرهاب الدولي الذي تقوم به الدول أو المنظمات الإرهابية واحدة أو أكثر أو حتى الأفراد دفعت إلى تقارب النظرة الأمريكية مع المنظور الجزائري في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الأمن والاستقرار الدولي، ومنه السعي نحو تكثيف الجهود نحو التعاون الثنائي و كسب الشرعية الدولية للدخول في حرب عالمية ضد الإرهاب.

أهمية الموضوع:

يمثل الارهاب مختلف صور العنف والاعتداءات عل مختلف مظاهر الحياة الانسانية التي قد تتعرض لها الدول والمجتمعات وحتى الافراد. وقد ساهم في تطوره وزيادة انتشاره التقدم العلمي والتكنولوجي خاصة في مجال الاتصالات والمواصلات مما سهل له القيام بكل جرائمه وتنفيذ مخططاته.

من بين الدول التي تعرضت للإرهاب الجزائر وأمريكا، لكن تجدر الاشارة إلى أن الجزائر كانت أول من عانى منه في بداية التسعينات من القرن الماضي بسبب أزمة سياسية على إثر توقيف المسار الانتخابي حيث عرفت موجة احتجاجات شعبية عمت أرجاء الوطن، وهو ما أدى إلى دخول الجزائر في أزمة أمنية عرفت بـــ: "العشرية السوداء" شهدت فيها موجات عنف وعمليات اغتيال فردية وجماعية بالإضافة إلى دخول جماعات إرهابية أجنبية الجزائر.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تلقت أعنف هجوم إرهابي على أراضيها هزت فيه أحداث 11 سبتمبر 2001 كل العالم راح ضحيتها آلاف الأشخاص، مما أدى بالولايات المتحدة إلى تغيير نظرتها تجاه الجماعات الإسلامية والتي أعلنت على إثرها الحرب الشاملة ضد الإرهاب خاصة بعد تبني تنظيم القاعدة الهجوم الإرهابي .

إن تعرض الجزائر للإرهاب في فترة التسعينات من القرن العشرين، وقيامها بتجربة رائدة تتمتع بالخبرة في مجال مكافحة الارهاب، اتبعت خلالها الطرق السلمية من النصوص القانونية ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مكنتها من استقطاب المجتمع الدولي سيما الدول الكبرى وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية وتجلى ذلك في التعاون والتنسيق الثنائي من أجل القضاء على الإرهاب.

أهداف الدراسة: تتنوع أهداف دراسة الموضوع بين أهداف علمية وأخرى عملية

الأهداف العلمية: تتمثل في:

- الكشف عن الغموض الذي يكتنف مفهوم الارهاب .
- تحليل الأسباب الكامنة وراء انتشار الظاهرة الارهابية.

الأهداف العملية:

- تبيين حيثيات التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب.
- دراسة مختلف استراتيجيات وآليات التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الارهاب.
- سبل تفعيل التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الارهاب.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تم الاعتماد علها كمنطلق لدراسة الموضوع

- مذكرة ماجستير براهيمي مريم الموسومة بـ: التعاون الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية بجامعة بسكرة للموسم الجامعي 2012/2011، والتي تعرضت فيها لمختلف السياسات المتبناة من الطرفين في مواجهة الظاهرة.

- دراسة الأستاذ الدكتور برقوق، محند الموسومة بـ: التعاون الأمني الجزائري – الأمريكي و الحرب على الإرهاب الصادرة عن مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، بيروت سنة 2009 ، والذي تناول من خلالها توصيف التعاون الجزائري الأمريكي من خلال الآيات المعتمدة في مواجهة الظاهرة الارهابية والحد منها.

<u>الإشكالية:</u>

على الرغم من اعتماد الاستراتيجية الجزائرية على القوة الناعمة في مكافحة الارهاب أي التركيز على الحلول السلمية، واتباع الولايات المتحدة القوة الصلبة بالتدخل العسكري في ظل فوضى العلاقات الدولية التي يتم فيها توظيف كل مقومات القوة في إطار الهيمنة المنفردة على العالم إلا أن ذلك لم يمنع الدولتين من التعاون في هذا المجال. وبناء على ذلك يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب ؟

تندرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1/ ما هو تعريف الإرهاب في التشريع الجزائري والامريكي؟

2/ ما هي أطر التنسيق الثنائي الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب ؟

3/ كيف يتم تفعيل التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب أساسه تزايد التهديدات الإرهابية.
- تبني منظور الاعتماد المتبادل ناتج عن وجود المصالح المشتركة.
- تفعيل التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب يفترض توحيد الرؤى تجاه مفهوم الارهاب.

منهجية الدراسة:

طبيعة الموضوع اقتضت توظيف المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** من خلال وصف الظاهرة الارهابية وكيفية تأثيرها على الدول والمجتمعات، ومن ثم الوقوف على التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحتها.
- **منهج دراسة الحالة:** بتركيز دراسة على التعاون القائم بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحد من الظاهرة الارهابية.
- **المنهج التاريخي:** تتبع مسار التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الارهاب من سنة 2001 إلى غاية 2015 يتطلب الاعتماد على المنهج للوقوف على المحطات التاريخية التي عرفها.

تقسيم الدراسة:

معالجة الاشكالية المطروحة اقتضت تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول؛ خصص الفصل الأول للاطار النظري للدراسة بالتطرق لمفهوم التعاون الدولي والارهاب ثم الأطر النظرية التي تفسر التعاون الدولي في ثلاث مباحث.

أما الفصل الثاني فقد تناول آليات التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الارهاب في ثلاث مباحث تفصل عوامل التعاون و آليات التعاون الثنائي والحوارات الاستراتيجية بين الطرفين.

وفي الفصل الثلاث والأخير تم تقديم رؤية تقييمية للتعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الارهاب من خلال ثلاثة مباحث تناولت ايجابيات وتحديات التعاون الثنائي، ثم خلص إلى آليات تفعيل هذا التعاون.

يخصص الفصل الأول من دراسة أي موضوع للكشف عن الغموض الذي يكتنف مفاهيم الدراسة لذلك سيستم التركيز في هذا الفصل على تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للتعاون الدولي والإرهاب وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : مفهوم التعاون الدولي

المبحث الثاني : مفهوم الإرهاب

المبحث الثالث :الأطر النظرية المفسرة للتعاون

المبحث الأول : مفهوم التعاون الدولي

من أجل تقديم تفسير واضح للتعاون الدولي، و مختلف أشكاله يجب علينا أولا تعريفه و تبيين أهميته في مكافحة الإرهاب و مبادئه وصولا إلى مجالات التعاون الدولي وفقا لمبادئ القانون الدولي.

المطلب الأول : تعريف التعاون الدولي :

قبل تعريف التعاون الدولي يجب تعريف التعاون، حسب معجم الكافي عربي، عربي

تعاون : (التعاون) : " تعاون قوم مع بعضهم البعض " [1]

و يقصد بالتعاون هنا عملية التنسيق و تقديم المساعدة بين جميع الأفراد تلك المساعدة التي قد تعود بالمنفعة على الجميع.

و يعرف عبد الوهاب الكيالي التعاون لغة على أنه " تبادل المساعدة أو المشاركة أو المؤازرة [2]

فالتعاون كنظام و كمذهب اقتصادي و اجتماعي يقوم على التضامن الطوعي بين جماعة من الأفراد يقيمون مشروعا اقتصاديا مشتركا و يديرونه بأنفسهم في سبيل تحسين وضعهم الاقتصادي كمنتجين أو كمستهلكين .و قد رأى بعض المفكرين_ منذ القرن 19_ في التعاون نظاما اقتصاديا جديدا نشأت خلاله العديد من الجمعيات التعاونية. [3]

حسب الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية هو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي ، و يعني وجود هدف مشترك يعمل من أجله المواطنون ، و يعني أيضا وجود اتفاق عامفي الأهداف و أن إنجازها لن يلحق خسارة بأي طرف ، و يتطلب التعاون و التنسيق و التشاور. [4]
كما جاءت كلمة تعاون في القرآن الكريم في قوله تعالى :" وتعاونوا على البر و التقوى و لا تعاونوا على الإثم و العدوان " [5]و حسب هذه الآية القرآنية مصدر التعاون اسم يجمع بينهم التعاون و المؤازرة و التآزر ، أي المساعدة و التعاون الوطني و إظهار روح التعاون

---

[1] يوسف بكوش، معجم الكافي عربي، عربي ، (د د ن) ، الجزائر ،2013 ، ص 99 .

[2] المرجع نفسه،ص 764 .

[3] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعةالسياسية،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزءالأول، بيروت،(د س ن)، ص 76

[4] اسماعيل عبد الفتاح الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي انجليزي)،(د ب ن)،ص 108 .

[5] سورة المائدة، الآية الثانية

و حسب معجم العربي عامة تعاون هو عمل جماعي بين أناس أو شركات أخرى و كذا هو تعاون الجيران أي تضامنوا، ساعد بعضهم بعضا و تعاون الأهل أو تعاون الصديقان في السراء و الضراء بمعنى لا يعجز القوم إذا تعاونوا و تعاون القوم بمعنى عاون بعضهم بعضا. [1]

كما يقوم التعاون على الاعتماد المتبادل و يتطلب الثقة المتبادلة حيث يجب على كل طرف أن يثق بأن الآخرين لن يستغلوا فرص الخداع و الإغراءات التي تدفع إلى ممارسة هذا الإغراء و بالتالي ، فإن التعاون يتطلب توقعا متبادلا للرغبة في التضحية بالمصالح الذاتية على المدى القريب من أجل الخير العام . و مهما يكن فإن النظام ذو الاعتمادية المتبادلة يحمل ضمانا و رغبة فعلية في الحد من حرية العمل النابعة من السيادة بوصفها إحدى الخواص اللازمة للأمن القومي. [2]

أما التعاون الدولي فيعتبر مبدأ من مبادئ العلاقات الدولية التي تسعى من خلالها إقرار السلم و التنمية و مواجهة الكوارث، و هو مبدأ حديث نسبيا من حيث التقنين و لكنه قديم من حيث التعامل به. و بتطور المجتمع الدولي و التنظيم الدولي أصبح التعامل الدولي من الضروريات في العلاقات الدولية، هذا ما جعل ميثاق الأمم المتحدة ينص في مادته الأولى: فقرة 4 على هذا المبدأ من أجل تحقيق التعاون في شتى المجالات ذات الصبغة الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية و الأمنية و الطبيعية وهذا يدل على أنه لم يعد في إمكان دولة واحدة أو مجموعة من الدول حل المشاكل الدولية و ضمان توفير المتطلبات المجتمعية مثل وضع قوانين تتعلق بتنظيم أو استغلال أو استكشاف الثروات الموجودة في باطن الأرض، أو التعامل مع مختلف التحديات التي تواجه العلاقات الدولية كالظاهرة الإرهابية الدولية أو مشاكل التلوث البيئي أو نقص الأغذية ، و عليه يتطلب التعاون الدولي التنظيم الدولي و الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي، فالتعاون يعتبر من مبادئ القانون الدولي المتعلقة بمختلف المجالات خاصة منها الأمنية مثل مكافحة الإرهاب [3]

ينقسم التعاون الدولي إلى قسمين التعاون الدولي الثنائي أو المتعدد الأطراف ، و بالرجوع إلى مؤتمر وستفاليا الذي عقد في القرن 17 حيث اعتبرت الدول هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية وأن الدولة هي الفاعل الوحيد و المستقل في العلاقات الدولية تسعى إلى تحقيق مصالحها تميزت تلك الفترة

---

[1] معنى التعاون متحصل عليه من :http://almaany.com/ar/dict/ar-ar //AA:D8:B9:D8:A7:D9:88:D9:86/ في 15/02/2016 ,على الساعة 15h22.,

[2] عبد العزيز السعيد ، شارلز ليرتشي الابن، تر: نافع أيوب لبس ، النظام العالمي الجديد الحاضر و المستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي ،دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999 ، ص 432 .

[3] مبروك غضبان ، المدخل للعلاقات الدولية ،الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع ،2007، ص 317

بالتعاون الدولي الثنائي بين دولة و دولة أخرى حيث كانت تركز بشكل أساسي على مسألة القروض و المساعدات . أما في النصف الثاني من القرن العشرين أصبح التعاون المتعدد الأطراف أكثر شيوعا في العلاقات الدولية، و ذلك راجع إلى عدم قدرة النظام الوستفالي على الاستجابةللقضايا العامة، حيث لم تعد العلاقات التعاونية الثنائية قادرة على حل المشاكل الدولية خاصة مع تعدد الفواعل الدولية، و ظهور ما يعرف بالعولمة.

يعتبر جون روقيJohn G. Ruggieإلى اعتبار العلاقات المتعددة الأطراف " بأنها تلك العلاقات في إطار تنظيمي يطلق عليها علاقات تعاونية بين ثلاثة دول أو أكثر" . [1]

فالتعاون الدولي المتعدد الأطراف يسعى إلى إعادة تنظيم بعض المشاكل بصفة جماعية و ضمن قوانين متفق عليها من طرف كل الأطراف و هذا ما ساعد و دفع إلى إنشاء مختلف المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة. [2]

و يقوم التعاون الدولي على حماية حقوق الإنسان و كرامته حيث تقوم حقوق الإنسان على مبدا تضامن البشر و تعاونهم و تآزرهم و اتحادهم بما فيه خيرهم أجمعين كما أنه يساعد على الحفاظ على نظام الحكم إضافة إلى تنمية سياسة الدولة مع غيرها من دول الجوار على الصعيد الإقليمي و مدى التعاون فيما بينها و بين الدول في المحيط الدولي و هو ما يزيد في التكوين الاجتماعي للشعب و مدى ارتباطه و تعاونه و انسجامه مع بعضه البعض .

ويضيف إسماعيل صبري مقلد " إن الأمن الجماعي يهدف و بالدرجة الأولى إلى الحيلولة دون

تغير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه و علاقاته و تبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة دولة معينة على حساب غيرها من الدول. " [3]

وهنا يؤكد الدكتور صبري مقلد من خلال هذا المفهوم على المبدأ الأساسي للأمن الجماعي ألا و هو العمل الجماعي المشترك و التعاون من قبل أفراد المجتمع الدولي من أجل منع اعتداء دولة على أخرى و العمل على ردع العدوان بطريقة جماعية ضد من يستخدم قوته لزعزعة أمن و استقرار دولة أخرى . [4]

---

[1] Antoine coste , Articulation et Cohérence des Moyens bi- et Multilatéraux des Politiques de Coopération au Développement , PantheonSorbonne,Paris 1,2009 , p 11 .

[2] Ibid.

[3] هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية،عمان:(د د ن)،2010 ،ص 175 .

[4] المرجع نفسه، ص ،179

كما يتجه التعاون الدولي نحو التبادل بين مختلف الوحدات السياسية التي تشكل المجتمع الدولي، إضافة لتزايد دور أطراف فاعلة أخرى غير الدول في تطوير و زيادة هذا التوجه نحو التعاون الدولي كالمنظمات الدولية الإقليمية و القارية ، أو الشركات المتعددة الجنسيات و القوى غير الوطنية . إن الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل في الاقتصاد و التجارة و غيرهما سيؤدي إلى تعزيز السلام العالمي من خلال تعزيز التعاون و التفاهم و تقريب وجهات النظر حول مختلف القضايا السياسية و الأمنية عبر العالم ؛ حيث إن التركيز على مصادر التهديد الجديدة يكمن في مدى أهمية الانعكاسات الناتجة عنها في مجال السلم و الأمن الدوليين و الرفاهية الاقتصادية العالمية ، ومن أبرز هذه التحديات التي تدفع بالتعاون استمرار الصراعات الدولية ، انتشار الفقر و الهجرة غير الشرعية ، التطرف و الأصولية الإرهاب . [1]

و انطلاقا من المبادئ الأساسية للتعاون الدولي و مختلف التعاريف اللغوية المقدمة له يعتبر من المفاهيم التي يصعب وضع تعريف جامع لها و يرجع ذلك لأسباب عديدة منها : اتساع مجالاته و أشكاله التي يمكن أن يتخذها، لكن ولصعوبة وضع أطر محددة له ، لتعدد مفاهيمه لكن بوجه عام يعتبر التعاون نوع من التنظيم، ترتبط فيه جماعة من الناس ارتباطا اختياريا بصفتهم الإنسانية على قدم المساواة لإعلاء شأن مصالحهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و كذا الأمنية .

إن التعاون الدولي هو ذلك التنسيق و التعاون الدولي باستبدال المعارف و المعلومات بين الدول مع بعضها البعض و المساهمة و المشاركة في ملتقيات و مؤتمرات دولية لدراسة و معالجة هذه الظاهرة ناهيك عن الدعم المالي الدولي من الدول المانحة و الإشادة بالدول الناجحة في مكافحة الفساد ، سواء كان التعاون ثنائي أو جماعي أو في إطار منظمات حكومية أو غير حكومية .

المطلب الثاني : أهمية التعاون الدولي

تعود أهمية التعاون الدولي إلى تحقيق ما يلي :

- زيادة فعاليات و قدرات الدول المتعاونة في مجابهة المخاطر التي تهدد أمنها و سلامتها .

- التعاون الدولي في مجالات متعددة لكل منها أهمية خاصة بها و هي ذات صلة فيما بينها سواء كانت أمنية ، سياسية ، اقتصادية أو عسكرية .

---

[1] حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون ، فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2011) ، ص85

– قوة التعاون الدولي رهنا بعدد الأطراف المتعاونة ، فهناك تعاونا ثنائيا و تعاونا متعدد الأطراف .

ونظرا لأهميته فقد قسم إلى مستويات جغرافية ، فهناك التعاون الإقليمي ، التعاون شبه الإقليمي والتعاون العالمي.

– من حيث موضوع التعاون الدولي هناك تعاونا قضائيا و قانونيا ، و هناك تعاونا شرطيا و أمنيا و تنفيذيا .

– تعدد الوسائل و الأدوات المستخدمة لتفعيل التعاون بين الدول ، ومن تلك الوسائل تبادل الزيارات و الرأي والخبرات والمعلومات والمساعدات الفنية و الشرطية و القضائية ، وعقد الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف ، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وإنشاء الكيانات التنظيمية من المنظمات الدولية [1].

و يعتمد التعاون الدولي الفعال في أشكال و تنوعه على ثلاثة محاور أساسية :

الأول : اعتماد تدابير و إجراءات وطنية في مجالي التشريع و استراتيجيات منع الجريمة " عبر عناصر القطاع الجنائي المتكاملة "

الثاني : تنفيذ آليات تعاون إقليمي فعالة من خلال إبرام اتفاقيات تعاون قضائية و أمنية بين دول المنطقة الواحدة و بين دول عدة مناطق .

الثالث : التوجه لوضع سياسة عالمية متكاملة لمنع الجريمة بالإضافة إلى أن الاتفاقيات الثنائية المختلفة قد تتطلب كل منها إجراءات مختلفة إلا أن توسيع الاتفاقيات متعددة الأطراف المتعلقة بالتعاون تؤدي إلى اللجوء إلى دول ليست أطرافا في تلك الاتفاقيات . و علاوة على ذلك فإن الاتفاقيات متعددة الأطراف قد تكون منطلقا صحيحا للدخول في اتفاقيات عالمية ووضع معاهدات شارعة في كثير من الحالات يضمن بها قدرا أكبر من استقرار القواعد. [2]

يمكن التعاون الدولي من تقاسم المعارف والخبرات و التدريب و نقل التكنولوجيا باختلاف أشكاله سواء كان ثنائيا أو جماعيا، كما يعزز العديد من الممارسات التي تخدم الأطراف في إطار التعاون يشمل التعاون الدولي مبادرات في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و التقنية و السياسية .

---

[1] محمد مؤنس محب الدين ، تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب و تطوير أساليبها، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية ،2007 ، ص 205

[2] مكتب العمل الدولي،التعاون بين بلدان الجنوب و التعاون المثلث طريق المستقبل،قسم وضع السياسات، جنيف 2012، ص 02 .

و هذا المنظور من الممكن أن يكون أداة مفيدة لاشتراك الشركاء الاجتماعيين، من خلال تعزيز برنامج العمل اللاحق من خلال التعاون الإنمائي .

كما يعتبر التعاون الدولي وسيلة مهمة للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الأقل نموا و مثاله برنامج عمل اسطنبول يركز على التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه من الطرائق المهمة للمساعدة و يدعو البلدان النامية إلى تطوير التعاون مع البلدان الأقل نموا .[1]

و قد أدى ظهور العولمة إلى التحرير الواسع للأسواق الدولية و الإقليمية و انفتاحها على بعضها البعض و إلى التأكيد على عملية التنسيق و التعاون بين الدول. سواء الثنائي أو الإقليمي أو العالمي. و ما ساعد على ذلك الثورات المتتالية في مجال المواصلات والمعلومات.

كما ساعدت هذه التحولات الدولية على ظهور عدد من المفاهيم لعالم ما بعد الحرب الباردة و على إعادة صياغة مفاهيم السيطرة و التفوق ، و بدأ النظر في ضرورة وضع أسس جديدة لواقع العلاقات الدولية تستند إلى زيادة التعاون الاقتصادي العالمي و فتح الأسواق و تحرير التجارة وتعزيز الديمقراطية و تطوير التعاون الإقليمي و الدولي في جميع المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية و الأمنية .[2]

يهدف التعاون إلى تسهيل و تسريع عملية التنمية و استغلال الإمكانات الاقتصادية و الطبيعية للدول المتعاونة ، ففي ظل العولمة الاقتصادية لا تستطيع الدول منفردة المحافظة على مكانتها و حصتها الاقتصادية في الأسواق العالمية ، بسبب تصاعد المنافسة الدولية و ما يجعلها تتبنى خيارات تعاونية مثل بناء تكتلات إقليمية مشتركة بهدف المواجهة المشتركة للمنافسة الأجنبية، و تكوين قوة اقتصادية مشتركة لها القدرة على السيطرة على الأسواق الدولية .

كما يهدف التعاون أيضا إلى احتواء الأزمات ، الاضطرابات ، و التوترات بين الدول ؛ حيث عادة ما تلجأ الدول للتقارب و التعاون فيما بينها حول المسائل محل الخلاف ، بسبب تخوفها من إمكانية تحول تلك الخلافات سواء السياسية ، الاقتصادية أو التاريخية لحرب بينها، وبالتالي تعتمد النهج التعاوني بدل النهج الصراعي لفض تلك المشاكل ، فقد أظهرت التجارب التاريخية في العديد من المناسبات تقارب بين دولتين متنافستين حول مجال اقتصادي أو سياسي معين يكاد أن يتحول لحرب بينها ، و من جهة أخرى يمكن التعاون الدولي من دفع الخطر الأجنبي و مواجهته بشكل جماعي

---

[1]- Antoine Coste ,op cit , p 14 .

[2]سايل سعيد ، التعاون الأوروبي – المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2007–2011، مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، الجزائر ، 2012) ، ص 25 .

و حازم، إذ كثيرا ما تقوم الدول بتبني سياسات أمنية مشتركة بهدف التعاون لمواجهة تهديدات خارجية مشتركة مثل التقارب التعاوني بين دول الخليج ، التي أحست بوجود خطر أجنبي عليها و المتمثل خاصة في الدولة الإيرانية التي تمتلك طموحات الزعامة على منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط و هو ما دفع المماليك الخليجية لتأسيس كيان تعاوني ممثل في " مجلس التعاون الخليجي ".[1]

المطلب الثالث : مجالات " أشكال " التعاون الدولي

لقد تم تحديد مجالات التعاون الدولي و هي كالتالي:

أولا : التعاون الثقافي و الاجتماعي :

يشير إلى قيام تعاون دولي في ميادين العلوم والآداب والفنون. و يقوم عادة على أساس اتفاقات ثنائية ذات طابع ثقافي بين دول العالم سواء المتقدمة أو النامية ، أو مع المنظمات الدولية و الإقليمية . وقد كانت العلاقات الثقافية بين الدول تقوم ضمن نطاق اتفاقات الصداقة السياسية إلى غاية الحرب

العالمية الثانية ؛التي تميزت خاتمتها بالصراع العقدي و التطور التكنولوجي و دخول الدول المتخلفة في علاقات ثقافية مع الدول الاستعمارية .

ولأن وسائل التقارب العالمي أصبحت متاحة بشكل كبير و ميسر ، فقد باتت الساحة مهيأة أكثر من أي وقت مضى لمزيد من المبادرات والأفكار والتجارب الرائدة للتعاون الدولي؛ التي سيكون لها إسهام كبير في تطوير المعلومات و مستويات التعليم العالي ، حيث لقيت فكرة التعاون الدولي بين مؤسسات التعليم العالي بشكل عام قبولا واسعا بوصفها إحدى السبل المهمة لتطوير المعرفة و تبادلها ونقلها .

و نتيجة للتطورات الراهنة في مختلف المجالات التقنية التي جعلت العالم قرية صغيرة لم يعد التعاون الدولي في المجال الثقافي و العلمي محتكرا من طرف الدول المتقدمة كما أنه أصبح ضرورة ملحة لجميع الدول على حد سواء .

إن التعاون الدولي في إطار السياسة العامة للدولة من شأنه ، تحقيق الأهداف و الخطط الاستراتيجية في المجال العلمي و تبادل الخبرات مما يحقق شروط التميز و الجودة، من خلال تدعيم الروابط الأكاديمية و الاستفادة من الخبرات و التجارب الناجحة و تقديم مبادرات و مشروعات بحثية مشتركة.

---

[1] أمينة رباحي ، التعاون و التنافس في العلاقات الأوروبية– أمريكية ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه (كلية العلوم السياسية و الإعلام ، الجزائر ، 2008) ، ص 11

إضافة إلى دعم التعاون العلمي و التقني بين المؤسسات الجامعية ، و توثيق الروابط الثقافية. وكل ذلك مهم لبناء تجارب دولية و اتفاقيات حكومية و التعاون و تبادل الخبرات. [1]

ثانيا : التعاون الاقتصادي

يعرف التعاون الاقتصادي على أنه اتفاق الدول و تعاهدها على تعاون وفق شروط معينة و ذلك بالانضمام إلى المنظمات الدولية التي صممت لدعم الاقتصاد و التجارة أو المساعدة المتبادلة مثلا لجماعة الاقتصادية الأوروبية ، و مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة و المنظمة الأوروبية للطاقة الذرية .

يتخذ التعاون الدولي في المجال الاقتصادي صورتين هما التعاون جنوب جنوب و التعاون شمال جنوب؛ إذ يهدف هذا الأخير إلى تنمية البلدان النامية بالتركيز على مبادئ التعاون هذا الأخير يفرض قيودا كثيرة على السيادة عندما تضطلع الدولة بالمشاركة فيه بمصالح بالغة الأهمية .أما التعاون جنوب جنوب فهو يهدف إلى تحقيق التنمية بين البلدان بالدفاع عن مصالحها، و حثها على التعاون في مختلف المجالات. وهذا النوع من التعاون من الممكن أن يكون أداة مفيدة لاشتراك الشركاء الاجتماعيين من البلدان النامية بغية تعزيز برنامج العمل اللائق من خلال التعاون الإنمائي .

و في هذا الصدد، أولت منظمة العمل الدولية لعدة عقود أهمية للمبادرات الإقليمية للتعاون الاقتصادي التي مثلت شكلا من أشكال التعاون بين بلدان الجنوب و الشمال ،ففي سنة 2005 أصبحت البرازيل أول شريك قطري من الجنوب يدعم برنامج التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية من خلال ترتيب التعاون بين بلدان الجنوب. [2]

و قد عرف التعاون الاقتصادي تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة لتأثره المتميز بظاهرة العولمة و العالمية في شتى المجالات الاقتصادية و حتى السياسية و الاجتماعية. و يتجلى في زيادة الاعتماد المتبادل و تطور العلاقات التجارية و المالية الدولية. و كذا لزيادة حركة رؤوس الأموال [3]كما يقوم التعاون الاقتصادي على العديد من الأهداف يسعى إلى تحقيقها نذكر منها :

1- تأسيس منطقة للتبادل الحر بين الدول المتعاونة.

2- تنفيذ تعاون و تداول اقتصادي ملائمتين في المجالات المختلفة .

3- تقديم المعونات الاقتصادية المالية إلى الدول النامية .

---

[1] وزارة التعليم العالي ، التعاون الدولي ، إدارة العلاقات العامة و الإعلام ، المملكة العربية السعودية ، ص 03

[2] مكتب العمل الدولي ، مرجع سابق ، ص 03.

[3] Service Public Fédéral Affaires Etrangères et Commerce Extérieur, Note de Politique sur la Coopération au Développement Multilatérale, Belgique, Partie 1, 2011, p08

4- إقامة استثمارات اقتصادية فعالة تخدم كل الأطراف المتعاونة . [1]

ويرى دافيد ميتراني أنه يمكن إقامة مجتمع دولي مسالم و خالي من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية المنفعية ، كما يؤكد من خلال نظريته الانتشار الدولي أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى ، إذ أن التعاون في حقل ما نتج عن الشعور بالحاجة كهذا التعاون ، و لكن إقامة هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة ، بالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى. [2]

[1] Ibid.P09

[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة ،دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب ، نيويورك 2009 ، ص 02

ثالثا: التعاون الدولي الأمني:

إن التعاون الدولي الأمني نتيجة حتمية لما يشهده المجتمع الدولي من تطور في أشكال العنف والجريمة من عام إلى أخر حتى أصبح ظاهرة دولية. و في هذا السياق بالذات يكتسي التعاون الدولي في المسائل الجنائية أهمية رئيسية لتحقيق هدف منع هده الجرائم الجنائية و قمعها غير أن آليات التعاون لن يكون لها أي أثر بدون تنفيذها من قبل الدول الأعضاء و العاملين على تطبيقها كمكافحة الإرهاب . [1] التي تهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية و رعاية حقوق الإنسان و توفير النظم الكفيلة بمنع الجريمة وضبطها ، و تقديم مقترفيها إلى العدالة و محاكمتهم ،إن أكثر الدول قدرة على مواجهة تلك الجرائم هي تلك المكافحة للإرهاب مثلا لا يمكن لدولة بمفردها أن تقوم بمحاربتها بل لابد من تكاثف جهود الدول فيما بينها من أجل توقيف هذا الخطر الذي يقود إلى انهيار المجتمعات .

إن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التعاون الدولي في المجال الأمني و خاصة للتصدي لجرائم الإرهاب المنظم، هو ضرورة أن يكون التعاون منسقا مع احترام حقوق الإنسان و حماية الحريات الأساسية للفرد ، و إذا لم تتوفر هذه الضمانة الأساسية ، فإن التدابير التي تتخذ قد تتعرض للانتقاد و قد تعجز عن اكتساب الشرعية و هو ما قد تستغله المنظمات الإجرامية .

و يكتسب التعاون الدولي الأمني أهميته البالغة في ظل الجهود الدولية الساعية إلى تدويل الجريمة و ربط أطراف العالم بالمعاهدات، كما يسهم في التعاون و التجانس في الأفكار و الجهود بما يخدم أعضاء المجتمع الدولي. [2]

يعكس التعاون الدولي الأمني أهدافه و مقوماته و برامجه ، السياسة الأمنية التي تتفق مع الظروف و المتغيرات الجغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية للدول ؛ لأنه يهدف إلى مكافحة الجريمة بشتى أشكالها و كافة مجالاتها للحفاظ على الأمن الدولي و أمن مؤسسات و هيئات الدول الأعضاء الجماعة الدولية ، و يتم تنفيذ ذلك من خلال التنسيق بين أجهزة الأمن في دول أعضاء الجماعة الدولية و تبادل الخبرات و المعلومات الأمنية .

و يختص النظام الدولي الأمني ببعض المبادئ التي تتلاءم مع معطياته و تحقيق متطلباته بالعمل وفقا لها بالنظر إلى ما له من خصائص ذاتية ترجع إلى كونه يرتبط بتأمين الحياة البشرية ؛ حيث يقوم النظام الأمني الدولي على أربعة مبادئ أساسية هي :

---

[1] ابراهيم مصطفى سليمان ، حتمية التعاون الدولي الأمني لمواجهة الإرهاب المنظم و المردودات الإجابية،(د. ب .ن): مركز الإعلام الأمني ، 2009 ، ص ص 1 ، 6

[2] أمينة رباحي، مرجع سابق ، ص 10 .

1- الغائية :يتسم النظام الدولي الأمني بأن غايته التي يصبوا إليها من خلال تنظيماته و تدابيره و إجراءاته هي تأمين الحياة البشرية .

2- النسبية :يقصد بها أن القواعد التي ينظمها النظام الدولي الأمني ليست بقواعد واحدة عامة، إنما يختلف مضمونها و مداها و ما تعرضه من التزامات أو تقرر من حقوق من حالة إلى أخرى .

3- الوقاية و العلاج :هو تأمين الحياة البشرية من خلال تنظيم الأمن الإقليمي و الأمن الفردي من خلال الوسائل و التدابير و الإجراءات التي تهدف لإعادة الأمن و الاستقرار .

4- التعاون و المساعدة المتبادلة :يلعبان دورا جوهريا مهما كأحد دعائم النظام الدولي الأمني بصفة خاصة ،إذ أن تجنب كل ما يهدد الأمن دوليا كان أم قوميا و مكافحة أي فعل ينطوي على ذلك يحتاج إلى تعاون و عون متبادل داخل الأسرة الدولية .

يتحدد مسار الجهود الدولية المعنية بالتعاون الدولي الأمني من خلال المؤشرات التالية :

أ- إن التعاون الدولي هو السبيل الوحيد لمواجهة الجرائم المنظمة عبر الوطنية، باعتبار أن مسرح الجريمة بطبيعته يمتد ليشمل العديد من الدول .

ب- التعاون لابد أن يتضمن جانبا علميا تطبيقيا،من خلال تدريب و تطوير أجهزة إنفاذ القوانين و تحديثها بما يتناسب و مقتضيات المواجهة مع المستجدات العالمية .[1]

ج- يجب أن يشمل التعاون التفكير في وضع صكوك دولية متخصصة معنية بهذه النوعية من الجرائم دون التركيز بصرف النظر عن أوجه الأنشطة الإجرامية .

د- إعداد المبادئ التوجيهية و الإرشادية للتشريعات الوطنية لإيجاد أرضية مشتركة تسهل و تضمن توفير التعاون و المساعدات القضائية و تبادل المعلومات و الملاحقة القضائية .

---

[1] ابراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب و الجريمة المنظمة التجريم و سبل المواجهة ،(د ب ن): مطبعة العشري ، 2007 ، ص ص 297 ، 306 .

و من جهة أخرى نجد التعاون العسكري الذي يعتبر أكثر أمثلة التعاون الدولي شيوعا منذ القدم و الذي يعرف باسم الأحلاف ،Allianceو هو تعبير يطلق إجمالا على التنظيم أو الالتزام من عدد من الدول باتخاذ تصرفات تعاونية ضد دولة أو دول أخرى في ظروف معينة ، مثل الحلف الأطلسي. [1]

المطلب الرابع : التعاون و المفاهيم المشابهة :

1- التنسيق : حسب قاموس المصطلحات السياسية يعرف التنسيق على أنه" عمل تقوم به لجنة مكلفة بتنسيق و تصنيف الشكاوي ، أو المطالب أو الاقتراحات ، أو القرارات ، و تقديم بيان ، أو تقرير بشأنها". [2]

و في اللغة فإن التنسيق مصدر مشتق من الفعل الثلاثي نسق ، أي رتب و نظم في سياق منتظم ، يقال نسق منتظم ، أي مرتب و يتخذ شكلا محددا. [3]

أما التنسيق في الاصطلاح هو ربط الأجزاء المكملة لبعضها البعض ، كربط جهود العاملين لتحقيق الهدف النهائي ؛ فالتنسيق هو العمود الفقري لأي تنظيم لذلك تقوم الإدارات بعقد الاجتماعات الأسبوعية و الشهرية بغرض التنسيق بين الأقسام المختلفة و عرض وجهات النظر الشمولية .

و يعتبر التنسيق عملية إدارية تتضمن تنظيم و تكامل الجهود الجماعية داخل المنظمة الواحدة أو بينها و بين غيرها من المنظمات لتوحيد هذه الجهود بغرض تحقيق هدف معين. [4]

و في إطار العلاقات الدولية يرى الأستاذ مراد بن سعيد أنه التنسيق السلطوي عن طريق دولة عالمية. ويرى أنصاره أن القواعد و الضوابط الدولية لا يمكن أن تحترم في ظل حالة الفوضى التي تسود النظام الدولي إذ أن هناك شكوى متبادلة حول نوايا الدول ؛ لأن الخوف المتبادل من المواجهة ، أو من الغزو وارد في كل الحالات ، و تتمثل الفكرة الرئيسية لهذا المفهوم في وجود فاعلين عقلانيين قادرين على التنسيق فيما بينهم ذلك بوجود سلطة مركزية تسعى إلى إقرار النظام و إنهاء الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي ، و عليه يجب خلق سلطة مركزية على شكل دولة عالمية و دعمها

---

[1] أمينة رباحي، مرجع سابق ، ص 12 .

[2] قاموس المصطلحات السياسية ، بوابة فلسطين القانونية ، متحصل عليه www.pal-lp.org .

[3] المرجع نفسه.

[4] خالد عبد العزيز المهيزع، دور التنسيق في فعالية مكافحة الإرهاب، مذكرة الماجستير ، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ، 2006) ، ص 09 .

على وضع و فرض الضوابط و القواعد، و تبعا لهذه القواعد فإن المجتمع الإنساني يتحول إلى مجتمع إنساني عالمي ، ويتحول الاقتصاد الوطني إلى عالمي كما يتحول التعامل مع المؤسسات و القوى و الرموز و الاتجاهات الاقتصادية و الفكرية و السلوكية من الصعيد المحلي إلى العالمي .[1]

2-التحالف : Alliance

من ناحية القانون الدولي التحالف هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتم من خلالها اتخاذ خطوات الدعم المتبادل في حالة حدوث حرب و هي بديل لسياسة الانعزال التي ترفض أي مسؤولية تجاه سلامة دولة أخرى . و لقد ارتبطت تاريخيا سياسة التحالف بسياسة توازن القوى و نفذت من حيث المبدأ و الدلائل التاريخية على أنها تزيد من احتمال وقوع الحرب و انتشارها ، وينشأ الحلف أو التحالف ، عن معاهدة موقعة بين دولتين أو أكثر ، تلتزم كل منها بموجبها بتقديم الدعم السياسي و العون العسكري على الطرف الآخر .[2]

كما قد يؤثر التحالف الدولي على الوفاق الدولي و العلاقات مع الدول الحليفة و العميلة؛ بحيث يلعب الإنتاج الحربي و تجارة الأسلحة دورا رئيسيا فيها و يعود هذا التخوف إلى وقائع تاريخية و حقائق معاصرة على حد سواء فقد دلت الكثير من الدراسات العلمية على أن منتجي السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبوا دورا كبيرا في دفع الحكومة الأمريكية إلى الدخول في الحرب العالمية الأولى، و من المؤكد أن التحالف من هذا النوع يلعب دورا في تأزيم العلاقات الدولية سواء في ميدان محادثات نزع السلاح أو في إمداد بعض الدول كالكيان الصهيوني بالأسلحة المتطورة و تحقيق التفوق العسكري الإقليمي مما يغريها بالتوسع و العدوان .[3]

3- الاعتماد المتبادل :

يقصد بالإعتماد المتبادل و الذي يعتبر من مصطلحات النظام الدولي الجديد التعاون و الترابط و بناء شبكة من العلاقات بين دولة و آخرى خاصة منها العلاقات الإقتصادية التي أصبحت تلعب دورا

---

[1] مراد بن سعيد ، من الحكومة الدولية إلى الحكومة العالمية التحولات الأنطولوجية في تحليل الحكومة البيئية العالمية ، مجلة المستقبل العربي ،(د.ب.ن)، ص 137 .

[2] عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سابق ، ص 791 .

[3] المرجع نفسه،ص821

كبيرا في العلاقات الدولية و ما يتميز به الإعتماد المتبادل تبادل المنافع و تشابك المصالح ضمن شبكة من العلاقات. [1]

إنه تعبير عن حالة العلاقة بين طرفين ، حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة إلى كل من الطرفين . و في دراسة العلاقات الدولية تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين أساسيين هما الحساسية و الهشاشة حيث تدل الحساسية على الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى أما الهشاشة فهي تدل على توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغيرات من هذا النوع .

و قد خضع مفهوم التبعية المتبادلة لدراسة معمقة في بداية السبعينات و رأى بعض المفكرين وجود ثلاثة تغيرات أساسية في العلاقات الدولية ، أولها تبعية الدول المتبادلة أصبحت أكبر في مجموعة متنوعة من المسائل و من السلع الاستهلاكية إلى الأمن، ثانيها قدرة الدول على صنع القرار إزاء الاقتصاد العالمي آخذة بالتضاؤل ، و ثالثها أنه كلما زاد الربط المتبادل بين الدول كلما أصبح ضعفها أكبر إزاء الاضطرابات و الأحداث في مناطق أخرى من العالم . [2]

المبحث الثاني : مفهوم الإرهاب

يقتضي الإطار المفاهيمي و الشامل لظاهرة الإرهاب التعرض إلى الإشكالات تواجهه من الناحية المفاهيمية إضافة إلى نظرة كل من التشريع الجزائري و الأمريكي له والوقوف على الأسباب المؤدية إلى قيام الظاهرة وصولا إلى إجراءات مكافحة الظاهرة الإرهابية و مخاطرها .

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش،مرجع سابق ،ص100

[2] مارتن غريفتش، تيري أوكالاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث ،2008 ، ص 65 .

المطلب الأول : إشكالية تعريف الإرهاب

يشكل تعريف الإرهاب إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي ، فعلى الرغم من انتشار الأعمال الإرهابية و كثرة تداول لفظ الإرهاب في مختلف وسائل الإعلام أو داخل المجتمعات و على مستوى الافراد فإن هذا المصطلح لا يزال يثير جدلا و نقاشا واسعا على الصعيد الدولي . كما يرجع سبب هذا الغموض إلى اختلاف وجهات النظر تبعا لمواقف سياسية لأطراف متنازعة من جهة، والمصالح المشتركة بين الدول من جهة أخرى ، و هو ما يجعل تعريف الإرهاب يأخذ صور الأحكام الشخصية ويبتعد في كثير من الأحيان عن الموضوعية ، فما يعتبره طرف ما عملا إرهابيا يستوجب الإدانة لا يعتبر كذلك عند الأطراف الأخرى، و قد يعتبر عملا وطنيا يستحق التمجيد و الدعم و التشجيع ، بالتالي إن محاولة وضع تعريف جامع لمفهوم الإرهاب من الأمور الصعبة يخضع لتعدد الأيديولوجيات في العالم واختلاف نظرات الدول للإرهاب. [1]

إن الاختلاف بين وجهات النظر ليس هو العقبة الوحيدة أمام التوصل إلى تعريف محدد للإرهاب الدولي فهناك صعوبات أخرى تتمثل في تعدد البواعث و الدوافع لارتكاب و تنوع صور و أشكال للأعمال الإرهابية . بالإضافة إلى اختلاف نظرة القانون الدولي لظاهرة الإرهاب عن نظرة القوانين الوطنية للدول المختلفة. [2]

أولا: تعريف الإرهاب لغة

يعني الخوف و الفزع، و هو مصدر للفعل أرهب مشتق من الجذر" ر هـ ب "رهب الشيء و رهبة معناه أخافه، فالرهبة هي الخوف و الفزع ، و أرهبه و استرهبه يعني استدعى رهبته حتى رهبته للناس .

أما في الأدب الفرنسي :

فإن كلمة إرهاب اشتقت من كلمة رهبة " Terreur " المشتقة من" Terrer" ذات الأصل اللاتيني، و معناها جعله يرتعد و يرتجف. و ذهبت القواميس الفرنسية إلى تجديد معنى الرهبة على أنه يشدد على الجانب السيكولوجي و الاجتماعي و السياسي لهذه الكلمات، بمعنى ألقى الرهبة بين الأعداء و نشر الرهبة في جميع الأمكنة التي يمر بها و زرع الرعب في كل مكان .

---

[1] هبة الله أحمد خميس بسيوني ، الإرهاب الأولى أصوله الفكرية و كيفية مواجهته ، الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ،2009 ، ص 63.

[2] أحمد محمد رفعت ، صالح بكر الطيار ، الإرهاب ، مركز الدراسات العربي، الأوروبي .

في اللغة الانجليزية :

كلمة الإرهاب " Terror "هي الأكثر شيوعا، و يرجع أصلها إلى الكلمة اللاتينية "Terser"أيضا و تعني الترويج أو الرعب أو الهول . و جاء قاموس المورد" Terror " فظاعةرعب وهو ما يوقع الرعب بالنفوس. و أكد القاموس الإنجليزي مفرده الفعل رهب " Terror" و مصدرها " Terrorisme " من الخوف" frightening "و" Terrorist" شخص إرهابي. [1]

تعريف قاموس المصطلحات السياسية :

تشير كلمة إرهاب إلى خوف أو قلق من تهديد غير مألوف و غير متوقع وقد ذهب قاموس أكسفورد إلى أن مفهوم الإرهاب مفهوم سياسي يرجع إلى جماعة اليعقوبيين التي عرفت بأعمالها العنيفة إبان الثورة الفرنسية ما بين عامي 1793 /1794. [2]

تعريف قاموس المصطلحات المدنية و السياسية :

هو أيضا أرجع ظهور كلمة إرهاب لأول مرة في اللغة الفرنسية سنة 1355 في إشارة إلى خوف أو قلق من تهديد غير مألوف و غير متوقع. [3]

الإرهاب من منظور المفكرين :

ركز كل مفكر و باحث لتعريف الإرهاب على جانب من جوانب الحياة السياسية كل حسب إيديولوجيته.حيث عرف تورنتون "Thoronton" الإرهاب على أنه استخدام الرعب كعمل رمزي للغاية من التأثير على السلوك السياسي بواسطة وسائل غير اعتيادية تستلزم اللجوء إلى التهديد أو العنف ، و يتميز الإرهاب عند تورنتون بطبيعته الرمزية التي تجعل الفعل أكثر تأثيرا و فعالية . [4]

---

[1] ياسين طاهرالياسري، مكافحة الإهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية و تحليلية ، عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 23 .

[2] ياسر العلوي ،قاموس المصطلحات السياسية ،البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية ، 2005 ، ص 16.

[3] صقر الجبالي ، أيمن يوسف ، عمر رحال : قاموس المصطلحات المدنية و السياسية ،نابلس: مركز إعلام حقوق الإنسان و الديمقراطية ، 2014 ، ص 22 .

[4] أحمد محمد رفعت ، مرجع سابق ، ص ، ص 217 .

و في محاولة للتركيز على الناحية الأيديولوجية أو الاستراتيجية للظاهرة يعرف تورك "turk" الإرهاب بأنه أيديولوجية أو استراتيجية تبرز الإرهاب الفتاك أو غير الفتاك بقصد ردع المعارضة السياسية بزيادة الخوف لديها عن طريق ضرب أهداف عشوائية . [1]

أما جيفا نوفيتش : Gevanovitch

يعرف الإرهاب بأنه :"أعمال من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بالتهديد مما ينتج عنه الإحساس بالخوف من خطر بأي صورة ".

إن جيفانوفيتش يعتبر مفهوم الإرهاب عمل قبيل الإرهاب و لو كان موجها لشخص بعينه دون الآخرين ودون أن يأبه بالغاية التي تقف وراء هذا التهديد سواء أكانت غاية مشروعة أم غير مشروعة. [2]

و يعرف هنري كيسنجر الإرهاب بأنه:" فعل متعمد ذو أسباب سياسية يتم تنفيذه ضد أهداف غير حربية من قبل مجموعات قومية أجنبية أو من قبل عملاء الدولة السريين" .

و يذهب ولتر walterفي تعريفه إلى أن الإرهاب هو عملية رعب تتألف من ثلاثة عناصر هي: فعل عنيف أو تهديد به ، و ردة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات خوف الضحايا و الأثار الناجمة عن تلك التي تمس المجتمع ككل . [3]

يرى ولتر أن هذا الفعل يوجه لترهيب سكان أو إكراه حكومة أو منظمة دولية بغية القيام أو الامتناع عن القيام بعمل معين ؛ ففي معظم دول العالم لم يخصص للفعل الإرهابي أي تهمة خاصة ، حيث أدخلت هذه الأفعال ضمن تهم موجودة سابقا كجماعة أشرار ، و معاقبة الفاعلين المنتمين لهذه الجماعات الإرهابية فقط . [4]

و على الرغم من شيوع استخدام مفهوم الإرهاب على نطاق واسع إلا أنه لم يحظ باتفاق عام إلى حد أن أحد الباحثين رصد 109 تعريفا لهذه الظاهرة سنة 1984 . و يرجع هذا الاختلاف إلى أن التعريفات ذات الصلة خضعت لاعتبارات سياسية و مصالح دولية و مثال ذلك الخلط الحاصل بين المقاومة المشروعة للإحتلال و ممارسة الاحتلال و سياساته . و قد ذهبت الجمعية العامة للأمم المتحدة

---

[1] المرجع نفسه،ص219.

[2] علي يوسف شكري ، الإرهاب الدولي ،عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2008 ، ص 24 .

[3] نفس المرجع السابق،ص29

[4] محمد سعادي ، القانون الدولي العام في عالم متغير ،الجزائر: دار الريحانة للكتاب ، 2004 ، ص 118 .

من جانبها في تعريفها للإرهاب إلى أنه يشمل الأعمال و الوسائل و الممارسات غير المبررة التي تثير رعب الشعوب أو مجموعة معينة من الأشخاص لأسباب سياسية . [1]

المطلب الثاني :تعريف الإرهاب في التشريع الجزائري و الأمريكي

أولا: تعريف الإرهاب في التشريع الجزائري:

بعد مرور الجزائر بالأحداث المؤلمة المتمثلة في الصراع الداخلي المسلح بين الجماعات المسلحة و الدولة و تزايد الضحايا من الجانبين و سقوط العديد من المدنيين قام المشرع الجزائري بسن القانون بالمرسوم التشريعي رقم 3/92 في 30 سبتمبر سنة 1993 و المتعلق بمكافحة الإرهاب و التخريب ولمواجهة جرائم الإرهاب، و نص القانون على تحريم إنشاء أو تأسيس أو مشاركة في أية منظمة أو جمعية إرهابية أو تخريبية محددا الطابع الإرهابي أو التخريبي للمنظمة أو الجماعة من خلال أغراضها و أنشطتها [2]؛ حيث نص في المادة 87 مكرر الأمر رقم 11/95 المؤرخ في 25 فيفري 1995 المدرجة في القسم الرابع المكرر من قانون العقوبات الجزائري معدلة بقانون 14- 01 المؤرخ في فيفري 2014 يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر كل فعل يستهدف أمن الدولة و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و استقرار المؤسسات و سيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يلي : [3]

- بث الرعب في أوساط السكان و خلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم .

- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق و التجمهر أو الإعتصام في الساحات العمومية .

- الاعتداء على رموز الأمة و الجمهورية و نبش أو تدنيس القبور .

- الاعتداء على وسائل المواصلات و النقل و الملكيات العمومية و الخاصة، و الاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني .

- الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض إلقائها عليها أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر .

---

[1] stéphane leman langlois , le terrorisme et la lutte contre le terrorisme , traité de sécurité interieure , monterial ,2007,p02 .

[2] مسعد عبد الرحمن زيدان، الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام،(د.ب.ن): دار الكتاب القانوني ،2009 ، ص 4.

[3] وقاف العياشي، مكافحة الإرهاب بين السياسة و القانون، الجزائر:دار الخلدونية للنشر ، 2006 ، ص 15 .

– عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة و الحريات العامة و سير المؤسسات المساعدة للمرفق العام .

– عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها أو عرقلة تطبيق القوانين و التنظيمات .

– تحويل الطائرات أو السفن أو أي وسيلة أخرى من وسائل النقل .

– إتلاف منشآت الملاحة الجوية أو البحرية أو البرية .

– تخريب أو إتلاف وسائل الاتصال .

– إحتجاز الرهائن .

– الاعتداء باستعمال المتفجرات أو المواد البيولوجية أو الكيميائية أو النووية أو المشعة .

– تمويل إرهابي أو منظمة إرهابية . [1]

غير أن المشرع الجزائري تجاوز الصياغة القانونية السليمة هذا الصدد ، و كان عليه أن يحدد تعريف الإرهاب، و كذلك الأعمال الإرهابية بحيث تنتج عنها أعمالا يمكن إدخالها تحت نوع أخر من الجرائم التي قد يكون الشارع قد تناولها تحت مسمى آخر مثل الجرائم الواردة في البند الثالث حيث اعتبر تدنيس القبور جريمة إرهابية و كأن المشرع الجزائري يضيق من حريات المواطنين و مواجهة الشعب بإرهابه حيث يدخل أي عمل غير مشروع في إطار الجرائم الإرهابية و يتحمل مرتكبها عقوبة الفعل الإرهابي لإحكام السيطرة على الشعب و كبت الحريات و منح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة لمواجهة المعارضة .

ثانيا : الإرهاب في التشريع الأمريكي

بالرجوع إلى حرب الانفصال الأمريكي أعد الأستاذ " فرانسوا ليبر " ذي الأصل الألماني، و الذي لجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1862 بعد الفشل المتوالي للثورات الليبيرالية في ألمانيا تعليمات تعد أول محاولة لصياغة قانون الحرب .

[1] الجمهورية الديمقراطية الجزائرية الشعبية ، قانون العقوبات الجزائري ، الجريدة الرسمية، 2015 ، ص 42 .

و قد تمت مراجعتها من قبل لجنة من الضباط العسكريين، و صادق عليها الرئيس الأمريكي " أبرهام لنكولن " تحت رقم 100 و عرفت بتعليمات " liber "،و قد تضمنت تحديد فئات المتمردين و أطراف الحرب الأهلية ، و المعاملة الإنسانية للمقبوض عليهم و اعتبارهم أسرى حرب، و إجراءات تبادلهم و التمييز بين المتمردين المشاركين في الحرب الأهلية و غيرهم من المدنيين المسالمين في مناطق النزاع. (1)

ما يلاحظ على التشريع الأمريكي أصدر أكثر من قانون لمكافحة الإرهاب ، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة من أكثر دول العالم أمنا و أمانا فقد عرف المشرع الأمريكي سنة 1948 الإرهاب على أنه " كل نشاط يتضمن عملا عنيفا أو خطيرا يهدد الحياة البشرية، و يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية في الولايات المتحدة أو أية دولة، أو يمثل انتهاكا جنائيا في مادة إذا أرتكب دخل الولايات المتحدة أو أية أخرى و يهدف إلى نشر الرعب و القهر بين السكان المدنيين أو التأثير على سياسة دولة ما بممارسة الرعب أو القهر أو التأثير على سلوك حكومة ما عن طريق الاغتيال أو الاختطاف.

و ما يلاحظ على هذا التعريف أنه تعريف عام سواء استهدف الولايات المتحدة أو أية دولة، أو يمثل انتهاكا جنائيا في ما إذا ارتكب داخل الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى لا سيما و أن هذه الجريمة لم يعد لها حدود أو إقليم تتمحور فيه بل بدأت تستهدف كل دول العالم حتى الآمنة منها .

و مع تطور الأعمال الإرهابية و التغيير في حدة التهديدات الأمنية أصبح القانون سالف الذكر لا يحقق طموح المشرع الأمريكي، أو لم يعد يتماشى و حجم هذه الجريمة ؛ حيث صدر قانون جديد عام 1987 عرف فيه النشاط الإجرامي على أنه تنظيم أو تشجيع أو المشاركة في أي عمل عنف دنئ أو تخريبي يحتمل أن ينتج عنه أو يتسبب في موت أو إحداث أضرار خطيرة و جسيمة لأشخاص أبرياء ليس لهم أي دور في العمليات العسكرية. (2)

و ما يميز هذا التشريع عن سابقه ، أنه وسع في مفهوم الإرهاب بحيث اعتبر مجرد التحريض على الإرهاب عمل إرهابي ، على إعتبار أنه ليس أقل خطرا من النشاط الإرهابي لا سيما في الدول التي لازال للدين و العقيدة فيها تأثير على سلوك الأفراد و تصرفاتهم. (3)

---

(1) مسعد عبد الرحمن زيدان ، مرجع سابق ، ص 56 .

(2) علي يوسف شكري ،مرجع سابق،ص38

(3) المرجع نفسه ،ص 39 .

و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عملت الولايات المتحدة على محاربة الإرهاب و على التوسع في دائرة مواجهتها مع الدول الأخرى، من خلال خلق المبررات و الذرائع ضد الدول الأخرى بحجة أنها تساعد الإرهاب أو لأنها تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، و أصبح كل من يتمرد على السياسة الأمريكية إرهابيا حتى و لو كان هذا التمرد في فترات سابقة على أحداث 11 سبتمبر 2001 . وأصبحت الولايات المتحدة لا تقيد نفسها إلا بما تتطلبه مصالحها و التي انجر عنها عداوة العالم الخارجي خاصة في العالم العربي ، و الإسلامي بعد أن تعمدت أمريكا ربط الإرهاب بالفكر الإسلامي و العالم العربي؛ حيث أثارت هذه السياسة الأمريكية جدلا في الأوساط الفكرية العربية التي عقدت العديد من الجلسات والندوات لمناقشة الأوضاع الدولية في ضوء السياسة الأمريكية الجديدة تحت شعارها الحرب على الإرهاب حيث عبرت عن عدم رضاها للتوجهات الأمريكية خاصة ضد المنطقة العربية و الإسلامية التي جسدتها في احتلال العراق و أفغانستان في إطار محاربة الولايات المتحدة للإرهاب. [1]

و يعتبر تعريف الشرطة الفيدرالية الأمريكيةFBI بمثابة قاعدة للتعريفات القانونية لقانون الإرهاب لكل من بريطانيا و اللجنة الأوربية و هو كالتالي " يتمثل الإرهاب في الإستعمال غير شرعي للقوة والعنف ضد الأشخاص أو الأموال بهدف ترهيب أو إكراه حكومة أو سكان مدنيين أو فئة منها ، للوصول إلى أهداف سياسة أو اجتماعية." [2]

يتضح من التعريف أن الإرهاب له هدفين رئيسيين هما

- التأثير أو الترهيب الحكومة أو السكان .

- الهدف السياسي المرتبط بالعمل الذي يعبر عنه أيضا على شكل ديني أو أيديولوجي .

المطلب الثالث : دوافع الإرهاب

هناك دوافع متعددة و متباينة للإرهاب يصعب حصرها بشكل دقيق إلا أنه يمكن تصنيف دوافع الإرهاب دوافع سياسية ، اقتصادية ، إعلامية و أخرى اجتماعية و ثقافية مع وجود عامل مشترك بينها وهو ممارسة العنف و القوة و غلق أبواب الحوار بين الأطراف .

---

[1] مسعد عبد الرحمن زيدان ، مرجع سابق، ص 60 .

[2] محمد سعاري ، مرجع سابق ، ص 121 .

أولا : الدوافع السياسية :

إن معظم العمليات الإرهابية و أعمال العنف غالبا ما تكمن ورائها دوافع سياسية من بينها: الحصول على حق تقرير المصير للشعوب ، أو مقاومة الاحتلال ، أو رفض فكرة التفرقة العنصرية وانتهاك حقوق الإنسان . [1]

و من هذه الدوافع أن تحاول مجموعة تنبيه الرأي العام العالمي إلى قضية سياسية أو محاولة الإفراج عن مجموعة من السجناء في السجون الدولية ، أو إجبار الدولة على تغيير سياسة معينة ، ومن جانب آخر قد تمارس الدولة الأعمال الإرهابية و العنف ضد شعب معين للسيطرة عليه و لإجبار سكانه على التخلي عن أراضيهم و الفرار منها سواء إلى مناطق أخرى في نفس الدولة أو خارج حدودها ، فهدف العمليات الإرهابية ذات الدافع السياسي هو الوصول إلى قرار سياسي و التأثير في سياسة الدولة و ما كانت الجماعة تتخذ أو تمتنع عن القرار إلا بضغط العمليات الإرهابية .

إن معظم العمليات الإرهابية ذات الدافع السياسي تحدث بعد إغلاق كافة الطرق السلمية القانونية الشرعية. و من هنا يجد الطرف المظلوم نفسه مضطرا في بعض الأحيان إلى اللجوء لأعمال إرهابية؛ لأنها السبيل الوحيد للتعبير عن رأيه أو للحصول على حقه أو لإعلان قضيته للرأي العام العالمي. [2]

فالحريات الفردية التي تكفل بعض الخصوصية لم تعد حقوق على مواجهة سلطة الدولة، و يبدو ذلك جليا من التراجع المستمر لحقوق الإنسان، و هو ما عبرت عنه منظمة العفو الدولية في تقريرها عام 1980 أنه و منذ الستينات من القرن العشرين هناك جرائم ترتكب ضد الكرامة الإنسانية كالاضطهاد الإعلامي و فرض الرقابة الصحفية من جانب العديد من الحكومات ، و العديد من عمليات السجن و الاعتقال واتهامهم بأعمال إجرامية تمثل تهديدا على الأمن القومي .

أما على الصعيد الدولي فلابد الإشارة إلى الدور الذي مارسته الدول الكبرى في تنمية ظاهرة الإرهاب و الدفع لتكون المشهد الأبرز في مسرح الأحداث من جهة، و بين الدور الذي لعبته التنظيمات الدولية في ذلك ؛ فمنذ مطلع القرن العشرين حتى نهاية الثنائية القطبية كان الصراع القائم بين القوى الكبرى حول الهيمنة على العالم، و في خضم ذلك الصراع بدأ الإرهاب يبرز أكثر. و مع نهاية القطبية الثنائية برزت الظاهرة باعتبارها أحد مميزات النظام العالمي الجديد .

أما على صعيد منظمة الأمم المتحدة، فقد أسهمت بشكل أو بآخر في إنماء ظاهرة الإرهاب من خلال الغاية التي أنشأت من أجلها؛ حيث كان من المقرر أن يكون هذا التنظيم وسيلة لحل النزاعات و

---

[1] أحمد محمد رفعت ، صالح بكر الطيار، مرجع سابق ، ص 209 .

[2] حذفاني نجيم ، مرجع سابق، ص 32 .

الأزمات السياسية التي تسبب الحروب لكن الواقع أثبت فشل المنظمة في إنجاز المهام التي أنشأت من أجلها و ذلك راجع إلى استخدام حق الفيتو من قبل الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، روسيا، الصين غالبا لمراعاة مكاسب سياسة، و مثال ذلك تدخل الولايات المتحدة عام 2003 في العراق أين اختلطت المقاومة الشرعية بالإرهاب. (1)

ثانيا : الدوافع الاقتصادية

تعد العوامل الاقتصادية من احد أهم المجالات التي يولي لها الأفراد أهمية بالغة لأن الفقر والحرمان ظاهرة تاريخية عرفها الإنسان لكن العولمة ساهمت في بروزها بشكل أكبر ، فقد أحصت تقارير الأمم المتحدة أكثرمن 2,2 مليار أي ربع سكان العالم تقريبا معنيون بهذه الظاهرة في مختلف المناطق الجغرافية في العالم خاصة في آسيا، أمريكا اللاتينية و إفريقيا و بالأخص منطقة الساحل (2)

تتمثل الأسباب الاقتصادية في حالة اللامساواة الاقتصادية و المادية بين طبقات و فئات المجتمع المختلفة ، حالة اللامساواة الاجتماعية و المتعلقة بظاهرة الفقر و البطالة، وعدم عدالة توزيع الثروات الاقتصادية و احتكارها بيد فئة أو فئات معينة، و هو ما يؤدي إلى اللجوء إلى عمليات إرهابية بقصد تحقيق غاياتها الاقتصادية و إشباع حاجاتها المادية و الاجتماعية و النفسية، و قد تستغل الفئات الاجتماعية الفقيرة من قبل جماعات إرهابية لتنفيذ أعمالها و تصبح مجندة و جزءا من تنظيم إرهابي معين. (3)

و قد يكون الدافع وراء العمليات الإرهابية هو الإضرار باقتصاد دولة معينة ، كتدمير منشآتها الصناعية أو التجارية ، أو مهاجمة مكاتب شركات الطيران أو المنشآت السياحية التابعة لها لإثارة الذعر و الرعب بين المتعاملين معها ، حيث تهدف هذه العمليات إلى إنزال أضرار مادية بتلك المؤسسات على اعتبار أنها تشكل موردا اقتصاديا و مصدرا من مصادر الدخل الهامة للدولة . و قد يكون الدافع الاقتصادي هو حاجة الجماعة الإرهابية إلى دعم مالي يمكنها من مواصلة عملياتها للوصول إلى الأهداف التي قامت من أجل تحقيقها. (4)

---

(1) علي يوسف شكري ، مرجع سابق ، ص ص ، 51 ، 54 .

(2) Céline Tabou ,Résorbu les Causes du Térrorisme , Témoignages,n°18046 , Mardi 13 Janvier 2015 , p 2

(3) أحمد فلاح العموش، أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب ، مكافحة الإرهاب ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات و البحوث ، الرياض،1999 ، ص 95 ندوة 05/31 – 1999/06/02 .

(4) جمال نصار ، ظاهرة الإرهاب ، محدداته و حقيقة المواجهة و التناقضات الدولية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ص 06 ، 2015/04/15 " .

ثالثا : الدوافع الاجتماعية : الدين + الثقافة + الأفكار

تعتبر محاولة فرض قيم معينة على دولة أخرى، و دفعها للتخلي عن قيمها الموروثة هو أحد الصور التي يمكن أن يطلق عليها بصراع الحضارات أو الأيديولوجيات، و قد يظهر ذلك داخليا عندما يتم اضطهاد فئة دينية أو عرقية داخل الدولة ، و كذلك استخدام القوة كوسيلة للإرهاب لتنفيذ عمليات معينة من شأنها تغيير القيم الموروثة في منطقة معينة كما هو الحال بالنسبة لما تفعله الولايات المتحدة في المنطقة العربية الإسلامية لدفعها للتخلي عن ميراثها العربي و الإسلامي و تبني القيم الغربية . و يتم ذلك في إطار صراع الحضارات على اعتبار أن الحضارة العربية و الإسلامية العدو الأول للحضارة الغربية في الحاضر و المستقبل. [1]

لقد دفعت الشعوب العربية و الإسلامية الثمن غاليا في ظل الأوضاع القائمة فعم الفساد بكل أشكاله الاجتماعية و الأخلاقية واتسعت الفجوة بين واقع الأمة و بين حكامها فظهرت اختلالات اقتصادية و اجتماعية، و برزت قيم و اتجاهات متخلفة . كما أن البطالة المرتفعة و التسرب المدرسي و الإدمان على المخدرات و الانحلال الخلقي و الهجرة غير الشرعية و ضعف القدرة الشرائية للمواطن و الحقرة والرشوة والبيروقراطية الإدارية هي جذور تغذي الإرهاب والعنف و تنميه و تفقد ثقة المواطن في دولته [2] فقد يدفع التعصب لمبدأ فكري أو ديني إلى اللجوء إلى استعمال العنف وممارسة الإرهاب من قبل فئة معينة تحاول فرض مبادئها التي تؤمن بها على المجتمع الذي تعيش فيه ، و ربما تسعى تلك الفئة إلى محاولة الوصول إلى السلطة لتسهيل نشر تلك المبادئ و تطبيقها ، و من أمثلة ذلك : الصراع بين الرأسمالية و الاشتراكية، و الصراع بين البروتستانت و الكاثوليك، وبين الهندوس و المسلمين في الهند لأسباب دينية كما يتمثل ذلك في تبني بعض الجماعات التي يطلق عليها أحيانا الجماعات الأصولية رفض الثقافات و الحضارات الأخرى ، و مقاومة الاتصال الثقافي بين الحضارات المختلفة [3]

هذا هو جوهر الأزمة الحاضرة التي تعيشها مجتمعاتنا العربية و الإسلامية فأينما وجدت حركة إسلامية ناشطة تخشاها الدولة؛ لأن العنف هو قرين ذلك المناخ السياسي ، فمثلا في الجزائر و تونس ومصر و تركيا المشكل واحد ، فمن يوجد على رأس الإسلاميين هو المطلوب لأنهم إرهابيون متطرفون يريدون بناء دولة دينية ذات منهج شمولي و هم يهددون الوحدة الوطنية و أن أمر السلطة محسوم على الفكر الحديث فقط و هذا ما يفسر بالأزمة الحضارية التي يعيشها مختلف دول العالم و تغريها الأنظمة

---

[1] مسعد عبد الرحمن زيدان ، مرجع سابق ، ص 148 .

[2] وقاف العياشي ، مرجع سابق ، ص 36 .

[3] جمال نصار ، مرجع سابق ، ص 07 .

السياسية بالحقوق القومية الوطنية أو الإسلامية و عجزها عن صياغة استقلال سياسي و اقتصادي أو حتى ثقافي. [1]

المطلب الرابع : أشكال الإرهاب :

إن الخلط القائم بين الإرهاب و العمل الإرهابي يستلزم تبيين أشكال الإرهاب

أولا: أشكال الإرهاب حسب مرتكبيه

يمكن تقسيم الإرهاب من حيث القائمين عليهإلى :

أ- إرهاب الدولة :

يشير الكثير من الباحثين إلى الخلط بين الإرهاب و السلطة الدكتاتورية؛ فإذا ما استخدمت السلطة الدكتاتورية العنف و الخوف و القهر فينظر إليها على أنها إرهابية و مسؤولة أيضا عن تفشي ظاهرة الإرهاب. و في حقيقة الأمر توجد سمات مشتركة بين الدكتاتورية و الإرهاب مما يتيح التداخل بينهما نظرا لما ترتكبه الدكتاتورية من أساليب تنسب للإرهابيين كالتصفية الجسدية للمعارضين أو الاختطاف أو احتجاز الرهائن و عمليات الحرق و النفي. كما تجب الإشارة إلى أن كلا من الإرهاب والدكتاتورية يشتركان في هدف واحد ألا و هو الهدف السياسي . [2]

و على الرغم من هذا التشابه و التماثل فإن الإرهاب يختلف عن صور العنف الدكتاتوري الذي يمارسه بعض الحكام ضد رعاياهم. و مما لا شك فيه أن ممارسات العنف السلطوي " إرهاب الدولة " تتمثل في تعليق الدستور و فرض الأحكام العرفية و مصادرة الحريات و اعتقال المعارضين و سجنهم و تعذيبهم و قتلهم؛ بذلك يصبح القرار في يد الفئة الحاكمة التي تعطي نفسها صلاحيات مطلقة لفرض النظام بوسائل تعسفية قمعية ، وأيضا إصدار تشريعات ذات طبيعة استثنائية مما يسقط العلاقة الأخلاقية الطبيعية بين الحاكم و الرعية هذا ما يدفع المواطن إلى العنف و التمرد و الإرهاب لتأكيد ذاته ولدفاع عن حقوقه و معتقداته ما يفسر ممارسة القمع من قبل السلطة ، و ممارسة القمع من قبل المعارضة ،وهما في الواقع تعبير عن إرهاب سياسي في اتجاهين مضادين. [3]

فعلى المستوى الداخلي يطلق على إرهاب الدولة أيضا الإرهاب القمعي؛ الذي تحكم الدولة من خلاله سيطرتها على بعض الفئات و الحركات الثورية و تتمكن من إسكات المعارضين، و ذلك من خلال

---

[1] وقاف العياشي ، نفس المرجع السابق ، ص 40 .

[2] محمد عوض الترتوري ، أغادير عرفات جويحان ، علم الإرهاب الأسس الفكرية و النفسية و الاجتماعية و التربوية لدراسة الإرهاب ، عمان :دار حامد للنشر و التوزيع ، 2006 ، ص، 105

[3] المرجع نفسه.

مجموعات إرهابية تؤسسها الدولة لزرع الرعب في أوساط مجموعة معينة من المواطنين ، أو ضد المجتمع بأسره بهدف إبعاد المواطنين عن السياسة أو تشكيلهم سياسيا ، أو إضعاف إرادتهم في دعم الثوريين. ويسمى " الإرهاب القهري " و قد يكون الإرهاب الذي تمارسه الدولة ظاهرا لكنه يرتدي دائما ثياب الشرعية القانونية من خلال اختفاء الصفة القانونية على عملياتهم الإرهابية من أجل السيطرة على شعوبهم .

أما على المستوى الخارجي فالدولة تمارس الإرهاب على صورتين إحداهما مباشرة و الأخرى غير مباشرة فالأولى تتمثل في تلك العمليات التي تنفذها وحدات الدولة العسكرية ضد المدنيين في دولة أخرى و يسمى بالإرهاب العسكري؛ حيث يهدف الإرهاب العسكري إلى تعريف الشعب و إضعاف إرادته و تحطيمه ، أما الصورة الغير مباشرة فتتمثل في الدعم و المساعدة التي تمنحها بعض الدول أشخاص يمارسون أنشطة إرهابية في الخارج [1]

[1] جميل يحى الفقيه ، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، دراسات يمنية، (د ب ن)،(د.س.ن)، ص 25

ب- إرهاب الأفراد و الجماعات :

تتعدد صور الإرهاب الفردي و ترتكز جميعا على الهدف من الإرهاب و من ثم يمكن تقسيمها كالتالي:

الإرهاب الثوري : و هو الإرهاب الذي يهدف إلى إحداث تغيير شامل في التركيبة السياسية و الاجتماعية للنظام القائم ، و قد يكون في إطار حركة عالمية أو في إطار داخلي. و يعرف بأنه أحد عناصر استراتيجية التمرد أو العصيان العام في مفهوم الحرب الداخلية أو الثورة ، التي تحاول أن تحصل على القوة السياسية من الحكم القائم و التي إن نجحت في الحصول عليها ستحدث تغيرات سياسية اجتماعية جذرية. (1)

الإرهاب العمدي : يستهدف القضاء على النظام القائم دون وجود تصور لنظام بديل ، فهو لا يستهدف التغيير فقط بل التدمير ، و هذه الفئات لا تسبب تحديات كبيرة للدولة كما لا يوجد لها أمثلة معاصرة و لكنها وجدت إبان الثورة الفرنسية .

ب-الإرهاب العادي : " إرهاب القانون العام " هو الذي يمارسه الأفراد بدافع أناني و لتحقيق مصالح شخصية، اقتصادية أو اجتماعية ، فهو بعيد عن الهدف السياسي يتمثل أعمال الخطف و احتجاز الرهائن إذا كان الهدف منها طلب فدية مالية و أيضا إرهاب المخدرات من عصابات المافيا، و كذلك يدخل فيه أعمال النهب و السلب و التخريب ، كما قد يكون الإرهاب الفردي سياسيا أو اجتماعيا، مباشرا أو غير مباشر و غيرها (2)

ج- الإرهاب الديني :

هو ذلك الإرهاب الممارس المستند إلى الدين أو العقيدة ضد أصحاب الأديان أو العقائد الأخرى و يختلف نوعه حسب دين أو عقيدة القائم بالعمل الإرهابي .

و تزداد دوافع الإرهاب الديني عندما تسود الاختلافات الدينية مجتمعا ما ، و تتركز أقليات دينية في منطقة معينة و تمارس عقائدها و عباداتها بشكل مخالف للطقوس الدينية التي يمارسها الأغلبية ؛ حيث يسود التعصب و التعنت في أوساط بعض الأفراد و يؤدي ذلك إلى زيادة الدافع للجوء إلى الممارسات والأنشطة الإرهابية ضد تلك الأقليات التي تقوم بتشكيل مجموعات إرهابية مضادة للدفاع عن وجودها وكيانها ، فالإسلام لا يضفي صفة المشروعية على الإرهاب ، و لا يتسامح فيه ، و لا يوجد في القرآن

---

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه.

الكريم أو في السنة النبوية الشريفة أي دليل على التسامح إزاء الإرهاب مهما كان شكله ، أو مظهره ، سواء كان ذلك في زمن السلم أو الحرب. [1]

- خريطة تمثل مواقع إنتشار و تمركز أخطر الجماعات الإرهابية في العالم

المصدر : httpwww.rcssmideast.orgArticle3720%D8%

المطلب الخامس : إجراءات و معايير مكافحة الإرهاب

أولا: على مستوى المنظمات الدولية :

برز الاهتمام الدولي بظاهرة الإرهاب على مستوى المنظمات الدولية منذ مطلع القرن العشرين، وتحديدا بعد الحرب العالمية الأولى. و ذلك بإبرام المعاهدة التي أبرمت بتاريخ 1973/11/16،وبمقتضاها يمثل بالإرهاب الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة، و التي من شأنها إثارة الرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات أشخاص أو الجمهور .و لعل أهمية اتفاقية 1973 تكمن في النص على الإجراءات الرامية على مكافحة الإرهاب ، و أهم من ذلك إقرار معاهدة لإنشاء محكمة جنائية دولية انسجاما مع اتفاقية حظر الجريمة الإرهابية ، كان شأنها في ذلك شأن اتفاقية منع الإرهاب وقمعه. [2]

كما أعدت منظمة الطيران المدني الدولية اتفاقيات تهدف إلى مكافحة القرصنة الجوية ، أولها اتفاقية طوكيو في 1963/09/14 الخاصة بالجرائم و الأفعال التي ترتكب على متن الطائرات بهدف حماية سلامة الطائرات و ركابها أو الممتلكات الموجودة فيها و المحافظة عليها و تخول الاتفاقية قائد الطائرة أو أفراد طاقمها و حتى الركاب الحيلولة دون ارتكاب أعمال تهدد سلامة الطائرة و ركابها و القيام

[1] هبة الله أحمد خميس بسيوني ، مرجع سابق ، ص 154

[2] علي يوسف شكري ، مرجع سابق ، ص 132 .

بإنزال مرتكب مثل تلك الأعمال، و كذلك تسليم الفاعل إلى السلطات المختصة في الدولة المتعاقدة عند الهبوط. [1]

كما أضاف بروتوكول مونتريال المؤرخ في 1988/02/24 إلى الجريمة المنصوص عليها في الاتفاقيات السابقة و أعمال العنف غير المشروعة التي ترتكب عمدا في موانئ الطيران المدني ضد الأشخاص؛ حيث نص هذا البروتوكول على عقوبات صارمة ضد مرتكبي هذا النوع من الجرائم، و ألزم الدول الأطراف بملاحقتهم سواء بالاعتماد على الاختصاص المكاني " مكان الجريمة " أو سبب وجود الجاني في ترابها دون تسليمه إلى الدولة التي وقعت فيها الجريمة .

و في أواخر تسعينات القرن المنصرم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين حمل كل منهما اتفاقية جديدة: الأولى هي الاتفاقية الدولية بشأن قمع التفجيرات الإرهابية بتاريخ 1997/12/15 و ذلك طبقا للقرار 164/52 .

أما الثانية فهي الاتفاقية الدولية الخاصة بقمع و منع تمويل الإرهاب بتاريخ 1999/12/09.

و قد استفادت الأمم المتحدة في إعداد الاتفاقيتين من أحكام المعاهدات السابقة ، خاصة الأحكام المتعلقة بالملاحقة و التسليم، و الإجراءات الوقائية التي تقع على عاتق الأطراف المتعاقدة. كما يتجلى و بوضوح تأكيد مبادئ المحاكمة أو التسليم ، و قابلية التسليم التي تنطوي عليها الجرائم الإرهابية و التعاون الدولي بين الأطراف المتعاقدة .

ثانيا على مستوى المنظمات الإقليمية :

في إطار المجموعة الاقتصادية الأوربية تم عقد الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب الموقعة بتاريخ 27 جانفي 1977 في ستراسبورغ. و اقتصرت على وضع لائحة للجرائم الإرهابية التي لا تدخل ضمن الجرائم السياسية كالجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الأشخاص المحميين دوليا، و جرائم اختطاف واحتجاز الرهائن ، و كذلك استخدام المتفجرات و القنابل و الأسلحة الآلية. كما نصت هذه الاتفاقية على أن كل من الدول الأطراف فيها يمكنها أن تمدد نطاق الجرائم الإرهابية لتشمل الأفعال العنيفة و الخطيرة الموجهة ضد سلامة الأفراد و ممتلكاتهم . [2]

و من أجل وضع إستراتيجية عربية موحدة من أجل التصدي للإرهاب تم اعتماد اتفاقية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية تحت اسم الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بتاريخ

---

[1] ياسين طاهري الياسري، مرجع سابق، ص 35 .

[2] عيد علي محمد سوادي ،الجهود الدولية لتحديد مفهوم الإرهاب ، مجلة رسالة الحقوق العلمية ، ، العدد الأول (د ب ن) 2009 ،ص 04 .

1998/04/22،جرمت خلالها الظاهرة الإرهابية، و اعتبرت من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في المعاهدات المشار إليها سابقا .كما تضمنت الاتفاقية آليات تنفيذ القانون المتعلقة بإجراءات التسليم و الإنابة القضائية و حماية الشهود و الخبراء. (1)

قد حدد بول إزابيلار سنة 2002 معايير مكافحة الإرهاب في القرن الحادي و العشرون من خلال مجموعة من الجهود الأمنية و المجتمعية و السياسية تتمثل في الآتي:

أولا : الاستغلال الفعال للدبلوماسية؛ يعتبرها أداة حاسمة في محاربة الإرهاب الدولي الحديث الذي لا يعرف أية حدود و تتطلب محاربة شبكة إرهابية كتنظيم القاعدة جهودا و تعاونا من قبل دول عديدة؛ لأن الشبكة تعمل في العديد من الدول.

و تعتبر الدبلوماسية الفعالة المضادة للإرهاب بمثابة أساس تماسك ووحدة الجهود و يضيف بيلار بأن الدبلوماسية المضادة للإرهاب ليست مسؤولية الدبلوماسيين المحترفين العاملين في دوائر وزارة الخارجية فقط ، بل تشمل الموظفين الذين يؤدون وظائف أخرى متخصصة و أعمالا مضادة للإرهاب. أي التعاون بشكل واسع مع زملاء لهم في الدول الأجنبية ليتمكنوا من تنفيذ حربهم . (2)

ثانيا :الاختصاص القضائي؛ تأخذ جميع الاتفاقيات الدولية التسليم أو المعاقبة و يقتضي هذا المبدأ تأسيس اختصاص محاكم الدولة بالنظر في الجرائم الإرهابية عندما ترفض تسليم مرتكبي

هذه الجرائم حتى لا يفلت المتهم من العقاب. و يلعب التعاون الدولي دورا هاما في مسألة تأسيس الاختصاص القضائي في جرائم الإرهاب الدولي؛ و ذلك من خلال الاتفاقيات الدولية المبرمة التي تلتزم بموجبها الدول المتعاقدة بإحالة مرتكبي الجرائم الإرهابية لمحاكمها لمعاقبتهم إذا كانت ترفض تسليمهم إلى الدولة التي تطلب ذلك. كما تتضمن معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب نصوصا تقضي بضرورة اللجوء إلى المساندة القضائية المتبادلة بين الدول المتعاقدة من أجل تحقيق الفعالية و السرعة في إجراءات ملاحقة و عقاب جرائم الإرهاب . (3)

رابعا : وسائل المراقبة المالية؛ إن التمويل الذي مكن بالتأكيد مرتكبي هجمات سبتمبر 2011 من التدريب لعمليتهم ، ركز على جهود منع وصول الأموال لمحاربة الإرهابيين حسب بيلار. و يواجه قطع التمويل عن الإرهابيين تحديين رئيسيين يشير الأول إلى أهمية الدعم المالي لخاطفي الطائرات التي ارتكبت

---

(1) أمال يوسفي، عدم مشروعية الإرهاب في العلاقات الدولية، الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع، 2008، ص 15.

(2) أحمد فلاح العموش، مستقبل الإرهاب في هذا القرن ، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2007 ، ص 189.

(3) أحمد محمد رفعت ، صالح بكر الطيار، مرجع سابق، ص 247 .

هجمات 11 سبتمبر فمعظم النشاطات الإرهابية لا تتطلب تمويلا واسعا فهي تحتاج إلى مال أقل مما يستعمل في عمليات إجرامية أخرى كالاتجار بالمخدرات و غيرها ، أما التحدي الآخر هو أنه من الصعب جدا تتبع أثر تدفق أموال الإرهاب مثل استخدام حسابات بأسماء مزورة ، و استعمال وسطاء ماليين و المزج بين الأموال المخصصة لأغراض مشروعه و غير مشروعة هو الأسلوب المتبع.

و حسب الأمم المتحدة يعد مرتكبا لجريمة أي شخص يرتكب عمدا و دون حق مشروع فعلا من الأفعال الإرهابية كتقديم أو جمع أموال بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة ، بنية استخدامها أو لم يستخدم للقيام بأي عمل يشكل عملا إجراميا أو عمل يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر أو أصابته بجروح بدنية جسيمة ، أو ترويع السكان ، أو المشاركة في قيام مجموعة من الأشخاص يعملون بقصد ارتكاب تلك الجريمة . [1]

خامسا : الضربة العسكرية إن الأسلحة الحديثة التي توجه بدقة جعلت من القوة العسكرية أداة أقل إيذاء أو أكثر فائدة ضد الإرهاب لكن استخدامها على نحو ملائم لا يزال نادرا. واستعملت عدة دول القوة العسكرية بدرجات مختلفة من النجاح خلال العقود الثلاثة الماضية لإنقاذ الرهائن، و يضيف بيلار أن الضربة العسكرية هي أكثر الإجراءات الممكنة شدة و تجهيزاتهم ، و أصبح التهديد الإرهابي الآن يصدر عن مجموعات أكثر منه عن دول فإن أعداد الأهداف الممكن ضربها أصبحت أقل سوء لتدمير قدرات الإرهابيين أو لردع الأعمال الإرهابية في المستقبل و العمليات العسكرية الأمريكية البريطانية التي بدأت في أفغانستان تجاوزت أي استعمال سابق للقوة العسكرية ضد الإرهاب لكونها لا تشكل ردا مؤثرا فحسب بل جهدا للقضاء على المصدر الأساسي و الملاذ الآمن لشبكة إرهابية. [2]

سادسا : التدريب على مكافحة الإرهاب :

يقول آلان أوبيغلر مدير البرنامج أن برنامج التدريب على مكافحة الإرهاب يقوم بتحسين التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف و هو الأمر الذي كان له أكبر أثر في الحرب على الإرهاب وقد ركز البرنامج على المجالات التالية :

– حقوق الإنسان : يعتبر سجل أي دولة ما في مجال حقوق الإنسان عنصرا بالغ الأهمية لمشاركتها في برنامج المساعدة في مكافحة الإرهاب . و يشارك مكتب الديمقراطية و حقوق الإنسان و العمل في تقرير

---

[1] دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ،فينا،2009.

[2] أحمد فلاح العموش،مرجع سابق، ص ص،192 ،193 .

أهلية الدول للمشاركة في البرنامج و يمكن تعليق توفير المساعدة لدولة ما إذا كان سجل تلك الدولة في مجال حقوق الإنسان أدنى من المعايير المقبولة .

– مناهضة الخطف يبدأ برنامج التدريب بمقرر دراسي يتناول إدارة حادث خطف بجمع مدرسين ذوي خبرة واسعة في هذا الحقل لتعليم قوى الأمن و الشرطة و الوكالات الحكومية المختصة في الدولة و كيفية إدارة حادث خطف من أجل الحصول على فدية .

– المحافظة على أمن خطوط أنابيب نقل النفط نظرا لما تحتويه من أهمية ضخمة .

– التصدي لأسلحة الدمار الشامل و يتعلق بمشاكل معالجة تأثيرات هجوم إرهابي ما نستخدم فيه مواد كيميائية أو بيولوجية أو مواد مشعة أو ما تسمى بأسلحة الدمار الشامل .

– تمويل الإرهابيين يقوم برنامج المساعدة بالتعاون مع خبراء في وكالات أخرى بوضع برنامج لمساعدة المسؤولين في الدول الأجنبية على مكافحة جمع الأموال الإرهابية و هنا يقول تايلور أنه" في 28 سبتمبر 2001 وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على القرار 1363 الذي يلزم جميع الدول بموجب القانون الدولي وصل القرار إلى كيفية علم الإرهابيين كما نص على توسيع مدى تشاطر المعلومات بين أعضاء الأمم المتحدة من أجل محاربة الإرهاب الدولي ". [1]

[1] محمد سلامة النحال ، الحرب ضد الإرهاب (تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن و انعكاساتها الإقليمية و الدولية) عمان: دار زهوان للنشر و التوزيع، 2007 ، ص 142 .

المبحث الثالث :الأطر النظرية المفسرة للتعاون

نظرا لأهمية التنظير في الدراسات الأكاديمية يتوجب التطرق إلى مختلف الأطر النظرية المفسرة للظاهرة المدروسة بالتالي توضيح كلا من النظرية الواقعية الجديدة و كذا الليبرالية الجديدة و أخيرا منظور الاعتماد المتبادل على اعتبار أن هذه النظريات هي مفسرة لظاهرة التعاون الدولي .

المطلب الأول : الواقعية الجديدة

يطلق على الواقعية الجديدة اسم البنيوية الواقعية و تعتبر امتداد تطوري للواقعية التقليدية في الثمانينات ، أهم روادها كنيت ولتز و ستيفن كريزيز ، روبرت جلين ، هدفهم الأساسي هو محاولة إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي و التحليلي البديهي .

و من أسباب ظهور الواقعية الجديدة ما يلي:

1- وجود مفاهيم و حجج غير واضحة ، و عمل الواقعية الجديدة هو تنظيم و ترتيب هذه المفاهيم و الحجج بشكل علمي .

2- عدم أخذ النظرية ، الواقعية الكلاسيكية بالنظريات العلمية في العلوم الاجتماعية الأخرى التي تساهم في إعطاء صورة شاملة لدراسة السياسة الدولية .

3- إخفاق الواقعية الكلاسيكية في إقامة الفرق بين الأمور الموضوعية و الذاتية في الحياة السياسية الدولية .

4-اقتصار اهتمام الواقعية الكلاسيكية على الجانب العسكري – السياسي في تحليلها للعلاقات الدولية[1]

كما توجد عناصر أخرى مهمة في العلاقات الدولية قد أهملت في التحليل كالعامل الاقتصادي و الاتصالات و الاعتماد المتبادل . وقد حاول جون بايلز John Baylis صياغة أربعة افتراضات أساسية مفسرة للأرضية التي تقوم عليها الواقعية الجديدة في تحليل العلاقات الدولية هي:

أولا : فوضوية النظام الدولي عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول، و ليس مضطرب.

---

[1] داير يوسف الصديقي ، المستجدات الفقهية في العلاقات الدولية " دراسة تأصيلية مقارنة و مسائل تطبيقية معاصرة ، عمان: دار النفائس للنشر و التوزيع،2012 ، ص 129 .

ثانيا : إدعاء الدول السيادة سيحتم عليها تطوير قدرات عسكرية هجومية للدفاع عن نفسها و توسيع قوتها الفعالة في ظل الريبة الشديدة الموجودة بين الدول التي تؤدي إلى ضعف الثقة المتأصلة في النظام الدولي .

ثالثا : سعى الدول إلى الحفاظ على استقلالها و سيادتها، يجعل القومية القاعدة الرئيسية التي تدفع و تؤثر في سلوك الدول تجاه نحو بعضها البعض .

رابعا: بالرغم من أن الدول هي عقلانية، إلا أنها ستكون دائما مجالا لاستعراض القوة ، ففي عالم نقص المعلومات، إن العدو المحتمل سيكون دائما باعث لسوء عرض قدراته لإبقاء خصومه متوجسين . [1]

فصياغة كنيتولتز Kenneth Waltizللواقعية الجديدة – كنظرية نظامية – تهدف إلى البحث في كيفية تطوير مفاهيم الواقعية حول بنية النظام الدولي ، فبالنسبة لكنيت ولتز. إن فهم بنية النظام الدولي تمكن من تفسير أنماط سلوك الدول عندما تحدد الدول مصالحها و استراتيجياتها على أساس الحسابات حول وضعيتها في النظام ، و الارتباط بين بنية النظام و سلوك الفاعل يصاغ بواسطة.

افتراض العقلانية أين يتمكن المنظرون من التنبؤ بأن القادة سيستجيبون للحوافز و يتعاملون مع القيود المفروضة في بيئتهم ، بالتالي فسلوك الدولة يمكن أن يؤخذ في الاعتبار بواسطة حسابات التباينات في قدرات الدول عندئذ ، افتراض العقلانية هو أساسي بالنسبة لأطروحات النظرية الواقعية البنائية

يمكن تلخيص أفكار ولتز في أن:

– مصالح الدول تولد انبثاق الفعل بمعنى أن السلوك الدولي صادر عن حاجة الدول أو باعثها نحو البحث عن مصالح الوطنية [2] .

– الفوضى الدولية التي لا ضابط لها سواء أخلاقيا أو قانونيا .

– حساب المصالح و تقييمها القائم على أساس تحديد السياسات المناسبة في تحقيق المصالح الوطنية.

– يعتبر النجاح هو الاختبار و المعيار الجوهري و الوحيد للسياسة و النجاح يحدد كواقي من الأخطاء و مقوي للدولة.

---

[1] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، الحوارات النظرية الكبرى ،القاهرة: دار الكتاب الحديث للنشر، 2008، ص 29.

[2] DaroiBattistella , Théories des Relations Internationales , 3 edition, 2009 , p 20 .

كما طرحت الواقعية الجديدة جملة من الفرضيات حول سلوك الدولة في النظام الدولي هي :

1- توازن السلوك المتكرر باستمرار .

2- حتمية توجه الدول نحو سياسة التعاون.

3- الدول تحتذي بالتقدم الذي حققته الدول المنافسة في تحليل السياسة الخارجية للدول [1]

و من خلال جملة من الفرضيات المطروحة صنفت الواقعية الجديدة في تفسيرها للتعاون الدولي إلى :

أولا : الواقعية الدفاعية :

افترض فيها ولتز أن الدول تهدف إلى الحفاظ على بقائها القومي ، إنها تبحث عن الأمن كما ركز ولتز على الفوضى الدولية التي تجبر الدول على التنافس من أجل القوة ، لكن ولتز لا يرى في النظام الدولي أنه يوفر المبررات الجيدة للقوى العظمى للتصرف بشكل هجومي من أجل الحصول على القوة إنما هو يرى العكس بأن الفوضى تشجع الدول على التصرف بشكل دفاعي و المحافظة على ميزان القوى .

كما أكد أيضا على أن القوى العظمى يجب أن لا تعمل على الحصول على كثير من القوة ، لأن القوة الزائدة من المحتمل أن تدفع الدول الأخرى إلى الحصول على القوة ضدها و يضيف الواقعيون الدفاعيون أمثال جون ميرشمر و روبرت جيفز تأكيدهم على أن القوة العسكرية في أي مرحلة من الزمن يمكن أن تكون مصنفة إما هجومية أو دفاعية . [2]

إن النظرة القائلة أنه من الممكن التعامل مع المأزق الأمني عبر التعاون الكبير بين الدول هو توجه ركز عليه كتاب آخرين يعرفون بالواقعيين الجدد أو الواقعيين البنائين ، إذ يرى باري بوزان Barry Buzanأن هناك تنامي لرد فعل بين الدول الأكثر نضجا في النظام الدولي يقضي بأن هناك توافقا يأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول ، فهو يرى أن مضمون الفوضى الناضجة يعني زيادة فهم الدول بأن السياسات الأمنية هي سياسات اعتماد متبادل .

كما لخص جون بايلزJohn Baylis مضمون الفوضى الناضجة من خلال مفهوم الفوضى الناضجة Mature Anarchy بأن البنية عنصر أساسي في تحديد سلوك الدولة لكن هناك اتجاه نحو الفوضى الناضجة الذي يركز على تنمية أهمية اعتبارات الأمن الدولي و التي تضع في الحسبان مصالح

---

[1] علاء هاشم، الواقعية السياسة الجديدة في العلاقات الدولية،متحصل عليه من موقع الحوار المتمدن www.AHewar,org/debat/Show .art.asp?aid=3383في 2006/02/14 على الساعة 23:05 .

[2] JariCorrevon, Théorie des Relations Internationals,RI,2009 ,p 14 .

الأطراف إضافة إلى أنه هناك نضع في الفهم بين الأطراف الدولية حول قضية الأمن و إقرارها باعتبار أن الأمن في العالم المعاصر لا يمكن أن يتحقق إلا عبر وجود حالة من الاعتماد المتبادل الأمني .
كما أنه كلما كان هناك اعتماد متباد أمني كلما كانت هناك فرص للتقليص من حدة المأزق الأمني و كذلك تقليص فرص تصاعد حدة المنافسة الأمنية. (1)

ثانيا : الواقعية الهجومية :

يرى جون ميرشيمر أن النظرية الواقعية في السياسة الدولية تتحدى انتشار التفاؤل حول العلاقات بين القوى العظمى و مضمون هذا التفاؤل إمكانية التعاون بينها، و ترى الهجومية الواقعية أن الحرب سوف تتصاعد في عالم البحث عن الأمن الخالص للدول في غياب الأهداف المقتنع بها داخليا أو الإدراكات الخاطئة المتطرفة للتهديدات الخارجية (2)

و طرح كل من روبرت جرفيس و جورج كويستر و ستيفن فان إيفييرا ، فكرة أن الحرب تصبح أقرب إلى الوقوع عندما يكون بوسع الدول أن تزور بعضها البعض بسهولة ، و مع ذلك فعندما يكون الدفاع أسهل من الهجوم كان الأمن أوفر ، و كذا تقلص النزوع نحو التوسع و ازدياد إمكانية ازدهار التعاون ، حيث يصبح بإمكان الدول أن تحصل على وسائل للدفاع عن نفسها دون تهديد الدول الأخرى و هو ما يفضي إلى كبح مظاهر الفوضى التي تشجع كل الدول على تعظيم قوتها النسبة لأنه ليس هناك من دولة تعرف تماما متى تظهر قوى التراجع .

فالواقعية الهجومية تركز على تشجيع نماذج معينة من سلوك الدول في النظام الدولي الذي يمثل الطرف الأول من مقاربة ولتز الذي يتلخص في الحوافز التي تتوفر عن طريق النظام الدولي ، و من ناحية أخرى النظام الدولي ينتج قوة كابحة تعمل على عدم إنتاج مخرجات معينة. (3)

---

(1) stéphaneRoussel ,Linsertion de la Coopération et des Institutions Internationales Dans la Logique de L'anarchie,globe,p 54.

(2) Jaricorrevon ,OpCit

(3) عامر مصباح ، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2006 ، ص ص 230،235 .

إن مؤيدو افتراضات الواقعية الجديدة متفقين جميعا على أن العلاقات الدولية لا تقوم إلا بين الدول القومية السيدة المستقلة ، لكن اختلافاتهم تمحورت حول كيفية قيام هذه العلاقات بين الدول حسب الاتجاهات الثلاث سواء التعاون أو تسوية الخلافات بينها ، أو التعارض و التناقص .[1]

المطلب الثاني :الليبرالية الجديدة

منذ أواخر القرن التاسع عشر بدأ العديد من الليبراليين يفكرون في شروط حرية استغلال الفرص و خلصوا إلى أن دور الحكومة ضروري على الأقل من أجل توفير الشروط التي يمكن فيها للأفراد أن يحققوا قدراتهم بوصفهم بشرا ، و يؤمن الليبراليون المعاصرون بإعطاء الأهمية الأولى لحرية الفرد ، غير أنهم يتمسكون بدور الحكومة في إزالة العقبات التي تواجه التمتع بتلك الحرية بشكل فعال.[2]

و تعود تسمية الليبرالية الجديدة إلى تشجيع حرية التجارة أو فتح الأسواق و القيم الديمقراطية الغربية بين المؤسسات ، و على ذلك رفعت معظم الدول الغربية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا شعار المطالبة بتوسيع الجماعة الديمقراطية و الدول الرأسمالية في النظام الدولي ، و تحسين حقوق الإنسان عبر العالم .

و ينطلق الليبراليون المؤسساتيون من المقدمة القاضية بأنه الأنظمة تحتاج إلى تجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي و من ثم صاغ أهم منظريها أمثال فريدريك فون حايك friedrichvonhayekو موريس أليز Maurice Allais و كارل بوبر Karl popper و كاينس Keynes بناء على عدد من الأفكار التي طورت خارج العلاقات الدولية في محاولة فهم لماذا تمنع الفوضى الدولية التعاون و ما هي الطرق التي يمكن بواسطتها تجاوز مختلف العقبات .

وقد اعتمد الليبراليون المؤسساتيون على نظرية الاقتصاد الجزئي و نظرية المبالاة من أجل المساعدة على تطوير و بلورة مثل هذا الطرح [3]فدراسة الاقتصاد الجزئي لسلوك الوحدة الاقتصادية التي تعمل تحت شروط المنافسة الكاملة قد أوجدت النظرية داخل السوق .

---

[1]محمد منذر ، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة ، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2002 ، ص 34 .

[2].داير و يوسف صديقي الصديقي ، مرجع سابق ، ص 122 .

[3]Louis Gill, le néolibéralisme,2eme édition,Quibec ,2008 ,p15 .

و قد قام الليبيراليون المؤسساتيون بعملية التناظر بين السوق الاقتصادية و النظام الدولي لأن كلاهما يتكون من الابنية الفوضوية لكن المفارقة بالنسبة لليبيراليون المؤسساتيون هي أن البيئة الفوضوية للنظام الدولي تطرح مشكلا أساسيا ، أما بالنسبة لأنصار نظرية الاقتصاد الجزئي فإن غياب المؤسسات أو الأنظمة المركزية يشكل مصدر القوة الأساسي لعالم التجارة .

لكن يرى الاقتصاديون الجزئيون أن المنتجات الأقل تفضيلا مثل البضائع العامة أو انتشار الأضرار العامة ، ليست نتيجة للسياسة اللاعقلانية إذ أن المنتجات الأقل تفضيلا تنشأ في ظروف عندما تحتاج الأطراف للتعاون بدلا من المنافسة ، و تحت مثل هذه الظروف فإن السوق المشجعة للمنافسة ليست آلية مناسبة للتعامل مع الموقف ، و عندما أخفقت السوق في الحدوث ، فإن الاقتصاديين الجزئيين يقبلون بأنه من الضروري إيجاد خيار آخر لآلية السوق الذي يولد التعاون بدلا من المنافسة ، و حينئذ ،الآلية الوحيدة التي غالبا ما تقبل بإكراه ، هي التي تأخذ شكل تدخل الدولة ، فالدولة تستطيع أن تتدخل في حالة الضرورة في عالم التجارة و تجعل الأطراف الاقتصادية تتعاون بدلا من أن تتنافس .[1]

هذه النظرة هي كذلك موجودة لدى جماعة مميزة من الكتاب الأكاديمي تم تطويرها خلال الثمانينات و بداية التسعينات من القرن العشرين ، ويشترك هؤلاء الكتاب في قناعة مفادها أن تطوير نموذج من التعاون المؤسساتي بين الدول يفتح فرصا جديدة لتحقيق الأمن الدولي في السنوات القادمة حيث أنه هناك تغيرات مهمة سوف تحدث في العلاقات الدولية في بداية القرن الواحد و العشرين التي خلقت فرصة للقضاء المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول .

و في سياق هذا المناخ النظري ، ترى الليبيرالية المؤسساتية أن المؤسسات الدولية هي أكثر أهمية في المساعدة على إنجاز التعاون و الاستقرار ، فوفقا لكيوهانKeohanو مارتن Martinيمكن أن توفر المؤسسات المعلومات و تقلص من تكاليف التبادلات و تضع تعهدات أكثر مصداقية قيد التنفيذ و تؤسس نقاط تنسيق مركزية ، و عموما تسهل عملية التبادل ، و بمعنى آخر من غير المحتمل أن تقوم المؤسسات الدولية بالقضاء الحرب في النظام الدولي كلية ، و لكن تستطيع أن تلعب دورا في المساعدة على تحقيق أكبر تعاون بين الدول.[2]

---

[1] عبد الرحيم بن صمايل السلمي ، الليبيرالية نشأتها و مجالاتها ،(د .د. ن) ،(د. س. ن) ، ص 18 .

[2] عامر مصباح ، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، مرجع سابق، ص 92 .

و حسب فريدمان Friedman و العديد من المنظرين الليبيراليين الجدد يجب التركيز على مبدأ الرشد و استخدامه في العلاقات بين الدول ، ثم مبدأ غايات الأغلبية بمعنى نسيان أو الابتعاد عن تنوع التفضيلات الفردية، أما عن المصالح التي تمثلها هذه القاعدة فهي محدودة ، وهو ما أدى إلى تشكيل مجموعات تتنافس للقبض على العوائد الناتجة عن الوصول المؤقت إلى السلطة السياسية ، هنا نبرز الصلة بين المدرسة الليبيرالية الجديدة و فريدمان من الاختيار العام و من السلطة السياسية حكومة تمثيلية بحكم طبيعتها . [1]

و من خلال التصور الليبيرالي الجديد الذي جعل الدولة ممثل المصلحة العامة و الضامن لحرية الفرد فإن الليبيرالية الجديدة أعادت النظر في جهاز الدولة كما اعتبر الليبيراليون الجدد أن كل عمل من أعمال تدخل الحكومة يحد من مجال الحرية الفردية و يهدد بصورة مباشرة الحفاظ على الحرية بشكل غير مباشر، حيث اعتبروا بأن دور الدولة دور سلبي إذا استمر في كبت الحريات و ينظرون إليها على أنها شر لابد منه ، يرجعون إلى استحالة بعض الحالات الوصول إلى التعاون أو التنسيق من خلال النقاش الحر أو التفاوض [2].

و حسب روبرت كيوهان Keohane و جوزيف ناي Nyeيمكن صياغة الافتراضات التالية التي تعتمد عليها أفكار النظرية الليبرالية الجديدة .

1- الدول هي فواعل رئيسية في العلاقات الدولية ، لكنها ليست الفواعل الوحيدة في النظام الدولي ، كما أن الدول هي أطراف عقلانية أو ذاتية ، تبحث دائما عن الحد الأعلى من مصالحها في كل مجالات القضية .

2- في هذه البيئة التنافسية ، تبحث الدول عن الحد الأعلى من المكاسب المطلقة عبر التعاون ، و يقود السلوك العقلاني الأول إلى رؤية القيمة في السلوك التعاوني فالدول هي أقل اهتماما بالمكاسب أو الامتيازات المحققة من قبل الدول الأخرى في الترتيبات التعاونية ، بمعنى أن الليبيرالية الجديدة تركز على المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية .

3- يؤكد الليبراليون الجدد على أن أكبر عائق يواجه نجاح التعاون هو عدم التزام و خداع الدول .

---

(1) Daniel Martin ,Eupolitique, Liberalisme, Néolibéralisme,Ultralibiralisme,Texte Pédagogique,France,2009,p2

(2) .Eric Nulot,,matisse,libéralisme et néolibiralisme,continuité ou rupture,France,2002 , p 18 .

4- لا يوجد تعاون بدون مشاكل أبدا ، لكن ستغير الدول الولاء و الموارد إلى المؤسسات الوظيفية إذا ما أدركت بأن هذه المؤسسات تمثل الربح المشترك لجميع الأطراف و إذا ما وفرت زيادة في فرص تأمين مصالحها الدولية .[1]

وعليه فقد عبر هذا الطرح عن مرحلة تاريخية محددة ، هي مرحلة الرأسمالية الوليدة و الصاعدة ، و عن اتساق متطلبات تقدم البشرية مع متطلبات صعود الطبقة البورجوازية ، و لم يكن من الممكن انتشار الأفكار الليبرالية في مختلف دول القارة الأوروبية أو في الولايات المتحدة الأمريكية لو لم تكن متعلقة إلى أبعد الحدود مع حرية الفرد التي قادته إلى محاربة الاستبداد على الصعيد السياسي و العقلانية على الصعيد المعرفي و إلى العلمانية ، و تحرير المرأة ، و الديمقراطية التي تشكل التخطي الديالكتيكي لهذه الليبرالية .

و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 جاءت حقبة جديدة في التاريخ المعاصر لتجسيد القطيعة الواضحة في مرحلة شهدت ازدهار العولمة الليبرالية ، و هي تمجيد النظام الديمقراطي و دولة القانون و تعظيم حقوق الإنسان فباسم " الحرب العادلة " ضد الإرهاب فرضت أمريكا أينما كانت في العالم رؤيتها الأحادية و مصالحها و تجارتها على المستوى العالمي، و عقدت تحالفات مع العديد من الحكام ، لم يكن من اللائق التعاون معهم.[2]

المطلب الثالث : الاعتماد المتبادل INTERDEPENDENCE

عرف الاعتماد المتبادل ازدهارا واسعا منذ ستينات القرن العشرين ، حيث يوفر هذا المنظور تصورا مناقضا للمنظورات السابقة خاصة الواقعية الجديدة من حيث وحدات التحليل و محتوى ظواهر السياسة الخارجية موضوع التحليل حيث يركز هذا المنظور على التعايش و التفاعل الذي يحدث بين مجموعات سياسية و اقتصادية و اجتماعية في النظام الدولي و الذي ساهم في تبلور شبكة من المصالح المتكاملة و المتداخلة على مستويات رسمية و غير رسمية مختلفة .

---

[1] عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص 106 .

[2] توفيق المديني، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة و الحرب على الإرهاب ،دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،2003، ص 15 .

و يفسر الكثير من الخبراء في الغرب العلاقة بين وسائل الاتصال و النظم الاجتماعية و مؤسساتها في المجتمع على أساس من الاعتماد المتبادل و هو ما يتفق مع الأسس الخاصة بالبنائية الوظيفية و لا يتنافس مع المدارس الفكرية الأخرى خصوصا المدارس النقدية و الاتجاهات المجددة أيضا كمدرسة فرانكفورت النقدية .

و بالعودة إلى بعض جوانب نظرية الاعتماد المتبادل لوسائل الإعلام فقد أوضح " ديفلير و روكيتش "أن هناك مصدرين أساسيين للتغيير في طبيعة علاقات الاعتماد على وسائل الإعلام أحدهما الصراع ، و الآخر هو التكيف و هاتان الآليتان هما الكفيلتان بتحقيق الاستمرارية و التوازن في الأنساق المختلفة حيث يعبر الصراع عن مفهوم تعتمد عليه مدارس الصراع ، بينما التكيف هو مفهوم مركزي في البنائية الوظيفية كما هو معلوم .[1]

كما أنه هناك العديد من العوامل التي تميز الاعتماد المتبادل أبرزها الطفرة النوعية في تكنولوجيا " المعلومات و النقل " و التوسع التجاري الاقتصادي " التجارة و رأس المال " كما تعتبر الترابط هو سمة من السمات العقلانية البسيطة لبيئة النظام الدولي ، و يستخدم عادة هذا المصطلح في المجالات الاقتصادية للإشارة إلى حالة من الحساسية الاقتصادية من خلال الاعتماد المتبادل .

و بالإضافة إلى ذلك يستخدم بعض الكتاب نظرية الاعتماد المتبادل لتفسير ظهور الشبكات الاجتماعية عبر الوطنية أو الرجوع إلى الاستقلال السياسي و تستخدم النظرية لتميز وجود بيئة عبر الوطنية على نطاق أوسع في سياق الترابط و التعاون في القضايا الأمنية .

ووفقا " لروبارت كيوهان " يعتبر منظور الاعتماد المتبادل منهج لتحليل الواقع الاجتماعي مع التركيز على أهمية الحقوق الفردية و فكرة التقدم المستمر في العلاقات الدولية ، كما يركز على إمكانية التعاون عبر المؤسسات الدولية على أساس أن الاعتماد المتبادل يخلق الفائدة المتبادلة و أن الترابط هو مرادف للسلام من خلال تحديد شروط التعاون بين الدول ، كما قسمت إلى أربعة افتراضات أساسية نذكرها كالتالي :

1- تفضيل التبادل التجاري على الحرب .

2- الاعتماد المتبادل هو سمة رئيسية من سمات النظام الدولي .

---

[1] عزام أبو الحمام ، تأثير العوامل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية على صحافة الإنترنت العربية ، من وجهة نظر المحررين ، رسالة ماجستير، (قسم الإعلام كلية الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط) ، 2011 ، ص 16 .

3- يفترض الاعتماد المتبادل السلام الدائم .

4- الاعتماد المتبادل يلزم و يدفع الدول إلى التعاون في كافة المجالات.[1]

و من جهة أخرى إن تزايد انتشار نشاط بعض الفواعل الداخلية إلى خارج إقليم الدولة ، بالإضافة إلى نشاط الفواعل فوق القومية " شركات متعددة الجنسيات ، منظمات دولية حكومية و غير حكومية ، أدى إلى شبكة من التفاعلات بعيدة نسبيا عن التحكم و الهيمنة المباشرة بمؤسسات الدولة القطرية الرسمية ، و عليه لا يمكن اعتبار السياسة الخارجية مجرد سلوكيات ناتجة عن حسابات و اعتبارات الجهاز الرسمي الموحد لاتخاذ القرار ، بل هي نتيجة مسار سياسي و اقتصادي داخلي و دولي معقد .

فالاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي يجعل الحروب بمثابة الاختيار غير العقلاني بالنظر إلى اعتماد الأمم على بعضها البعض فيما يتعلق بمنتجات حيوية و استراتيجية . كما أن التبادل الثقافي والعلمي يجعل الشعوب تشعر و تدرك باهتمامات كل منها وهو ما يقلص احتمالات الاختلاف و التناقض بين تصوراتها و أهدافها مما يسهم في حدوث التعاون بينها ويقلص مساحة التصادم إلى أضيق الحدود ، حيث يعتبر أصحاب هذا الطرح أن ازدياد عوامل الاعتماد المتبادل بين الأمم بالإضافة إلى انتشار نمط الحكم الديمقراطي بمثابة القواعد الأساسية لنظام دولي يوفر الرفاهية و السلام لكل أعضائه .[2]

فالاعتماد المتبادل أو ما يسمى " نظرية الاعتماد المتبادل المركب " حسب روبرت كيوهن يعود أساسا إلى تفاعل عدة عوامل أصبحت تميز تطور عالم الشبكات الاستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين ، تنامي الاهتمام بالإيكلوجيا و التوسع من حيث الأهمية ، فالتعددية ترتكز على القنوات المتعددة التي تربط المجتمعات بما فيها العلاقات " بين الدولية " لإقامة شبكة علاقات تعاونية بإمكانها أن تكون قاعدة لضمان السلم الدولي و في إطار متعدد الأطراف .[3]

---

[1] Charles-Philippe David et AfefBenssaieh, la Paix par L'intégration Théories sur L'interdépendance et les Nouveaux Problèmes de Sécurité Etudes Internationales, vol 28 , n2,1997 , p238.

[2] حسين بو قارة، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل ،الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع ، (د س ن) ، ص 159 .

[3] حذفاني نجيم ، مرجع سابق، ص 32 .

مع تصاعد خطر الأعمال الإرهابية و تفشيها في العالم خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 وبتعرض الولايات المتحدة لأعنف هجوم إرهابي على أراضيها ،أضحت جميع دول العالم حريصة على مكافحة الظاهرة الإرهابية و العمل على التخفيف منها نظرا لما تخلفه من أحداث مأساوية على الصعيدين الإقليمي و الدولي، تجلى ذلك في إقامة علاقات تعاون جماعية و أخرى ثنائية بين مختلف دول العالم .

وبناء على الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب تم اعتماد العديد من الآليات من أجل تعزيز التعاون الجزائري الأمريكي للحد من الظاهرة الإرهابية، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل إلى من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : عوامل قيام التعاون الثنائي في مكافحة الإرهاب

المبحث الثاني: أبعاد قيام التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

المبحث الثالث : الحوارات الاستراتيجية الجزائرية الأمريكية

المبحث الأول : عوامل قيام التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

شهدت الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي في 1991موجة من الاضطرابات الأمنية و التي بدأت بمظاهرات وانتهت إلى مواجهة مسلحة مباشرة أدخلت الجزائر في أزمة أمنية عرفت فيها عزلة دولية طيلة عشر سنوات في شتى المجالات ، لتأتي بعدها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتقلب الموازين على مختلف المجموعات المتطرفة معلنة على إثرها أمريكا الحرب على ما يعرف الإرهاب

المطلب الأول : ظاهرة الإرهاب في الجزائر " العشرية السوداء "

لا يمكننا دراسة ظاهرة الإرهاب في الجزائر دون الرجوع إلى الأسباب التي أدت إلى تأزم الأوضاع الأمنية و السياسية في الجزائر و دخول هذه الأخيرة في حوالي عشرة سنوات من الفراغ السياسي و الانفلات الأمني .

لقد بدأت المنظمات ذات التوجهات الإخوانية تنغمس في العنف من جزء إلى جزء آخر في البلاد منذ بداية السبعينات ، حيث أسس مصطفى بويعلي حركة سماها " الحركة الإسلامية المسلحة " مطالبا بقيام دولة إسلامية في الجزائر ، و بصفته إمام مسجد بالعشور بضواحي العاصمة ، كان يقوم بدروس من أجل استقطاب الشباب ، فتضاعف عدد لجان المساجد ، كما أنشئت المنظمات السرية للجهاد حيث كان يصرح بجملة أن الذين لا يحكمون بما أنزل الله هم طغاة ، كما قام بويعلي بجمع الأسلحة الكافية لبدأ الجهاد .

و كانت رحلة المتطوعين ستقودهم عبر مراكز عبور بمشورة الإخوان المسلمين موجودة في كل من مدينتي نيس و ليل بفرنسا ، مهمتها فرز العناصر المتطوعة و إرسالها إلى التدريب في الشرق الأوسط ، فكانت عناصر مصطفى بويعلي و تهاجم قوات الأمن ، و تمارس عمليات تخريب على الأملاك العمومية ،وأخذت حركة بويعلي تحظى بتأييد من الناشطين المتتبعين لفتوته إلى غاية قتله في أواخر الثمانينات. [1]

وقد أدت أحداث أكتوبر 1988 ، و الإصلاحات السياسية و الدستورية التي عرفتها الجزائر خلال عامي 1988 و 1989 ، التي مهدت إلى التغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري ، و ما يقوم عليه من نظام حزبي و شرعية دستورية ، إلى مجيئ دستور 1989 ليكرس التعددية الحزبية بالنص المباشر

---

[1] محمد عمامي ، في عمق الجحيم معول الإرهاب لهدم الجزائر ، تر: م سطوف ،الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال ، النشر و الإشهار ، 2002 ، ص ص ، 28 ، 39 .

عليها في المادة (40) منه حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به " و بذلك وضع حد لنظام الحزب الواحد المعتمد منذ الاستقلال، مع العلم أن هذه الإصلاحات و التعديلات وضعت بهدف تنظيم مرحلة الانتقال الديمقراطي ، و التداول على السلطة و تغيير تركيبة المؤسسات السياسية و زيادة فعاليتها بتمثيل عادل للأحزاب السياسية التي تعبر عن مصالح الشعب . [1]

جرت أول انتخابات تعددية بالجزائر في 12 جوان 1990 أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) بنسبة 54,25 % في الانتخابات المحلية " البلدية و الولائية و تلتها الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 التي أفرزت هي أيضا فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد ، حيث حصلت على 188 مقعد من أصل 232 ، كان لهذه النتائج الأثر الحاسم على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر ثم إلغاء الانتخابات و انتهت بحل المجلس الشعبي الوطني ، كما قامت المؤسسة العسكرية بإرغام الشاذلي بن جديد على الاستقالة في مطلع 1992 لأنها تمثل السلطة القوية في البلاد ، و أن تفرض منطقها على رئيس الجمهورية ، خاصة بعد شعور بعض القادة العسكريين بفقدان السيطرة على الواقع السياسي ، بعد حالة التهميش التي وضع فيها الرئيس بن جديد المؤسسة العسكرية ، من خلال حل جهاز الأمن العسكري ، و تحجيم دور الجيش في الحياة السياسية ، خاصة الأدوار المؤثرة في السلطة . [2]

ومن جهة أخرى أعلنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ اللجوء إلى الإضراب العام، مستخدمة الخطابات الدينية ومن أجل حث كل العمال على الإضراب و إصدار خطابات استفزازية للنظام معتبرينها مسيرة سلم وأن على نظام الاستجابة لمسيرة الإسلام، و أن الإضراب هو حق دستوري، وبعد أيام من الإضراب و المظاهرات في الشارع تحولت إلى وسيلة تعبيرية للعصيان المدني ، حيث أعلنت السلطة و ابتداء من ذلك اليوم إجراءات إعادة النظام و ملاحقة الأشخاص الذين يعرقلون السير العادي للمصالح الأمنية . (3)

احتلت الشوارع و الساحات في معظم المدن و القرى عبر الوطن ، و كانت المسيرات الحاشدة تجوب الشوارع بين شهري ماي و جوان 1991 ، و من شعارات تلك المسيرات المنظمة على طريقة الأحزاب الفاشية في ألمانيا و إيطاليا في الثلاثينات من القرن الماضي :" لتسقط الديمقراطية " " دولة

---

[1] ناجي عبد النور ، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية ،1990 – 2007 ،عنابة: منشورات جامعة باجي مختار ، 2008 ، ص 31 .

[2] المرجع نفسه ، ص 95 .

[3] نذير مصمودي، بعد الرصاص،الإسلاميون و الأمثلة الساخنة،الجزائر:الشروق للإعلام و النشر،2010،ص 53.

إسلامية بلا انتخابات " ، " لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول " ، " لا إله إلا الله عليها نحيا و عليها نموت و عليها نلقى الله " . [1]

كانت تلك بداية المواجهة العنيفة بين الجبهة الإسلامية و بين النظام الذي لم يتردد في الاستنجاد بالجيش لإعادة الاستقرار و إخلاء الشوارع و الساحات باستعمال السلاح . أما في جانب السلطة و بعد إزاحة الرئيس الشاذلي بن جديد من المشهد السياسي كان لابد من إيجاد من يحل محله في إدارة هذه الأزمة ، فلجأ جنرالات الجيش إلى تأسيس المجلس الأعلى للدولة و الذي يتكون من 05 أعضاء: الجنرال خالد نزال " وزير الدفاع "، و عدد من الشخصيات السياسية الجزائرية مثل: علي كافي ، علي هارون التيجاني هدام و محمد بوضياف الذي تولى رئاسة المجلس الأعلى، الذي كان بمثابة مجلس رئاسي لحكم الجزائر ، فازدادت المواجهة بين جيش النظام و الجماعات المسلحة التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت تحضى بدعم شعبي كبير خلال الانتخابات ، حيث انتشرت عمليات الاعتقال من قبل الجيش الجزائري واجهتها الجماعات الإسلامية بحملة اغتيالات و تفجيرات و استهداف لشخصيات سياسية كاغتيال الرئيس بوضياف بعنابة سنة 1992 بعد توليه رئاسة المجلس الأعلى للدولة ، إضافة إلى تعرض العديد من المنشآت المدنية و الحكومية إلى التخريب ، لتدخل البلاد في عشرة سنوات من الرعب و الذي تحول إلى حرب أهلية إلى غاية عام 2002 حاصدة معها ما يقارب مئتي ألف 200.000 مواطن من الأبرياء و الأطفال و النساء و الشيوخ إضافة إلى اختفاء العديد من الأشخاص لم يعلم أحد أي معلومة عنهم. [2]

لقد أخفقت إستراتجية النظام في محاولتها القضاء على إدارة الفيس و سياسة الترهيب و التخويف ضد المتعاطفين مع الحزب لم يؤدي إلى إخضاع الإسلاميين حيث دخلت في البداية في حرب العصابات الحضرية في محافظة الجزائر الكبرى التي تنشط فيها مجموعات إسلامية مسلحة و قد برزت فصيلتان إسلاميتان في تلك الفترة هما الجماعات الإسلامية المسلحة و الحركة الإسلامية المسلحة، غير أنه و في سنة 1993 ظلت الحركة الإسلامية المسلحة الرمز الأكثر صيتا بين المتعاطفين مع الفيس ، أعلن أميرها عبد القادر شبوطي الحرب ضد النظام من قبل شبان اسلاميين و غير اسلاميين ، المقتنعين بإمكانية النظام و في المقابل عمل النظام على تكوين سلك مسلح متخصص في مكافحة العصابات ، عملت

---

[1] محمد عمامي ، مرجع سابق، ص 57.

[2] العياشي عنصر ، التغذية السياسية في الجزائر ، الواقع و الأفاق،(د.د.ن)، 1999،ص 11 .

المؤسسة العسكرية فيه على نشر 15000 من رجالها من أجل مراقبة و طرد الجماعات المسلحة ، و منذ هذه الفترة انتشر الشعور بالأمن لدى الأوساط الشعبية. [1]

وابتداء من سنة 1994 ، بدأ توسع العصابات الإسلامية ، حيث بدأت تستعيد تعاطف ناخبي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، الذين وجدوا فيهم المدافعين عن القضية ، و هو الحال الذي ضمن تفوق الأمراء على منتخبي الفيس. و لقد نجحت قوات الأمن (الجيش ، الشرطة ، الدرك الوطني) و العصابات الإسلامية في خضم هذه الفوضى الظاهرة في تعزيز أدائهم الحربية و هاهي الحرب الشاملة المعلن عنها من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة التي تقوم بأعمال التخريب و قتل الجنود و شبان الخدمة العسكرية (الوطنية) و أفراد أسر العسكريين ، هادفة إلى إضعاف الجيش الوطني الشعبي تندلع بإعلان الرئيس اليمين زروال في خطاب له في أكتوبر 1994 الاستئصال الشامل للجماعات المسلحة. [2]

لقد نجح النظام بالسيطرة على المدن و المنشآت الاقتصادية الحيوية ، و ترك الأرياف المعزولة للحركات الإسلامية المسلحة ، كما نجح في خلق بديل للجبهة الإسلامية للإنقاذ تتمثل في حركة حماس في الوقت نفسه الذي كان يميز التنظيم المحكم للجبهة الإسلامية للإنقاذ وخططتها الذكية التي خول لها [3] مختلف الانتصارات، حيث ركزت في نشاطها على التعليم و التمويل و شبكات الدعم و الإعلام و الخطاب الأسطوري ، كما نجحت في تعبئة موارد هامة ألا و هي فئة الشباب ، إلا أن تدخل المؤسسة العسكرية ووقفها للعملية الانتخابية أديا إلى ظهور فرصة لدى الجبهة التي انتقلت فيها من استراتيجية الأسلحة إلى التطرف و استخدام السلاح ، فبرزت العديد من التنظيمات المسلحة شاركت في مختلف العمليات الإرهابية، متمثلة في تنظيمات عسكرية متشكلة من الفئات الشبابية التي تم تجنيدها من أجل المواجهة المسلحة ومنها: [4]

---

[1] مي رضا ، عشرية الجزائر السوداء...إبادة الشعب ، 2015 / يناير/13،متحصل عليه من http://www.dotm.SR/details/:DA7في 2016/03/01 على الساعة 11:07 .

[2] لويس مارتيناز ، الحرب الأهلية في الجزائر، تر: محمد يحيتان،باريس: منشورات مرسي ، 1998 ، ص 116 .

[3] المرجع نفسه ، ص 183 .

[4] سليماني الرياشي رياض الصيداوي و آخرون ، الأمة الجزائرية ، الخلفيات السياسية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ،ط2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص 527 .

1/الحركة الإسلامية المسلحة (M.I.A)

أنشأت في بداية سنة 1992 على يد عبد القادر شبوطي ، الذي عين أميرا لها ، كانت لدى مؤسسي الحركة الإسلامية قناعة بأن السعي وراء إقامة دولة إسلامية عن طريق صناديق الاقتراع عبارة عن مأزق ، لذلك فمن الضروري لقيام بالانتفاضة ضد النظام . لقد شكل مكافحو الحركة الإسلامية المسلحة الذين كان يقدر عددهم في 1992 بـ 2000 رجل ، فتحولت هذه الحركة بفضل الحرب الأهلية إلى طليعة مرجعية للحركة الإسلامية المسلحة ، بالنسبة للجماعات التي تكونت ابتداء من 1992 .

كما سمحت للمجاهدين بتأسيس شرعية كفاحهم لا على توقيف المسار الانتخابي ، بل على مشروع إقامة دولة إسلامية عن طريق الجهاد وحده ، و هذا ما يجعلهم يتحررون من الجبهة الإسلامية للإنقاذ تفككت هذه الحركة في أعقاب وفاة شيبونتي في أواخر عام 1993 .

2/الحركة من أجل الدولة الإسلامية (M.E.I)

تأسست بقيادة السعيد مخلوفي سنة 1992، تبنى فكرة مخالفة للحركة الإسلامية المسلحة حيث فرض مخلوفي على منظمته ليس حربا ضد الجيش الجزائري ، نظرا لعدم تساوي القوى ، بل تأسيس لشعب بحيث يتبنى الأطروحات الإسلامية ، و هو السبيل الوحيد في نظره لقلب النظام وهنا الحركة تتكفل بتلقين الشعب السبيل الواجب اتباعه ، و أن اللجوء إلى العنف ليس موجها صوب قوات الأمن وحدها بل أيضا سيشمل المدنيين ، وقد اختفت هذه الحركة بعد وفاة مخلوفي سنة 1997. [1]

3/الجماعة الإسلامية المسلحة (G.I.A)

ظهرت الجماعة الإسلامية المسلحة عن طريق فرع الحركة الإسلامية المسلحة يقوده منصوري ملياني الذي كان ينتمي في السابق إلى التيار البويعلي ، و قد برزت فعليا عقب اعتقال ملياني سنة 1992 تحت قيادة مقاتلين بارزين سابقين في أفغانستان ، كان غالبيتهم بعيدين عن توجيهات جبهة الإنقاذ الإسلامية ، كانوا يعتبرون النشاط السياسي العربي خطيئة في المفهوم الإسلامي و أن جبهة الإنقاذ قد انحرفت عن الشريعة الإسلامية .

في عام 1994 انضمت فصائل من الحركة الإسلامية المسلحة إلى الجماعة الإسلامية المسلحة وشبكة جبه الإنقاذ الإسلامية السرية وسط الجزائر ، أما بقية الحركة الإسلامية المسلحة فقد أعيد تشكيلها

[1] لويس مارتيناز، مرجع سابق ، ص ص 306 ، 318 .

باسم جيش الإنقاد الإسلامي و الذي اعترف بسلطة قادة جبهة الإنقاد الإسلامية مما مكن الأخيرة من الادعاء بولاء قطاع رئيسي من حركة التمرد عند محاولتها التفاوض لإعادة تأهيل نفسها مقابل المساعدة في إنهاء العنف . [1]

أدت مجازر 1997–1998 إلى قرار جيش الإنقاذ الإسلامي بإنهاء حملته و التعجيل في تفكيك الجماعة الإسلامية المسلحة، ففي 1997 و بعد محادثات سرية مع الجيش ، أعلن مدني مزراق قائد جيش الإنقاذ الإسلامي وقف إطلاق النار ، تهاوت الجماعة الإسلامية المسلحة و سرعان ما انضمت جماعة مصطفى كرتالي و الجمعية الإسلامية للدعوة و الجهاد برئاسة علي بن حجار كما تخلى" قادا بن شيحا" و أتباعه عن الجماعة الإسلامية في منطقة بومرداس .

كما شهدت الساحة الأمنية الجزائرية ظهور تنظيمات عديدة أخرى تعرف بالجمعية الإسلامية للدعوة و الجهاد تأسست هذه الجمعية عام 1996 من قبل علي بن حجاب القائد السابق للجماعة الإسلامية المسلحة في مقاطعة "ميديا" ، فقد حلت هذه الجمعية نفسها عام 2000. [2]

4/الجماعة السلفية للوعظ و القتال: تأسست هذه الجماعة في أيلول 1998 من قبل حسن حطاب القائد السابق للجماعة الإسلامية المسلحة في منطقتي بومرداس و القبائل ، و لا زلت ناشطة حتى الآن .

5/حماة الدعوة السلفية: تأسست عام 1996 من قبل قادا شيحا، القائد السابق للجماعة الإسلامية المسلحة غرب الجزائر .

و لا يدخل في ذلك مجموعات صغيرة إضافية تتميز إما بافتقارها لطموحات أوسع أو تذبذبها بين الحركات الكبيرة [3]

إن هذه الوضعية ، هي التي جعلت من توقيف المسار الانتخابي بدافع الوفاء لروح الديمقراطية و مواجهة خطر انهيار الدولة الوطنية، و الدفاع عن الحق المغتصب، و الجهاد من أجل إقامة الخلافة الإسلامية ليلتقيان في نقطة واحدة هي قتل الأبرياء ، و الشكل الذي يوضع مسار الانتقال من العنف المسلح إلى الإرهاب بتعبير محمد تواتي .

---

[1] لويس مارتيناز، مرجع سابق ، ص ص 306 ، 318 .

[2] المرجع نفسه، ص 319 .

[3] المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) الإسلامية ، العنف و الإصلاح في الجزائر ، قلب الصفحة ، القاهرة / بروكسل ،2004 ، ص ص 12،14 .

إن الوصول إلى هذه النتيجة كان في ظل فراغ سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي ساعد على نمو الإرهاب و تغذيته في بيئة ملائمة .

إلا أنه إذا كانت مختلف هذه الجماعات و التيارات قد جعلت من الإسلام شعارها ، و من وقف المسار الانتخابي حجتها ، يمكن أن تكون أولى المناطق المستهدفة تلك التي حصلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أكبر النسب . [1]

المطلب الثاني : أحداث 11 سبتمبر 2001

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية ، إذ أنها حملت إلى الولايات المتحدة واحدة من أسوء الأحداث في تاريخها منذ حادثة " بيرل هاربر " في الحرب العالمية الثانية ، فقد تلقت الولايات المتحدة ضربة استهدفت أبرز رموزها الاقتصادية و السياسية والعسكرية و الأمنية ، و بالتالي وضعتها أمام مرحلة صعبة كدولة عظمى و مهيمنة على النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة و سقوط المعسكر الشرقي . [2]

ففي ذات اليوم شهدت الولايات المتحدة يوما داميا مليء بالأحداث التي هزت أمريكا و العالم، ففي الساعة 08.47 صباحا ، أقلعت رحلة أمريكان إيرلاينز الرحلة ذات الرقم 11 ، بيونغ 767 من مدينة بوسطن ، متجهة إلى لوس أنجلوس، و الثانية على الساعة 09.03 صباحا ، و التي أقلعت في رحلة رقم 175 ، بيونغ 767 من بوسطن ، متجهة إلى لوس أنجلوس ، حيث اخترقت الطائرة الأولى البرج الشمالي لمركز التجارة العالمي بمثهاتن ، ثم تلتها الثانية التي اندفعت في البرج الجنوبي من البرجين التوأمين والتي أدت إلى انهيارهما .

و في الساعة 09.38 صباحا ، من ذات اليوم أقلعت طائرة أمريكان ايرلاندز ذات الرحلة رقم 77، بيونغ 757 من مطار واشنطن الدولي متجهة إلى لوس أنجلوس ، و التي هي أيضا اخترقت الحائط الغربي للبنتاغون ، مبنى وزارة الدفاع الأمريكي ، أسفرت هذه التفجيرات على حوالي 2000 إلى 3000

---

[1] حملة صبرينة ، أسباب الإرهاب في الجزائر و تداعياته ، مذكرة ماجستير ،(جامعة باتنة ، قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية) ، 2003/2002،ص85 .

[2] عبد الرحيم العرفان، السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر ، 2012/09/11 متحصل عليه من http://www.ALRAI.com/article/538116.htmlبتاريخ2016/02/27على الساعة 17.14 .

قتيل معظمهم من المدنيين من 90 بلدا، و 125 شخصا في البنتاغون، إضافة إلى أعضاء الطواقم الذين كانوا على متن الرحلات المبرمجة . [1]

و على إثر هذه الهجمات تحركت الولايات المتحدة الأمريكية بوتيرة غير معتادة من أجل التأكيد على هيمنتها و كرامتها باعتبارها القطب الأوحد في العالم ، و لأنها بخلاف الحوادث السابقة ، تقع على أرضها وفي مراكز حساسة منها وزارة الدفاع ، و لهذا عمت روح الانتقام السريع للشعب الأمريكي بأسره، و اتجهت نحو المسلمين داخل و خارج الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل الرئيس الأمريكي و القيادات العليا في الدولة يعلنون أنهم سيقومون بحرب ضد كل مراكز الإرهاب في العالم و ضد الدول التي تساند أو تأوي الإرهابيين . [2]

لقد أحدثت التفجيرات انعطافا مهما في التوجهات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ،وكانت المنطلق الذي أحدث تغيرات في عملية توجيه الأزمات الدولية، بل و إثارتها للوصول إلى أهداف الإستراتيجية الكونية الأمريكية و لأنها نوع غير مسبوق من الأزمات فقد تعاملت الإدارة الأمريكية مع تحديات و استحقاقات داخلية و خارجية كبيرة ، و إذا كانت الأزمة الداخلية يمكن معالجتها بحلول إجراءات أمريكية بحتة ، فإن التحديات الخارجية تطلبت إدارة الأزمة عبر مزج عوامل من أطراف كثيرة واستخدام أدوات و آليات جديدة ، فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام أزمة معقدة تتطلب إدارتها وضع إستراتيجية شاملة . [3]

فبعد ساعة و نصف من تحطم آخر طائرة ساد القلق جميع أنحاء الولايات المتحدة من أقصاها فانقلبت الحياة إلى معترك نفسي متوتر ، حتى أن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش أصدر أمرا بإقفال المطارات المدنية في كل من نيويورك وواشطن و بوسطن و كذلك بعد الإنفاق و الطرق الرئيسية في نيويورك وواشطن،و إخلاء مبنى البيت الأبيض و الكونغرس،كما أصدر الرئيس الأمريكي إلى وزارة الدفاع بقصف كل طائرة مدنية انحرفت عن مسارها بحجة أن أمريكا تمر بظروف صعبة و غير عادية .

أما الخطوة الثانية التي تلت الفاجعة فكانت إثبات التهمة ، فكان المتهم الرئيسي في الحادث هو الإسلام، و أن مدير هذه التفجيرات هو تنظيم القاعدة بقيادة بن لادن، فبلغ عدد المحتجزين في السجون

---

[1] Tom Pyszczynski ,Sheldon Solomon,and Jeff Geenberg,IN the Wabe of 09/11 the by Chology Terror ,Washington,DC,2001.

[2] ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008،ص130

[3] سعد شاكر شبلي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ،عمان: دار حامد للنشر و التوزيع، 2013، ص 185

الأمريكية حوالي 600 شخص عربي و مسلم مشتبه فيهم بعلاقة ما بالتفجيرات جمعتهم قواعدها من أفغانستان و باكستان، احتجزوا ليكونوا كشاهد إثبات، كما وجهت وزارة العدل الأمريكية دعوة لمقابلة حوالي (5000) خمسة آلاف أمريكي من ذوي أصول شرق أوسطية و ذلك بحثا عما إذا كان بينهم من جنده تنظيم القاعدة. [1]

اعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش ، هذه الأحداث التي استيقظت عليها أمريكا بمثابة اعتداء و إعلان الحرب على الولايات المتحدة، و التي هي أكبر و أقوى دولة في العالم؛ ذلك بالاعتداء على رموز قوتها ، لكن هذا المشروع كان يهدف إلى خلق الفوضى و انهيار الجهاز الفديرالي الأمريكي " المخابرات " و سقوط الرئيس قد فشل و سوف تسعى الولايات المتحدة إلى إيجاد الفاعلين وملاحقتهم و في حقيقة الأمر هذا ما ساعد الولايات المتحدة باستخدام المادة الخامسة من قانون الحلف الأطلسي في اجتماع حضر فيه جميع أعضاء الحلف ، مؤكدين فيه تضامنهم و دعمهم للولايات المتحدة و مؤكدين أيضا استعدادهم عسكريا لأية ضربة قد تحددها أمريكا ضد تنظيم أو دولة.

أما بالنسبة للأمم المتحدة و في نفس اليوم بقرار من مجلس الأمن تحت رقم 1368 الذي أصدر بأن هذه الضربات هي مهددة للأمن الدولي مما يخول حق الدفاع الشخصي و الجماعي ضد هذه التهديدات طبقا لميثاق الأمم المتحدة من خلالها و في 13 سبتمبر 2001 وعد الرئيس الأمريكي بوش بقيادة الولايات المتحدة أول حرب في القرن الواحد و العشرين . [2]

خلصت اللجنة التي تتولى التحقيق في هجمات 11 سبتمبر ، إلى أن أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة كان قد أمر بتنفيذ الهجمات منذ سنة 2000 لكن سبب عدم وجود طيارين أكفاء و عدد كاف من الطيارين المدربين لشن هذه الهجمات قد أجلها إلى سنة ألفين وواحد [3] . و من جهته أيضا يبدوا أن بوش الابن مصر على الإيفاء بالتزاماته و تنفيذها واعد بها شعبه من الانتقام سواء دخل التحالف الغربي المعركة معه أم لم يدخل فكانت ساحة حربه أفغانستان فتم إعداد الخطط العسكرية الإستراتيجية حسب النظرة العسكرية الأمريكية ، والتي كانت تهدف إلى :

– تحويل المعركة من مواجهة بين الولايات المتحدة و شخص إلى مواجهة مع النظام .

---

[1] أحمد بن حمد اليحي، غزوة نيويورك الكبرى ،قصة أحداث الحادي عشر سبتمبر عام 2001 ،بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص 13

[2] Xavier Gettiez et Isabele sommier , les Attentats Du 11 Septembre Continnuité et Rupture des Logiques du Terrorisme,p59

[3] الركن الإعلامي ،11 سبتمبر تفاصيل الحدث، و الموقف الشرعي لعلماء السعودية، 02 سبتمبر 2011 متحصل عليه من .http://www.assabina.com/news/news1/9402.html#ixzz41467lol بتاريخ 2016/03/01 على الساعة 23.50 .

– العمل على إسقاط نظام طالبان ، من خلال عمليات القصف الجوي .

– الامتناع عن التدخل المباشر في حيثيات النظام البديل كي لا تصبح القضية الأفغانية شأنا يخص الولايات المتحدة بكل تفاصيله.

– دعم القوى البديلة بكل الإمكانات و الوسائل لملاحقة و متابعة أسامة بن لادن ، و إلقاء القبض عليه و تسليمه إلى أمريكا . [1]

لقد أعلنت الولايات المتحدة و حلفاءها في 06 أكتوبر 2001 أنها ستشن حربا ضد تنظيم القاعدة في أفغانستان ، فكانت أولى ضرباتها العسكرية للتحالف الدولي بقيادة أمريكا في 08 أكتوبر ضد حركة طالبان و القاعدة بحثا عن بن لادن .

كانت هذه حركة مؤسسة على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة و قرار مجلس الأمن الدولي ضد الإرهاب ، المتفق عليه منذ 12 سبتمبر 2001 ، هذا ما أعطى صفة الشرعية الدولية لهذه الهجمات ، قصفت قوات التحالف الدولي " الحلف الأطلسي " على مختلف الجبهات في أفغانستان العديد من مواقع تواجد عناصر طالبان و القاعدة إضافة إلى مختلف القواعد الاستراتيجية لهذه التنظيمات الإرهابية كما أخذت بقصف العديد من المدن التي تحوي الجماعات الإرهابية ، كما سمحت اتفاقيات بون Bonn بسويسرا و بقيادة الدبلوماسي الأخضر الابراهيمي ، بقيادة السلطات الأفغانية إلى العودة إلى الحكم .

بعد إبعادها من هذا الأخير من طرف حركة طالبان ، ساهمت هذه المحادثات بين مختلف الحركات في سعي الأمم المتحدة إلى إعادة الأمن و الاستقرار و إعادة الحياة السياسية لطبيعتها في أفغانستان ، كانت مدعومة من طرف القوات الدولية مختلف اللجان الأممية التي كانت تعمل بالاشتراك مع الحكومة الأفغانية. [2]

و قبل نهاية سنة 2001 ، و بعد حوالي ثلاثة أشهر من الحرب الأمريكية على الإرهاب ، نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تنصيب حكومة أفغانية موالية لها ، بعد أن أصبح لطالبان و القاعدة مجموعات متفرقة اختلفت مع الشعب الأفغاني في القرى و الأرياف .

---

[1] أحمد بن حمد اليحي ، مرجع سابق، ص 153 .

[2] Zalmai Haquani,les Etats-Unis et L'Afghanistan,Revue Géoostratégiques,N°29,4eme Trimestre 2010,p 209.

و لكن عملية القصف الأمريكية استمرت في تدمير كل مكان يشتبه فيه وجود بن لادن أو عناصر من القاعدة ، و بات تركيز أمريكا بمعاونة خبراء من التحالف الشمالي الأفغاني في اصطياد المحاربين من عناصر طالبان و القاعدة حتى وصل عددهم المئات ثم إرسالهم تباعا إلى القاعدة الأمريكية "غوانتنامو" في كوبا ، تمهيدا لمحاكمتهم محاكمات عسكرية أقرت نظامها القيادة الأمريكية في شهر أكتوبر 2001.

و قد تم اكتشاف الإدارة الأمريكية ضمن المعتقلين بأن الأفغان العرب لم يكونوا عربا فقط بل كان بينهم أفغان غربيون فيهم أفغان أمريكان ، بريطانيا ، فرنسا و غيرها [1] استمرت الحرب الأمريكية على الإرهاب بواسطة الدعم الدولي مكتسبة الشرعية القانونية من الأمم المتحدة و الدعم العسكري و السياسي من طرف حلفاءها خاصة منهم بريطانيا فأدت هذه الحرب إلى احتلال العراق سنة 2003 .

لم تخفى الولايات المتحدة شكوكها اتجاه العراق بقيادة صدام حسين أنذاك؛ حيث كانت تعتبره كحليف مدعم للإرهاب و هو بذلك يهدد أمن و استقرار منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى تقديم أدلة استخبارية تؤكد على احتفاظ العراق بأسلحة الدمار الشامل، و تقوم بإخفاء المجموعات الإرهابية أصبحت تؤيد من طرف مجلس الأمن الدولي الذي أصدر قرار بتدمير هذه الأسلحة و كذا البعث بلجنة تقصي الحقائق من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التأكد من وجود تلك الأسلحة على الأراضي العراقية، و هذا ما أكده كولين باول(Colin Pawell) وزير الدولة في 2003/02/06 خلال جلسة مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة خلال خطاب مطول أكد على أن العراق لم يقدم إلى حد ذلك الوقت أي رغبة في تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها أو الاعتراف بامتلاكها ، طارحا فكرة أن النظام العراقي قد أصبح يهدد الأمن الدولي و هذا ما قد يلزم الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل عسكريا في العراق و بدون إنذار مسبق ، حتى و إذا لم تحصل أمريكا على الدعم من طرف الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن.

و هذا ما حدث فعلا بعد رفض كل من فرنسا و ألمانيا و روسيا و الصين التدخل العسكري المباشر في العراق معتبرين أن الحل الدبلوماسي و السياسي لا يزال قائم ، لكن الولايات المتحدة و بدعم من بريطانيا حيث قامت بالتدخل في العراق ، دون موافقة مجلس الأمن على هذا التدخل فارضة بذلك حرب غير عادلة على النظام العراقي ، و كان ذلك في ليلة 20 مارس 2003 .

---

[1] أحمد بن حمد اليحي ، مرجع سابق، ص 175 .

و بعد نهاية المهلة التي منحها جورج بوش لصدام حسين و أبنائه من أجل الخروج من العراق كانت أولى الهجمات على العاصمة بغداد ، حيث اعتبرت من أعنف و أقوى الضربات التي شنتها الولايات المتحدة و بريطانيا في التاريخ كما انطلقت القوات البرية للدولتين من الكويت باتجاه العراق حيث قامت القوات الأمريكية بقصف المباني الحكومية و القصور الرئاسية، و المواقع الاستراتيجية العسكرية العراقية و كذلك العديد من المدن و القرى من أجل إرهاب الشعب العراقي و ثورانه ضد نظام صدام حسين ، و بعد أقل من شهر على بداية الهجمات أعلن بوش عن طريق وسائل الإعلام عن دخول القوات الأمريكية بغداد و احتلالها بالكامل كما قام بإعلان سقوط نظام صدام حسين . [1]

عمل الرئيس بوش بنصائح رفاقه و منظري منظمة مشروع من أجل قرن أمريكي جديد التي جمعت قومين متصلين مثل ديك تشيني و دونالد رامسفيلد، الذين أصبح لهم النفوذ بعد أحداث سبتمبر إذا كانوا يدفعون باتجاه استخدام القوة و تبنى العمل العسكري ضد صدام حسين الذي يتهمونه بدعمه للإرهاب، و هي ذات الفكرة التي كانت سائدة لدى عدد من مستشاري الرئيس لشؤون الخارجية .

إن المقاربات التي اسندت إليها السياسة الأمريكية في شنها الحرب على العراق كانت للرئيس جورج وولكر بوش التي تضمنت إشارات توحي للعودة إلى المنهج الروزفلتي في سياسة الخارجية الأمريكية حيث الارتباط بين المصلحة القومية و القوة و نظام الحكم .

لم يسبق للولايات المتحدة الأمريكية أن بلغت هذا الحد من التغلغل في منطقة الشرق الأوسط، فقد أصبحت تحتل دولة مركزية من النظام العربي " العراق " و يؤكد العديد من المحللين السياسيين و المختصين في الدراسات الأمنية أن الأهداف المعلنة لغزو العراق قد جاءت واضحة و صريحة على لسان القادة الأمريكان و يقول خير الدين حسيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية عن هذه الأهداف في مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية في ديسمبر 2006 بأن الأهداف المعلنة تتمثل في :

- منع العراق من حيازة و إنتاج أسلحة للدمار الشامل .
- وجود علاقة بين النظام العراقي و تنظيم القاعدة لدى يجب محاربتهم .
- القضاء على الإرهاب .
- إقامة تجربة فريدة لدولة ديمقراطية، تكون مثلا يحتذى بها في الشرق الأوسط.

أما الأهداف غير المعلنة فيحددها بالسيطرة على نفط العراق و القضاء على القدرات العسكرية العراقية من أجل تأمين سلامة اسرائيل فضلا عن الاستفادة من موقع العراق الاستراتيجي .

---

[1] L'afghanistan ,lrak et le terrorisme ,PDF متحصل عليه من http://www.ligne du temps .qc.capdfevenements-tensions.. بتاريخ 2016/03/01 على الساعة 10.39 .

منحت هجمات 11 سبتمبر لإدارة بوش ما كانت تفتقر إليه سابقا ذريعة لغزو العراق تكون قابلة للتصديق من الشعب الأمريكي ، حتى بادر الرئيس بوش بإطلاق شعاره المتعلق بالحرب العالمية ضد الإرهاب معتبرا إياها أقسى من أي حرب دخلتها الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

و أصبحت استراتيجية محاربة الإرهاب هي العنوان الرئيسي لمرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط و التي استندت على :

1_ ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية و الاستخبارية و القانونية .

2_ ملاحقة الأنظمة التي تنتج أسلحة الدمار الشامل، و السعي لإسقاطها بعد أن تغيرت تسميتها إلى دول محور الشر.

3_ نشر قيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها، باعتبارها قيم داعمة لأمن القومي الأمريكي، و أن غيابها يعتبر مصدرا رئيسيا للإرهاب و التطرف . [2]

المطلب الثالث : الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

مرت الجزائر بأحداث أليمة طيلة أكثر من 10 سنوات ، كانت نتيجة لتراكم أسباب و انحرافات عن توجهات الشعب و مصادرة حقوقه و تطلعاته ، و كان ثمنه باهضا فقد كانت بداية الأزمة معروفة لكن كيفية كبح جماحها لم تكن معروفة ، لدى الشعب أو الطبقة السياسية الحاكمة ففي تلك الفترة ، قتل الآلاف من الجزائريين على أيدي جماعات المعارضة المسلحة أو على أيدي القوات الحكومية و ضلت محاكمات الأفراد المتهمين بالإرهاب قاصرة عن الوفاء بالمعايير الدولية للإنصاف القضائي ،كما كان التعذيب و سوء المعاملة متفشين لا سيما أثناء الاعتقال ، حيث أصبح الوضع يتميز بالضبابية ويحتاج إلى المراجعة العامة للواقع الداخلي و الخارجي، و يتطلب مراجعة جذرية للسياسة المتبعة للسماح باستقرار سلوك جديد للخروج من الأزمة الأمنية و القضاء على الإرهاب ، يمكن تبين تجربة الجزائر أثناء تعاملها مع هذه الأزمة على النحو التالي : [3]

---

[1] أمين المشاقبة ، سعد شاكر شبلي ، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة ،عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012 ، ص ص 71 ،80 .

[2] Marjorie Montrenil,le11 Septembre 2001 ,Cinq ans Plus Tard :le Terrorisme,les Etats Unis et le Canada ,Revue qui Bécoise de Droit International les Editions du Septentrion , 2007 .

[3] وقاف العياشي ، مرجع سابق ، ص 83 .

أولا : المستوى السياسي :

بعد مقتل بوضياف عملت المؤسسة العسكرية على تسوية الأزمة بتعيين السيد علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة لفترة انتقالية ، حيث استند إلى الشرعية الثورية التاريخية ، و ما يميز هذه الفترة إلى غاية سنة 1997 هي غياب التمثيل الحزبي، و التأكيد على مبدأ مشاركة الشخصيات المنشقة عن أحزاب المعارضة في الحكومة تميزت العلاقة بين الحكومة و المعارضة فيها بالتصادم والإقصاء تسلم السيد بلعيد عبد السلام رئاسة الحكومة في سياق تضمن برنامج عمل شخص من خلاله وضعية البلاد ،كما قام بتحديد المحاور الكبرى لسياسة عمل الحكومة ، وتحديد أولوية للحكومة ، حيث عملت حكومة على فرض سلطة الدولة، و بالتالي احترام القانون و استعادة هيبة الدولة ، كانت غايتها القضاء على الإرهاب بالتعبئة الاجتماعية في إطار كسب ثقة الشعب. [1]

بعد استقالة السيد بلعيد عبد السلام ، ثم تشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد رضا مالك ، من طرف المجلس الأعلى للدولة، حيث عرفت فترة حكومة بالحل الأمني للأزمة و إقصاء المعارضة وتهميشها، كما أن تسييس الجمعيات والاتحاديات و تنظيمات المجتمع المدني غير ممثلة للمجتمع فأصبحت الجمعيات تمارس مهام الأحزاب السياسية للحوار حول القضايا السياسية و الاقتصادية للبلاد و غيب الأحزاب السياسية عن المشاركة السياسية في حل الأزمة السياسية و التمثيل في المؤسسات الانتقالية. [2]

لكن ملامح العودة إلى الحياة السياسية العادية لم تظهر بعد ، فعمد النظام إلى عقد ندوة وطنية تم بموجبها تعيين الجنرال ليامين زروال (وزير الدفاع) رئيسا للدولة ، وقد تكفل بالاتصال بقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في السجن و هو من دعاة الحوار ، و ضد الإستئصاليين ، أخذ يبحث عن كيفية أو إمكانية إبرام اتفاق مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن طريق التفاوض لوضع حد للعنف ، و رغم صعوبة المهمة إلا أن الرئيس زروال و فريقه " دعاة الحوار " تبنوا استراتيجية مزدوجة تتمثل في التفاوض مع المعتدلين في الجبهة الإسلامية من جهة مع إعطاء أهمية للإجراءات الأمنية قصد سحق العناصر الراديكالية من جهة أخرى، كما عمل زروال على إعادة بناء المؤسسات الدستورية في البلاد و تنظيم انتخابات رئاسية في 16 نوفمبر 1995 رغم الظروف الأمنية المتردية فاز فيها بنسبة 61 %، بعدها

---

[1] ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسة ، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2006 ، ص 220 .

[2] المرجع السابق، ص 222 .

طرح الرئيس مشروع دستور جديد أدخل فيه تعديلات إيجابية تضمن العديد من المواد التي تخدم أمن واستقرار البلاد. [1]

و في سنة 1999 فتحت استقالة الرئيس ليامين زروال المجال أمام ترشح العديد من الشخصيات السياسية من بينهم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الفائز الأكبر فيها و الذي أعلن عن أول حكومة له، إلا بعد سبعة 07 أشهر من انتخابه كرئيس اتفق فيها مع عدة جهات فاعلة و مؤثرة في النظام السياسي الجزائري، حيث وزعت الوزارات على سبعة أحزاب سياسية [2].

أظهر عبد العزيز بوتفليقة منذ البداية رغبته في أخذ صلاحياته كاملة و دخل في خصومات مع المؤسسة العشرية حيث اتهمها باستعمال العنف في إلغاء انتخابات1995، كما اتهم العديد من الضباط بالفساد مما أدى إلى نشوب صراعات خفية بين الطرفين انتهت استغاثة قائد الأركان محمد العماري. عمل بوتفليقة منذ توليه الرئاسة على ضبط التوازن بين الرئاسة و المؤسسة العسكرية ، حيث قرر التعايش و لكن ضمن قاعدة التوازن غير المستقر الذي يبقى عرضة للطوارئ و عوائد الزمن. [3]

ثانيا : المستوى الأمني و العسكري

منذ ظهور ظاهرة الإرهاب في الجزائر تبنت السلطات الجزائرية مبدأ أساسيا في مكافحة هذه الظاهرة معتبرة إياها تهديدا فعليا للمصالح الوطنية لذا يجب التصدي له و القضاء عليه ، حيث فتحت الجماعات الإرهابية التي انبثقت عن مظلة الأحزاب و التيارات الإسلامية كذلك ، جبهات حرب شاملة كانت قادرة على المبادرة و الكفاح من النواحي ، خاصة من حيث التعبئة البشرية و المادية واللوجستية. [4]

و منذ اندلاع أولى الأعمال التخريبية و الإرهابية في المدن الجزائرية الكبرى خصوصا بإطلاق حملة الاغتيالات ضد الشخصيات العامة و التفجيرات في الأماكن العمومية بما في ذلك الاعتداء ضد مطار هواري بومدين الدولي ، بادرت السلطات الجزائرية إلى إطلاق حملة أمنية عسكرية داخل المدن بهدف إخراج الجماعات و التنظيمات الإرهابية من داخل المدن ، و بالفعل قد نجح الجيش في معركة

---

[1] عبد الله بالحبيب ، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992 – 1997 ،عمان: دار الراية للنشر و التوزيع، 2011 ، ص 50 .

[2] ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 231 .

[3] عبد الرزاق مقري، التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية ،(د.ب.ن)،(د.د.ن)،(د.س.ن) ص 07 .

[4] M'hand Berkouk, The Role of Civil Society in Combating Terrorisme in Algeria , The International Advisory Conncil,World Congress For Midlle Eastern Studies .

المدن و قام باستئصال كافة الخلايا الناشطة فيها و لم يبق له خلايا إلا في الجبال و الأرياف النائية، ولكن هذا لم يزد الأمور إلا تعقيدا ، فقد استمرت القوات الجزائرية في تكبد خسائر كبيرة في مواجهتها لمقاتلين جزء كبيرا منهم تدرب في أفغانستان في حين لم يكن الجيش يملك الخبرة الكافية في مثل هذه الحروب.

كان اللواء الشريف فضيل القائد السابق لجهاز مكافحة الإرهاب على مستوى قيادة أركان الجيش الجزائري تولى إدارة العملية الناجحة التي قامت بها أجهزة الأمن في شهر فيفري 2002 من الأمير السابق للجماعة الإسلامية المسلحة عنتر الزوابري ، و التي تعتبرها أبرز العمليات التي استهدفت قيادات هذا التنظيم منذ تصاعد أعمال الإرهاب و العنف في 1992، حيث كان يؤكد اللواء الراحل أن الإرهاب لا يفهم إلا لغة السلاح مبديا العديد من المرات تحفظه من سياسة السلم و المصالحة الوطنية. [1]

كما قامت مؤسسة الجيش بتنسيق عملية مكافحة الإرهاب عبر ما يسمى بقوات الأمن المشتركة المكونة من الجيش ، الشرطة و الدرك، و قسم أيضا الميليشيات المدنية المكونة من جماعات الدفاع الذاتي والوطنيين ،و التي تجاوز تعدادها 200 ألف عنصر. و منذ سنة 1995 أخذت هذه العناصر تدربت على استراتيجية حرب الكمائن و حققت انتصارات عديدة على الميدان وقامت بتدمير العديد من المخابئ و الخطط التي تعدها الجماعات الإرهابية [2] . إضافة إلى إنشاء سلك الشرطة البلدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93 – 207 ليوم 22 سبتمبر 1993 الذي حدد مهام وعمل هذا السلك الذي كان قرار إنشائه سابقا للأزمة و كان الهدف من الشرطة للبلدية التي أعيد تسميتها بالحرس البلدي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96- 265 ليوم 03 / 1996/08 المساهمة المحلية في عملية حفظ الأمن و السلم العمومي مع المساهمة في عمليات مكافحة الإرهاب في القطاع الإداري الذي تتبعه .

تأسيس جماعات الدفاع المشروع من " المقاومون " للسماح للمواطنين بالدفاع عن المناطق الريفية التي كانت تشهد عمليات إرهابية وأبشع الجرائم و المجازر ، وقد تأسست بموجب المرسوم الرئاسي 97 – 4 الصادر يوم 1997/01/04 الذي حدد شروط ممارسة حق الدفاع المشروع في إطار منظم يتكون من مواطنين متطوعين تحت مسؤولية السلطات المكلفة بحفظ النظام العمومي و الأمن .

---

[1] اليمين زرواطي ، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978 – 2008 ،لندن: مطبوعات آي _كتب، 2014 ، ص 110 .

[2] اليمين زرواطي ، نفس المرجع السابق ، ص 114

كما عملت السياسة الأمنية على تسليح قدماء الجيش و المجاهدين للمساهمة في مكافحة الإرهاب مما ولد الثقة و التعاون للقضاء على الإرهاب في أوساط المجتمع. [1]

ويخوض الجيش الوطني الشعبي ضد الإرهاب حربا لا تناظرية من حيث الوسائل أو المناهج. مما يفرض التحلي باليقظة و التزام القواعد المنصوص عليها في هذا المجال ، و في هذا المقام لابد من الإشارة بأن الجرائم التي ترتكبها العناصر الإرهابية لن تغطي عن الهزائم و الضربات التي تلقتها، حيث تمكن الجيش الوطني الشعبي من القضاء على ما يريد عن مائة إرهابي و استرجاع كميات معتبرة من الأسلحة و الذخيرة خلال ستة أشهر الأولى منذ سنة 2015 ، كما أنها لن تنقص من إدارة الجيش و لن تثني من عزيمته على مواصلة مطاردة الإرهابيين ، مستفيدا من تجربة عناصره و خبرتهم الميدانية في هذا المجال مع اتخاذ كافة الاحتياطات الأمنية اللازمة. [2]

و تتواصل النتائج الإيجابية لوحدات الجيش الوطني الشعبي في إطار مكافحة الإرهاب ، حيث تمكنت المفارز التابعة لمختلف القطاعات العملياتية من القضاء على 06 إرهابيين و استرجاع عدد معتبر من الأسلحة و الذخيرة في شهر واحد في كلا من تيزي وزو ، واد خراز بعين الدفلي و ذراع الميزان. [3]

ثالثا : المستوى القانوني

قامت الجزائر بإصدار العديد من التشريعات من أجل استئصال ظاهرة الإرهاب، و من أهمها:

أولا- إصدار المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 05 شعبان عام 1412 المواقف لـ09 فيفري سنة 1992 المتضمن إعلان حالة الطوارئ ، اعتبارا للمساس الخطير و المستمر للنظام العام المسجل في العديد من نقاط التراب الوطني، و اعتبارا للتهديدات التي تستهدف إستقرار المؤسسات و للمساس الخطير و المتكرر بأمن المواطنين، أعلنت حالة الطوارئ لمدة اثني عشر شهرا على امتداد كامل التراب الوطني ابتداءا من 09 فيفري سنة 1992 ، كما يمكن رفعها قبل هذا الموعد تهدف حالة الطوارئ إلى استتباب النظام العام و ضمان أفضل الأمن الأشخاص و الممتلكات ، تأمين السير الحسن للمصالح العمومية

---

[1] الأخضر عمر الدهيمي،دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب،التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، مركز الدراسات و البحوث قسم اللقاءات العلمية ، جامعة نايف ، العربية للعلوم الأمنية ، ص 224

[2] بوعلام ب ، مكافحة الإرهاب الالتزام ، مجلة الجيش ،منشورات المؤسسة العسكرية، الجزائر، العدد 625 ، أوت 2015 ص 05

[3] وحدات في الميدان ، مجلة الجيش ،منشورات المؤسسة العسكرية، الجزائر، العدد 624 ، جويلية 2015 ، ص 42 .

كما حددت المواد 4، 5، 6، 7، 9 من المرسوم صلاحيات وزير الداخلية و الجماعات المحلية في حالة إعلان حالة الطوارئ .[1]

ثانيا- المرسوم التشريعي رقم 92 – 03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 ، يتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب، نظرا للمخالفات الموصوفة بأعمال تخريبية أو إرهابية " يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا ، كل مخالفة تستهدف أمن الدولة و السلامة الترابية " واستقرار المؤسسات و سيرها العادي ، عن طريق أي عمل غرضه بث الرعب في أوساط السكان و خلق جو من انعدام الأمن من خلال الاعتداء على الأشخاص أو تعريض حياتهم للخطر، إضافة إلى عرقلة حركة المرور و المؤسسات العمومية و السلطات العمومية من أداء مهامها أو الاعتداء عليها. و تنص المادة 03 منه أنه " يعاقب بالسجن المؤبد كل من ينشئ أو يؤسس أو ينظم أو يسير أي جمعية أو تنظيم أو مجموعة أو منظمة يكون غرضها أو تقع أنشطة تحت طائلة أحكام المادة الأولى أعلاه " .[2]

ثالثا-23- الأمر رقم 95-12 و المؤرخ في 25 فيفري سنة 1995، يتضمن تدابير الرحمة أصدره الرئيس اليامين زروال تضمن في المادة 02 " لا يتابع قضائيا من سبق أن انتمى إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكررة من قانون العقوبات، و لم يرتكب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها " أما المادة الثالثة فنصت على أن لا يتبع قضائيا أي شخص حائز على أسلحة و متفجرات و يقوم بتسليمها تلقائيا إلى السلطات ، كما نفت قانون الرحمة على تخفيف العقوبات على مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات ، نصت المادة 09 من الأمر على أن العقوبة القصوى المستحقة هي 15 سنة سجنا بالنسبة للأشخاص المذكورين في المادة الأولى، و الذين يتراوح أعمارهم بين 18 و 22 سنة و ارتكبوا جرائم إرهابية أو تخريبية .[3]

رابعا- القانون رقم 99 -08 المؤرخ في 13 يوليو 1999 المتعلق باستعادة الوئام المدني، يهدف هذا القانون إلى تأسيس التدابير الخاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين في أعمال إرهابية أو الذين يرغبون في التوقف عن هذه العمليات يمكن إعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع يستفيد الأشخاص المذكورين من الإعفاء من المتابعات القضائية الوضع رهن الإرجاء ، تخفيف العقوبات.[4]

---

[1] للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية العدد 70 ، سنة 1992 ، ص 285 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 70 ، سنة 1992 ، ص 1817 .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 11 ، سنة 1995 ، ص 10.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 46 ، سنة 1999 ، ص 03 .

خامسا- المرسوم الرئاسي 05-278 المؤرخ في 14 أوت 2005 المتعلق بالسلم و المصافحة الوطنية تضمن هذا المشروع العديد من الإجراءات كإبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات اعتبارا من 13 يناير 2000 ، و كذلك إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح و يسلمون ما لديهم من سلاح، و لا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لديهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات و الاعتداء في الأماكن العمومية ، وأيضا العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم و الموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب، سعى هذا المشروع إلى تعزيز وحدة الشعب و القضاء على بذور البغضاء فيه و زيادة روابط التماسك و التسامح بين أفراد الشعب الواحد. [1]

رابعا : دور الإعلام في التصدي للدعاية الإرهابية

شهدت الفترة بين 1990 و 1993 تزايد كبير في عدد الصحف، و احتلت مكانة هامة و مؤثرة في المجتمع وهنا بدأت الجماعات المتطرفة في اغتيال الصحفيين و رجال الإعلام حتى وصل عدد الإعلاميين المغتالين حوالي 100 إعلامي ، اختلط الإعلام الجزائري مع مختلف أطياف المجتمع، و رد بقوة على الهمجية الإرهابية و فتح المجال أمام مختلف الآراء و المواقف من أجل إيصال الحقيقة و تنوير الرأي العام ، و ما زاد الاهتمام بتجربة الإعلام الجزائري هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب ، كما طلبت العديد من الدول نماذج من التجربة الإعلامية في التصدي للمد الإرهابي ، و محاربة الدعاية المضادة للجماعات الإرهابية. [2]

خامسا : على المستوى الخارجي

صادقت الجزائر على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة في القاهرة بتاريخ 22 /1998/04. و في سنة 2000 صدر المرسوم الرئاسي 200-445 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2000 المتضمن التصديق بتحفظ على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 09 ديسمبر سنة 1999 ؛ إذ تعتبر الجزائر أن تمويل الإرهاب مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي، و تلاحظ أن عدد و خطورة أعمال الإرهاب الدولي يتوقفان على التمويل الذي يمكن أن يحصل عليه الإرهابيون. كما تلاحظ أيضا أن الصكوك القانونية المتعددة الأطراف القائمة لا تعالج تمويل الإرهاب صراحة و اقتناعا منها بالحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الدولي بين

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 55 ، سنة 2005 ، ص 3-7 .

[2] الاخضر عمر الدهيمي، مرجع سابق، ص 232 .

الدول في وضع تدابير فعالة لمنع تمويل الإرهاب فضلا عن قمعه من خلال محاكمة ومعاقبة مرتكبيه. [1]

و أكد وزير الخارجية و التعاون الدولي رمطان لعمامرة بعد القضاء على زعيم جند الخلافة و مساعديه بالبويرة على قدرة الجيش الوطني الشعبي على السيطرة على خلايا الإرهاب في الجزائر قليل جدا ، كما أكد أكثر من أي وقت مضى أن الجزائر في زيادة الكفاح ضد الإرهاب و أبرز لعمامرة في هذا السياق أن العالم كله يعترف باحترافية قوات الجيش الوطني الشعبي في محاربة الإرهاب لافتا إلى أهمية أن يتعلم الغير من تجارب الجزائر في مكافحة الإرهاب. [2]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد الأول ، سنة 2001 ، ص 10 .

[2] لعمامرة الجزائر رائدة في مكافحة الإرهاب ، الجمعة 22 ماي 2015 متحصل عليه من :
.www.ELHAYAONLINE.net/article24668htinl بتاريخ 2016/02/25 على الساعة 16.39.

المبحث الثاني : أبعاد التعاون الثنائي :

ترتكز الإستراتيجية الأمنية الخاصة بمكافحة الإرهاب على بعض الأسس العامة التي تنتجها كافة أجهزة و إدارات الوزارات المعنية بعمليات و إجراءات المكافحة الفعلية ، كتطويق النشاط الإرهابي من خلال إجراءات إقليمية و دولية من خلال توسيع دائرة التعاون الأمني بإبرام اتفاقيات ثنائية لمكافحة الإرهاب، الحيلولة دون اتخاذ أراضي الدولة الطرف مركزا لنشاطه من جهة ، و منع التسلل عبر تلك الدولة أو تسهيل الحصول على دعم مادي أو معنوي عليها .

المطلب الأول : المشاركة الجزائرية في الحرب الأمريكية على الإرهاب

أدت أحداث 11 سبتمبر من انهيار مفهوم الأمن القومي الأمريكي القائم على الردع النووي وأسلحة الدمار الشامل ، إذ مست هذه الأحداث أمن أكبر دول العالم اقتصاديا و أقواها عسكريا ، حيث جعلت العالم يشك في أسطورة أجهزة السلطة الفدرالية و المخابرات الأمريكية (FBI) الذراع القومي الذي تلوح به الإدارة الأمريكية بوجه الدول الأخرى ، كما دفعت بالولايات المتحدة العودة إلى التحالفات الدولية حيث و أنه أقامت تحالف دولي لمواجهة الإرهاب شمل معظم دول العالم الممثلة في حلف الشمال الأطلسي ، و دول الشرق الأوسط و عددا من الدول الأخرى في العالم [1]

و لأول مرة تحولت الولايات المتحدة من دول الملجأ و العون إلى دور الضحية الذي يطلب العون من غيره ، من خلال فكرة التحالف الدولي ضد الإرهاب التي طرحها بوش الإبن ، مطالبا الشركاء الأوروبيين و العرب مد بلاده بالمعلومات التي تساعده في تفعيل و إنجاح هذه الحرب الجديدة . [2]

و في سبتمبر 2002 صدر عن الإدارة الأمريكية وثيقة جديدة "للأمن القومي الأمريكي" تحمل اسم إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، عرضت فيها الرؤية الأمريكية للعالم ، و مصادر التهديد فيه وكيفية مواجهتها. و طبقا لهذه الوثيقة بفرض واجب الدفاع عن النفس أن تتعامل الولايات المتحدة مع هذه المخاطر و التهديدات قبل أن تكتمل و تأخذ صورتها النهائية و بذلك تكون أمريكا قد اختارت فكرة الاستباقية و الوقائية للتعامل مع التهديدات الإرهابية . [3]

---

[1] السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، الإشكالات الذكرية و الاستراتيجية،(د.ب.ن)، الدار العربية للعلوم و النشر ، 2004 ، ص 78 .

[2] سوسن العساف ، استراتيجية الردع ، العقيدة العسكريةالأمريكية الجديدة و الاستقرار الدولي ،بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، 2008 ، ص 191.

[3] سوسن العساف ، مرجع سابق ، ص 197 .

لقد فرضت التفجيرات في سبتمبر 2001 تغيرات جوهرية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي أصدرت على إثرها العديد من القرارات و التصريحات منها ما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي أمام الجلسة المشتركة لمجلس الشيوخ الأمريكي في سبتمبر 2001: "إن حربنا على الإرهاب تبدأ بالقاعدة و لكنها لا تنتهي بها " إنها لن تنتهي حتى تقضي على كل إرهابي في المعمورة " ليشير في خطابه إلى ضرورة مواجهة و مطاردة الإرهاب و كل أشكاله في كل أنحاء العالم و مهما كانت جنسياتهم مضيفا قوله إلى كل أمة في العالم أنه يجب أن تقرر : إماٌ أن تكون معنا أو أن تكون مع الإرهاب " [1]

« Either you are with us or you are with the terrorists »

اعتبرت الولايات المتحدة كل أمة تستمر في إيواء و مساعدة الإرهاب سوف تعتبرها معادية أمريكا اعتبارا من أنها ليست حرب أمريكا وحدها بل هي حرب عالمية داعيا في قوله " نحن ندعو كل أمة الانضمام إلينا ، نحن ندعو و نقف مع كل قوي الأمن و الاستخبارات و أنظمة البنوك في العالم.

و تعد الجزائر من الدول التي تأثرت من هذا التهديد بشكل كبير ، فقد وصل إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية لاسيما خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي ، و رغم انحسار مداه و ضعف تلك المجموعات المسلحة فإن هذه المشكلة لا تزال تمثل أحد الأولويات الأمنية بالنسبة لمختلف المؤسسات السياسية و الأمنية في الجزائر و التي تربط استيفاء شروط الأمن القومي بالتهديد الإرهابي الذي تتعدى مخاطره الجوانب العسكرية الصلبة ، كما أشرنا إليه سابقا لتلمس تداعيته السلبية النسيج السياسي و الاجتماعي و عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر. [2]

كما شهدت الجزائر إضافة إلى الإرهاب الداخلي نوعا آخر من الإرهاب على الحدود الجزائرية خاصة ببلدان الساحل الافريقي خاصة بعد إعلان تنظيم الجماعة السلفية للدعوة و القتال و لائه لتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. أعلن بعدها في سبتمبر 2006 ، الرجل الثاني في القاعدة أيمن الظواهري انضمام الجماعة السلفية للدعوة و القتال إلى تنظيم قاعدة الجهاد ، و هو تحالف كرس حاجة كل تنظيم للآخر فبادرت هذه الجماعة بعد فترة وجيزة إلى تنفيذ اعتداء ضد شركة براون روت كوندر الجزائرية الأمريكية و التي تشتغل في قطاع المنشآت كما شرعت في تنفيذ سلسلة من

---

[1] أحمد بن حمد اليحي ، مرجع سابق ، ص ص 15،17 .

[2] صالح زياني ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، مجلة المفكر، العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ص 293

الاعتداءات بواسطة سيارات مفخخة ، كما غيرت تسميتها لتصبح مع مطلع سنة 2007 باسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. [1]

و يمثل الجنوب الجزائري منطقة صحراوية وعرة و ليس من السهل ضبطها بالاعتماد فقط على القوات النظامية ، فهذه المنطقة تحمل الخطوة الأمنية نفس درجة التهديد الأمني للعمليات الإرهابية المسلحة و مع كل تلك المخاوف ، فالجزائر كانت من أكثر الدول التي امتلكت الحجج الكافية لتبرير موقفها من مكافحة الإرهاب .

كما دعت الجزائر إلى عقد الاجتماع الطارئ في مدينة تمنراست سنة 2009 ، بعد اندلاع الاشتباكات في نيجيريا بين الجيش النظام و جماعة بوكوحرام المسلحة ذات العلاقة بتنظيم القاعدة في المنطقة ، إضافة إلى احتمال حدوث تدخل أجنبي في هذه الخطة الأمنية ، حيث تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الخطة الهادفة إلى تدمير تنظيم القاعدة ففي الساحل عبر جميع الوكلاء الأفارقة في المنطقة من خلال بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية لكل من الجزائر ليبيا ، و مالي و النيجر و موريتانيا ، بالتعاون مع الميليشيات القبلية المنتشرة في الصحراء كالطوارق. [2]

في ضوء ما سبق يمكن القول إن التحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري تحكمه مجموعة محركات و بناء عليه يمكن فهم الدور الأمني الجزائري التي رفعت في ميزانية الدفاع العام سنة 2014 لتصل إلى 20 مليار دولار فمن جهة الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي شكلت العلاقات الجزائرية الأمريكية و مكافحة الإرهاب في أفريل 2014 محور أشغال الدورة الثانية للحوار الاستراتيجي بين البداية في الجزائر العاصمة ، حيث أكد كل من وزير الخارجية الأمريكي كيري ووزير الشؤون الخارجية الجزائرية رمطان لعمامرة ، على ضرورة تعزيز التعاون بين البلدان و توسعه ليشمل مجالات أخرى ، كما أبدت الجزائر رغبتها في توسيع التعاون الثنائي بين البلدين و أوضح لعمامرة من جهة أخرى أن الشراكة مع الولايات المتحدة تتجه نحو التحالف المبدئي على أسس صلبة من الثقة و الاحترام المتبادل و المصالح المشتركة، أما جون كيري فمن جهته أكد عزم أمريكا على تطوير علاقاتها مع الجزائر التي تعرف تقدما مستمرا

---

[1] محمد مقدم ، القاعدة في المغرب الإسلامي تهريب باسم الإسلام ،الجزائر: دار القصبة للنشر و التوزيع، 2010، ص 164 .

[2] بوحنية قوي ، الجزائر و الهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي ، مركز الجزيرة للدراسات ، ديسمبر 2014، ص 04

بصفة معتبرة و أضاف المسؤول الأمريكي قائلا " يمكننا تطوير أكثر تعاوننا من خلال تعزيز الثقة المتبادلة ".

وتمثل الخريطة التالية: التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل والتي تمثل تهديدات على الأمن الجزائري

المصدر :

httpstudies.aljazeera.netmritemsimagecacheheroimagemritemsImages20141211201412111018359773 4_19.jpgNEW=1

كما تم خلال الاجتماع إجماع الطرفان على وصف ظاهرة الإرهاب بالآفة التي تهدد أمن العالم بأسره ، و في هذا الصدد أكد لعمامرة على أن الجزائر التي دفعت ثمنا باهضا في مواجهة الإرهاب لن تنحني أبدا أمام هذه الآفة مشيرا إلى أن الإرهاب لا يعرف حدودا أو ليست له عقيدة و لا دين و يستهدف جميع الأمم بالتالي يشكل تهديدا عالميا متعدد الأوجه و الأبعاد يتطلب جهودا منسقة مؤكد أن الجزائر ستواصل العمل على مواجهته مع جميع شركائها لمواجهة الظاهرة و استئصالها، حيث جاء تأكيد الولايات المتحدة الجزائر في مكافحة الإرهاب و حيا الوزير الأمريكي الجهود الجزائرية التي بذلتها و تبذلها لضمان استقرار منطقة الساحل. [1]

و هذا ما عبر عنه سفير الولايات المتحدة الأمريكية إثر تعيينه بالجزائر سنة 2012 حيث عبر عن أمل بلاده في زيادة فرص التعاون الثنائي و التنسيق الأمني و التجاري و هو ما أكدته السيدة هيلاري كلينتون Hillary Clinton عند زيارتها للجزائر على أن أمريكا ستكون شريكة الجزائر و أنها ستدعم كل التغيرات و التطورات القادمة ، معبرة أنها في الجزائر من أجل مناقشة تقوية التعاون الثنائي و تبادل المعلومات حول مختلف التطورات التي تشهدها المنطقة ، و جاء في تصريح لكلينتون في الجزائر " إن

[1] متحصل عليه من: http://www.aps.dz/AR/Algerier/2785على الساعة 15.42 بتاريخ 2016/03/07 .

واشنطن تعول كثيرا على الجزائر التي تعتبرها كعنصر محوري لتحقيق الاستقرار في الساحل و مكافحة الإرهاب. [1]

اتفقت الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية على رفع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ، كما حددت الجزائر التزامها بتنظيم قمة حول مكافحة التطرف لضمان متابعة اللقاء الوزاري لقمة التطرف العنيف التي انعقدت في 19 فيفري 2015 أكدت فيه الجزائر وواشنطن ، في أعقاب اختتام الدورة الثالثة للحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي على مواصلة العمل معا ، لاسيما ضمن المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب من أجل تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه خلال اللقاءات الوزارية التي نظمت شهر سبتمبر 2014 على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة تحضيرا لقمة قادة الدول حول التطرف العنيف ، كما اتفقت الحكومتان على ترقية العمل لضمان السلم الإقليمي و مكافحة الإرهاب و تكثيف تبادل المعلومات و ترقية عدم الانتشار و تنسيق البرامج الخاصة لتعزيز قدرات الشركاء الإقليميين ، و أشادت واشنطن بالدور الذي تقوم به الجزائر من أجل ترقية الحلول السلمية للنزاعات الإقليمية ، مثال ذلك وساطة الجزائر في مالي التي أفضت إلى اتفاق بين الحكومة المالية و الجماعات المسلحة في شمال البلاد . [2]

كما لعبت الخبرة الجزائرية في تعزيز التعاون الثقافي الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب حيث كان الحدث الإرهابي المسلح بالمركب الغازي تيقينتورين أبرز حدث أمني سنة 2013 ، وجدت فيه الجزائر نفسها محط أنظار العالم في تلك الحادثة غير المسبوقة في تاريخ العمل الإرهابي ، لا من حيث موقع العملية أو حجمها ، أو من حيث عدد الجنسيات المشكلة للمجموعة الإرهابية المنفذة للهجوم ، و قد أدت عملية تيقينتورين إلى فتح مجالات التعاون الأمني التي لم تكن ضمن ملفات التعاون الثنائي مع بلدان اعتبرت نفسها طويلا بعيدة عن ضجيج الإرهاب و القاعدة ، مثل اليابان و النرويج ، بينما اشتغلت الولايات المتحدة الأمريكية ، التي باتت حليفا تقليديا للجزائر في ملف مكافحة الإرهاب ، على جعل الهجوم محور قراءات جديدة في اللقاءات الدولية التي تعقد لدراسة مخاطر القاعدة و تهديدات الجماعات المسلحة عبر العالم، كما سجل بهذا الصدد أن اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عقدت بالجزائر قد

---

[1] http://niarunblog.Unblog.fr/Algriepouvoir-et-realpolitik/cooperation-algero-amiricaine 2015/09/03 .03.03

[2] محمد ش ، الجزائر وواشنطن ، رفع التعاون لمكافحة الإرهاب 2015/04/09 متحصل عليه من http//www.elkhabar.com/press/article/13042بتاريخ 2016/03/07 ، على الساعة 15.58 .

تجاوزت ال60 لقاء في سنة 2012 و ما يقاربها في السنة 2013 و هذا ما جعل الجزائر ملجأ أمني وسياسي دولي و متعدد الأطراف في ظل تنامي الحواجز الأمنية التي تشكل خطرا على العالم .[1]

و هذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعولمة الإرهاب ، حيث عادت الإدارة الأمريكية إلى أرشيف استراتيجيتها للاستعانة بمواجهة الأخطار الحدقة بالأمن القومي مع تأكيد الرئيس أوباما التأكيد على أن الولايات المتحدة تحارب مجموعات مسلحة صغيرة لا تمثل بأي حال من الأحوال التيار الرئيسي في الدين الإسلامي.[2]

و في اختتام الندوة الدولية حول التطرق العنيف و استئصاله للمنظمة بالجزائر في جويلية 2015، تم التأكيد على أن ندوة الجزائر حول مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف و استئصاله تشكل فرصة لتوجه نداءات من أجل ترقية التعاون الدولي ، و إلى ضرورة تكييف التشريعات الدولية مع المتطلبات الجديدة لمكافحة الإرهاب بمختلف أبعاده بما فيها مكافحة التطرف و سمحت الندوة بتمكين عدد متزايد من البلدان من التعبير عن الحاجة الماسة إلى تبني سياسات و تشريعات لإعادة إدماج الإرهابيين في مجتمعاتهم والتحذير من خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب و ضرورة معرفة و تنظيم التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب العنيف .

حيث أكدت رئيسة الوفد الأمريكي بايج الكسندر ، أن الجزائر شريك رائد بشمال افريقيا في مكافحة الإرهاب ، مضيفة أن لديها تجربة كبيرة و تاريخا في مكافحة الظاهرة العابرة للحدود ، و جاء في تعبير للمسؤولة الأمريكية " لقد تحادثنا كثيرا مع الجزائر و شركاء آخرين حول الوضع الأمني و استخلصنا أن من المهم العمل سويا من خلال استعمال أحسن الممارسات مع الجزائر ، التي تعتبرها شريكا هاما جدا و رائدا في شمال إفريقيا " مؤكدة بأن الجزائر الفرصة السامحة لتقاسم تجاربها في مجال مكافحة الإرهاب من خلال عرض أنجع الممارسات التي عملت بها لمكافحة هذه الظاهرة.

و بخصوص التعاون الجزائري الأمريكي في مجال الأمن في منطقة الساحل أكدت رئيسة الوفد الأمريكي أن البلدين ملتزمان بالتعاون ، و يعملان بشكل وثيق في مجال مكافحة الإرهاب ، مؤكدا ذلك

---

[1] بوحنية ، قوى الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا بين الدبلوماسية الأمنية و الانكفاء الأمني الداخلي ، مركز الجزيرة للدراسات ،2014 ، ص 09

[2] عمران للدراسات الاستراتيجية ، خطاب أوباما حول استراتيجية مكافحة الإرهاب ، تقدير موقف مسار السياسة و العلاقات الدولية ، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ،2014، ص 02 .

المدير العام للمعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة إلياس بوكراع على تنظيم الجزائر لهذه الندوة دليل على أن الجزائر لعبت دورا هاما في الوعي العالمي بمخاطر ظاهرة الإرهاب . [1]

المطلب الثاني : التعاون العسكري

لجأت الولايات المتحدة إلى صيغة خطيرة في تقسيم العالم إلى فريقين ، فمن ليس معنا فهو ضدنا، و من ليس مع واشنطن فهو مع دول محور الشر و يعرض نفسه بالتالي لجميع العقوبات الأمريكية ، و حددت وثيقة الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي طرق القضاء على الإرهاب و القضاء على المنظمات الإرهابية كخطوة أولى استخدام جميع عناصر القوة القومية و الدولية و سيكون التركيز الأول على المنظمات الإرهابية ذات الفرع الدولية ، حيث اعتبرت أن أفضل دفاع هو الهجوم الجيد، مع تعزيز أمن الولايات المتحدة الداخلي لحمايتها من الاعتداءات و العمل على ردعها ، و ذهبت القيادة الأمريكية إلى اعتبار أنه لهزيمة التهديد الذي يمثله الإرهاب يجب الاستفادة من كل أدوات الترسانة الأمريكية فإنهم يركزون بالأساس على الأدوات العسكرية بكل أشكالها تدريب المعلومات الإستخباراتية لقطع التمويل عن الإرهاب . [2]

فالتواجد الأمريكي في منطقة المتوسط بقيادته المتميزة لحلف الناتو " الحلف الشمال الأطلسي " وتبني الولايات المتحدة رؤية أمنية خاصة بالمنطقة تؤكد فيها أن الحلف لا يعتزم التصرف باعتباره شرطي العالم و ليست لديه النية و لا القدرة التي تؤهله للقيام بذلك ، و هو ما كشف عنه بوضوح الديبلوماسي الأمريكي نيكولاس بيرنز قائلا " كان الحلف يركز في الماضي على الداخل ، على تهديدات الحرب الباردة الموجهة إلى قلب أوروبا ، أما مستقبل الحلف فسوف يتركز على الخارج ، على التحديات التي تشكلها شبكات الإرهابيين ، العالمية ، و على أمن أعضائها من قوس عدم الاستقرار الممتدة من آسيا الجنوبية و الوسطى إلى الشرق الأوسط و شمال إفريقيا " هذا ما دفع بالجزائر إلى التحرك للقيام بعلاقات مع الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . [3]

---

[1] مليكة.خ:اختتام الندوة الدولية حول التطرف العنيف و استعماله دعوة لتكييف التشريعات الدولية مع متطلبات مكافحة الإرهاب متحصل عليه من http://www.el-massa.com/dz بتاريخ 2015/008/01 على الساعة 02.55.

[2] شاهر اسماعيل الشاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009 ، ص 144 .

[3] محمد حسون ، استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة ،مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 24 ، العدد 2008 ، ص 512 .

وتجسد ذلك إلى تبادل الزيارات بين المسئولين السياسيين للدولة الجزائرية و مسؤولين عن الحلف الأطلسي خاصة منها زيارة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى مقر الحلف ، و الأخرى التي تلتها بزيارة الأمين العام للحلف إلى الجزائر ، فتحت خلالها نقاشات حول الحوار المتوسطي ضمن الحلف الأطلسي في إطار المجموعة 26+7 و 26+1 ، و هذا بعد الدفع الجديد لإعادة الحوار المتوسطي في إطار قمة اسطنبول في جوان 2004 ، من أجل تبني إطار محفز أكثر لهذا الحوار عقدت اجتماعات متكررة بين وزراء الخارجية للدولة المنظمة و كذا وزراء الدفاع ، و في فيفري 2006 شاركت الجزائر ممثلة بسيد عبد المالك قنايزية الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الجزائري .

في اجتماع وزراء الدفاع للحلف الأطلسي بإيطاليا من أجل بحث مدى تطور الحوار المتوسطي في مجال التعاون الأمني الذي تتقاسمه الضفتان في المتوسط كما عقدت ندوة ثانية من هذا النوع بين وزراء الدفاع للحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة سنة 2007 بإسبانيا كانت الجزائر ممثلة فيها من طرف سفير الجزائر بمدريد . [1]

وقد أكد عليه أمين عام الناتو السيد ياب دي هوب سخيفر على إثر زيارته للجزائر سنة 2004 حيث أكد على ضرورة تعزيز الحوار المتوسطي التي تعتبر إحدى أولويات الحلف، و كذلك الاستفادة من خطط العمل للتعاون العملي في مسائل محددة منها التعاون العسكري بغرض تحسين قدرات قوات الحلف و بلدان الحوار للعمل سويا في المستقبل ضمن عمليات بقيادة الناتو، و كذا زيادة المشاركة في التدريبات العسكرية و الدورات التعليمية و النشاطات التدريبية المتعلقة بها ، كما ركز على مكافحة الإرهاب و التهديدات الأمنية الجديدة التي سيتم فيها تشجيع تقاسم المعلومات الاستخبارية بشكل أكثر فعالية إضافة إلى المشاركة في عملية المسعى النشط ، و هي دوريات بحرية يقودها الحلف للكشف عن أنشطة إرهابية محتملة في البحر الأبيض المتوسط و ردعها و إجهاضها. [2]

و أكد قائد المجموعة البحرية الثانية المضادة للألغام لمنظمة الحلف الأطلسي (SN MC MG-2) رمزان كسغين بالجزائر العاصمة أن الجزائر تعد شريكا هاما في مجال الأمن في حوض المتوسط موضحا أن " حلف شمال الأطلسي مستعد دائما للتعاون و المشاركة مع الجزائر في مكافحة الإرهاب في البحر " مستندا إلى أن هناك ستة تدريبات مبرمجة بين سفن المجموعة ووحدات القوات البحرية الجزائرية بهدف تحسين الفهم و التعاون بين مختلف البحريات من أجل دعم مكافحة الإرهاب، وأضاف أن هذه

---

[1] متحصل عليه من موقع لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية http://www.mag.gov.dz بتاريخ 2016/03/13 على الساعة 20.22 .

[2] Organisation du Traité de L'Atlantique Nord Division Diplomatique Publique .www.atan-nato.int.pdf.p 08

المناورات ستسمح بتجميع الخبرات المكتسبة من خلال التدريبات المنجزة وتحسين الطرق و المناهج المستعملة في مجال مكافحة الإرهاب. [1]

الإضافة إلى انخراط الجزائر ، من خلال مشاركتها في مبادرة حلف شما الأطلسي للحوار المتوسطي في عملية المسعى النشط " التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة نجد المشاركة الجزائرية في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) سنة 2004 إلى جانب دول عدة من شمال إفريقيا و مناطق الساحل ، هذا و بعد مبادرة دول الساحل لمكافحة الإرهاب Pan.Sahel.Initiativeالتي أطلقتها الولايات المتحدة في بداية 2003 من خلال تدريب فرق من جيوش دول الساحل على مكافحة الإرهاب و في إطار ما يعرف بمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) تم فيها الحاق دول المغرب العربي بالمبادرة السابقة التي كانت تظم فقط دول الحافة الجنوبية للصحراء. [2]

- **خريطة تمثل إنتشار عمليات مكافحة الإرهاب عبر الصحراء و مبادرة دول الساحل لمكافحة الإرهاب**

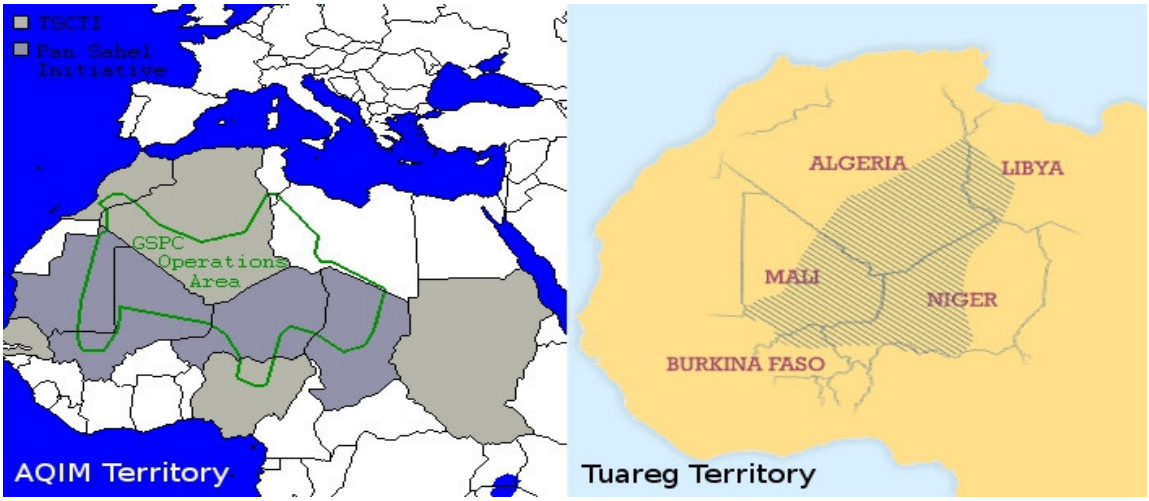

المصدر :

http4.bp.blogspot.com-jcu-3M0CS6wT4h4d1cgt9IAAAAAAAAAiQ-QtyO3qhIvcs1600AQIMTuareg.jpg

ثم الإعلان عن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء سنة 2005 التي ضمت إضافة إلى الدول مبادرة البان ساحل كل من الجزائر و المغرب و تونس و بوركينافاسو و نيجيريا و السينيغال

---

[1] الجزائر شريك هام في مجال الأمن في حوض المتوسط حلف شمال الأطلسي متحصل عليه بتاريخ 2016/03/13 على الساعة 02.16 .http://www.aps.dz/ar/Algerie/20954

[2] بوحنية قوي ، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 2012 ، ص 07

ببرنامج أكثر طموح من أجل تحقيق ، الأهداف المرجوة ألا و هي مكافحة الإرهاب عبر الصحراء تضمن الجانب العسكري برنامج خاص تحت قيادة القيادة العسكرية الأمريكية في افريقيا Africom، المنشأة في سنة 2007 كقاعدة عسكرية أمريكية بمدينة بمدينة شتوتقارة بألمانيا [1]، و التي لم تجد التأييد الكافي من قبل الأفارقة حيث لا تزال الإدارة الأمريكية تفكر في إقامة هذه القاعدة في افريقيا ، و التي من وجهتها رفضت الجزائر بوضوح تام استضافة قيادة الأركان الأمريكية (الأفريكوم) رغم أنها حسب التوصيف الأمريكي تعتبر دولة محورية في القارة الإفريقية ، و لها دور كبير في الحرب إلى الإرهاب ، حيث كان تبرير الجزائر للرفض هو أن تضحيات الجزائر من أجل الانعتاق من الاستعمار الفرنسي ، لا يتوافق مع قبولها إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها [2].

و حسب تعبير هنري كرومبتون Henry Crumptonسفير الولايات المتحدة الأمريكية و المكلف بمكافحة الإرهاب ، خلال محاضرة ألقاها بالجزائر أنه و من أجل نجاح الحرب على الإرهاب يجب على الدول تكثيف الجهود من أجل استئصال الجماعات الناشطة في منطقة الصحراء ، خاصة تنظيم القاعدة،و كذا ملاحقتهم في جميع أماكن معاقلهم و تدميرها ، كما دعى المسؤول الأمريكي خلال اجتماع الجزائر لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، إلى تبادل المعلومات و التطوير العلاقات فيما يخص مكافحة الإرهاب ، و كذا بحث أسباب انتشار هذه الظاهرة في المنطقة و بشكل متزايد بضرورة الرجوع إلى طبيعة الأنظمة السياسية الاستبدادية و التي تتعامل مع شعوبها بشتى أشكال العنف مولدة بذلك ظاهرة خطيرة مهددة للأمن الدولي كما أكد المسؤول الأمريكي إلى ضرورة تحسين المستويات الاقتصادية و الاجتماعية التي تلعب دورا حاسما في التخفيف من حدة التهديدات الإرهابية. [3]

تواجه شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء هذا التحدي من خلال خليط من المساعدة الأهلية المقدمة من القوات العسكرية و برامج التنمية التي تهدف إلى تقليل دعم التطرف العنيف ، على المستوى القاعدي، تسعى شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء إلى تقليل تأثير الإرهاب في شمال افريقيا و الساحل و بذلك تقلل من التهديد الإرهابي إلى الولايات المتحدة ، سوف تزيد العناصر العسكرية من شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء قدرة البلدان المشاركة على التعرف على التهديدات الأمنية الداخلية و الاستجابة إليها .

---

[1] Antonin Tisseron ,quels enseignements de l’approche américaine au sahel ?,institut thomas more,p02 .

[2] بوحنية قوي ، مرجع سابق ، ص 06 .

[3] Henry Crumpton , Contre – Terrorisme :les EU,Félicitent les Pays Africains Pour Leur Effortss,Interview au Département D’état,le le Discours D’un Haut Responsable du Département D’état,Alger,p 03

تقدر ميزانية شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء بحوالي 100 مليون دولار كل عام ، بداية من عام 2007 ، و حتى نهاة سنة 2013 و تتكون ميزانية البرنامج من مجموعة الأموال التي طلبتها وزارة الخارجية و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، ووزارة الدفاع ، كما أضيف إلى هذه الشركة أموال بموجب " الجزء 1206 " و الجزء " 1207 " اللذان يكونان لوزيري الخارجية و الدفاع سلطة الاتفاق للمشاركة في تطبيق برامج بناء القدرات في الأمم الشريكة عن طريق تقديم التدريب و التجهيزات إلى القوات العسكرية الأجنبية . [1]

و تعتبر الجزائر الشريك المتميز بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المبادرة خاصة في مواجهة تهديدات القاعدة في الساحل (AQMI) و التي عبر عنها سفير الولايات المتحدة بالجزائر ، إثر تعيينه في الجزائر ، السيد هنري أنشو HenryHenshe بقوله:" يجب علينا تجاوز العلاقات السياسية و الاقتصادية إلى التعاون في المجال الأمني نظرا لخبرة الجزائر المكتسبة في مكافحة للظاهرة الإرهابية . [2]

من جهة أخرى يمثل الأسطول السادس الأمريكي الدرع العسكرية الحامية للمصالح الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، و قد وجد الأسطول السادس نفسه أمام وضع دولي جديد يحتم عليه أن ينتهج نهجا أمنيا جديدا يتماشى مع ذلك الوضع ، فالمهام الأمنية الجديدة التي أسندت ، كما أوضحتها وزارة الدفاع الأمريكية ، هي محكمة أمنية بالأساس إذ أنه يبقى سندا رئيسيا للناقلات النفطية الأمريكية التي تعبر مضائق البحر الأبيض المتوسط ، خاصة قناة السويس أو مضيق الدردنيل، فالأسطول السادس يضمن وصول النفط إلى الأسواق الأمريكية بشكل مستمر .

خلال معارضة الولايات المتحدة للمشروع الأوروبي الداعي إلى تأسيس نظام أمني متوسطي يتشكل من قوات الرد السريع و أنظمة أمنية للتجسس على القوات العسكرية الأمريكية في الحوض دعمت الولايات المتحدة الأسطول السادس بطرقات حربية تتميز بالسرعة و الدقة في التصويب علما بأن الأسطول مجهزا بأحدث الصواريخ جو و بحر و أرض التي يمكن أن تصيب أهدافها بدقة كبيرة، هذا ما جعل الدول المتوسطية و بما فيها الجزائر تنسق فيما بينها لمواجهة الأسطول السادس . [3]

---

[1] ليان بودالي، مشروع شمال افريقيا ، شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، مركز مكافحة الإرهاب، الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة ، وست بوينت ، ص 04 .

[2] L'embassadeur des Etats-Unis D'Amérique a Alger , déclare
http://nirunblog.unblog.fr/algeriepouvoir-et-real politik/cooperation-algéro-américaine
على الساعة 30.03 بتاريخ 2015/09/03 .

[3] خير الدين العايب ، البعد الأمني في السياسة الامريكية المتوسطية و انعكاساتها على الأمن العربي الإقليمي ، مجلة المفكر السياسي ، (د ع ن) ، ص 3

أصبح يشكل تحديا بالنسبة للدول المتوسطية خاصة بعد تغير السياسة الأمريكية فيه زيادة قدرتها العسكرية التي تهدد أمن كل الدول المتوسطية .

و في إطار التعاون العسكري و التنسيق الأمني الثقافي الجزائري الأمريكي أشرف خبراء أمريكيون متخصصون على دورة تدريبية لإطارات الدرك الوطني الجزائري حول التحقيق في القضايا الإرهابية الكبرى بالعاصمة الجزائر ، أشرف كل من دانيال ماك دوفييت و توم ويليامز و فرانك يونغ ،وهم من أبرز خبراء مكافحة الإرهاب و إدارة التحقيقات و تطبيق القانون في الولايات المتحدة الأمريكية ،دامت الدورة ثمانية أيام و تتضمن برنامج هذه الدورة محاضرات و تمارين تطبيقية حول التحقيقات الأمنية المشتركة بين أكثر من جهاز أمني حول قضية إرهابية معقدة ، حيث أصدر بيان من السفارة الأمريكية قائلا إن هذه الدورة التكوينية من شأنها تعزيز التعاون الأمني و التنسيق في مجال تكوين الإطارات والكوادر الأمنية الجزائرية إطار برنامج " آتا" الموجه لمساعدة الدول على تأهيل قدراتها البشرية في مجال تتبع قضايا الإرهاب الذي يديره مكتب الأمن الدبلوماسي التابع لكتابة الدولة للشؤون الخارجية .

و أوضح البيان أن الجزائر التي تعتبرها واشنطن شريكا أساسيا في مجال مكافحة الإرهاب و التعاون في الحرب على الظاهرة و ملاحقة الجماعات المسلحة و شبكات الجريمة العابرة للقارات المتواطئة معها ، قد استفادت من خلال هذا البرنامج الذي أطلق سنة 2000 من تأهيل 322 إطار في الأمن و الدرك والجمارك ، في دورات تدريبية جرت في الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 2005 ، من بينهم عدد من إطارات الأمن العاملين في جهاز حماية الشخصيات الرسمية و الوزراء و الرؤساء ، و كذا تقنيات التدخل لتفكيك القنابل و العربات المفخخة ، و التحقيق في التفجيرات و إدارة الأزمات الأمنية وكيفية حماية المعلومات ، كما استفاد إطارات جزائريون من دورة تدريبية حول إدارة التفاوض مع الإرهابيين و المجرمين في حالات الاختطاف من أجل تحرير الرهائن و المدنيين ، زيادة على ذلك استفاد عدد من إطارات الجمارك من دورتين تدريبيتين حول إدارة المراكز الحدودية و مراقبة وثائق الهوية والسفر المزورة ، و تهريب الأموال و تبييضها و تهريبها عبر الإنترنت .[1]

ساعدت الجهود الثنائية و المتعددة الأطراف في تعزيز رغبة كلا الدولتين لمواجهة هذا الخطر العابر للقوميات ، و في الواقع إن هذا التعاون الدولي أفاد الطرفين معا فقد وفر للجزائر ما يلزم من الخبرة الفنية لتحسين أساليب مكافحة التمرد و ظاهرة الإرهاب كما أضفت الشرعية على حرب الجزائر على

---

[1] ع ل خبراء أمريكيون متخصصون يقدمون دورة تدريبية لإطارات الدرك حول التحقيق في التقنيات الإرهابية الكبرى ، 27 أكتوبر 2010 متحصل عليه http://elkhabar.com/ar/index.php?news:233492 بتاريخ 2016/03/07 على الساعة 15.50 .

الإرهاب التي أضعفت كلا من الدولة و المجتمع ، أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد ساعدتها هذه الجهود في الحصول على الدعم الدولي في إطار الحرب العالمية على الإرهاب و في الواقع فإن هزيمة الإرهاب في شمال إفريقيا و منطقة الساحل وصولا إلى أوروبا لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق دعم الجهود المحلية و الإقليمية .

فتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI) أصبحت تهدد المنطقة بأسرها، قد نجحت الجزائر في احتواء هذا الخطر من خلال استهداف قيادة الجماعة و هزيمة أيديولوجياتها و تدهور قدراتها القتالية ذلك راجع إلى الجهود الدولية السالفة الذكر .[1]

كما ركزت الجزائر على أهمية التنسيق المحلي ، أي بين الدول المعنية دون غيرها من أجل مواجهة أو تفادي أي تدخل أجنبي في منطقة الساحل و الصحراء حيث أنشأت مركز قيادة إقليمي في تمنراست بالجنوب الجزائري بهدف تنسيق تحركات جيشها مع تلك التي تقوم بها جيوش كل من موريتانيا،و مالي و النيجر ، كما شهدت هذه المنطقة اجتماعات مجلس رؤساء أركان الجزائر ، و مالي و موريتانيا و النيجر في نهاية 2011 بهدف وضع إستراتيجية وحدة لمكافحة الإرهاب الجريمة المنظمة.

و يعود هذا النجاح إلى نجاح الرئيس بوتفليقة في إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف للولايات المتحدة و أوروبا في الحرب على الإرهاب ، و في المقابل وافقت الإدارة الأمريكية على بين تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر ، بما فيها نظرات الزاوية الليلية لمحاربة الجماعات المسلحة إضافة إلى مشاركة الجزائر في المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي و حلف شمال الأطلسي ، إضافة إلى مبادرة الساحل الإفريقي التي تطورت و أصبحت المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب ما ساعد على الوضع للعزلة التي عاشتها الجزائر في التسعينات ، و دفع ببروز الجزائر في ساحة الحرب على الإرهاب التي تتلاقى فيها و بوضوح المصالح الأمريكية حيث أصبحت الجزائر عنصرا من عناصر محور الخير مقابل محور الشر .[2]

المطلب الثالث : تبادل المعلومات الاستخبارية

بعد وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر حظيت تحذيرات الجزائر من الإرهاب بوصفه تهديدا دوليا قويا و تزامنا مع هذه الأعمال الإجرامية وفرت الجزائر و الولايات المتحدة فرصة لتحقيق التقارب السياسي، حيث قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بزيارة الولايات المتحدة مرتين في عام 2001 ، كما تبادل

---

[1] محند برقوق ،التعاون الأمني الجزائري – الأمريكي و الحرب على الإرهاب ،بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط ،2009 ، ص 06 .

[2] بوحنية قوي، المرجع السابق، ص10.

الزيارات بين كبار المسؤولين مؤشرا إلى وجود تغير في السياسة الخارجية الأمريكية ، خاصة بعد زيارة كل من وزراء الخارجية الأمريكية كولين باول و كوندوليزا رايس ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ، و اثنين من مساعدي وزير الخارجية بيرنز ووالش ، إضافة إلى عدد من كبار الشخصيات العسكرية و الأمنية كرئيس مكتب التحقيقات الفيديرالي ، ووكالة الاستخبارات المركزية و غيرها و أعضاء من الكونغرس الأمريكي ، و قد تأسس تبادل المعلومات الاستخبارتية إلى معرفة الجزائر العميقة بالشبكات الإسلامية الإرهابية في جميع أنحاء العالم ، و ذلك من استراتيجية وطنية لهزيمة هذا النظر من خلال عزله عن خطوط دعمه الخارجية . [1]

و هذا ما عبر عنه العقيد بورغيس سنة 2005 من القوات الجوية الأمريكية " بأن الجزائر لاعب رئيسي لضمان تكامل البرامج الأمريكية لمكافحة الإرهاب و تنسيقها مع البرامج الدولية و الإقليمية بمشاركة كل من فرنسا و الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي " مشيرا إلى النجاحات التي حققتها البرامج الأمريكية من خلال مجموعة من الحزم المرتبطة بالدبلوماسية و التنمية و الأمن ، كالمناورات العسكرية المتعددة الجنسيات و العمليات الاستخبارية لمكافحة التطرف و التهديدات الأمنية . [2]

فقد تم إجراء العديد من المناورات بين الجيشين الجزائري و الأمريكي ، و كذا تبادل المعلومات الاستخباراتية ، حيث سجلت زيارتين قام بهما مساعد الدولة المكلف بالشرق الأوسط للجزائر السيد ويليام بيريتز، خلال سنتي 2001-2002 صرح فيهما بأن الجزائر قد عقدت صفقة شراء الأسلحة مع الولايات المتحدة ، مؤكدا أن بلاده تعلمت الكثير من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب .

و في سبتمبر 2003 استقبل قائد أركان الجيش الجزائري الفريق محمد العماري الجنرال شارل والدتاهب نائب قائد القوات الأمريكية في أوروبا ، على رأس وفد عسكري أمريكي مهم ، و قد أشاد الجنرال الأمريكي بمستوى تبادل المعلومات حول شبكة القاعدة ، كما اعتبر التعاون بين الجيشين قد يدخل أو دخل مرحلة جديدة ، إضافة إلى المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة في إطار مكافحة الإرهاب عبر الصحراء و الساحل ، جسد في توفير هذه الأخيرة خدمات استخباراتية مهمة لمالي و النيجر و الجزائر ، كتقديم معلومات دقيقة عن تحركات المدعو عبد الرزاق البار أحد أبرز أمراء

---

[1] محند برقوق ، مرجع سابق ، ص 03 .

[2] متحصل عليه http://www.ehmouhim.net/?p=342570 بتاريخ 2016/03/16 على الساعة 21.52 .

الجماعات الإسلامية ، عبر طائرة استطلاع أمريكية ليتم طرده من مالي إلى النيجر ، و بعدها إلى التشاد ليتم تسليمه إلى الجزائر .

و حسب بعض الخبراء الأمريكيين فإن الجزائر من أوائل الدول في التعاون الاستخباراتي ضد الإرهاب ، و يرى وليام كونت بأن الإدارة الأمريكية عبرت في أكثر من مرة عن شكرها لطبيعة الدعم المقدم من طرف الجزائر في مكافحة الإرهاب . [1]

و في سنة 2011 قام السيد دانييل بانجامين Daniel Benjamin منسق الإدارة الأمريكية المكلف بمكافحة الإرهاب بزيارة إلى الجزائر دامت يومين ، بهدف إنشاء مجموعة تعاون ثنائي جزائرية أمريكية من أجل مكافحة الإرهاب و المشاكل الأمنية المتعلقة بها ، و في إطار هذا الاجتماع قام الطرفان بتبادل المعلومات الاستخباراتية و مختلف وجهات النظر حول تطور الظاهرة الإرهابية ، و تطور تهديداتها للبلدين و للأمن الدولي ، ذلك متزامنا مع تطور و اختلاف أعمالها الإجرامية حيث درست خلال الاجتماع إمكانية تطور التعاون الثنائي إلى متعدد الأطراف لمواجهة المجموعات المسلحة الإرهابية، و يعتبر إنشاء فريق التعاون الثنائي لمكافحة الإرهاب و استئصاله ، بين الجزائر و أمريكا حدث تاريخي هام في إطار تطور التعاون الثنائي على حد تعبير المبعوث الأمريكي ، على اعتبار أن هذه الشراكة الاستراتيجية سوف تسمح بفتح شتى قنوات الحوار في مختلف المجالات السياسية ، الدبلوماسية، الأمنية و القضائية و غيرها. [2]

كما شهد التعاون الاستخباراتي العديد من الدورات التكوينية منذ جويلية 2010 بما في ذلك ورشة عمل عن بعد مضادة للإرهاب مكلفة بمراقبة المجموعات الإرهابية ، و كذا تزوير وثائق السفر ، بمساعدة ورشة عمل أخرى المكلفة بالخدمات الجمركية لمكافحة الجريمة المنظمة و التهريب ، كما شهد التنسيق الاستخباراتي ورشة عمل ترأسها المكتب الفيديرالي الاستخبارات(FBI) ببرنامج مدعم لمكافحة الإرهاب. [3]

و في إطار تعزيز التعاون الثنائي و تبادل المعلومات الاستخباراتية قام مدير الاستعلامات الأمريكية بزيارة إلى الجزائر سنة 2015 لبحث الأوضاع الأمنية المضطربة مع دول الحوار خاصة منها

---

[1] حشود نور الدين ، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004 ، مذكرة ماجستير ، (قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري، قسنطينة) ، 2005 ، ص 48 .

[2] Ambassade des Etats-Unis D'Amérique,Céation du Groupe De Contact Bilatérale de Coopération Algero-Américaine de Lutte Contre le Terrorisme,Alger ,2011,p 01

[3] Ibid,,p 03

ما يحدث في ليبيا و مالي ، حيث قام السيد جيمس كلابر بمحادثات ثنائية مع وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة ، حاملة معها مداولات حول الأمن القومي الجزائري الأمريكي ، معبرا عن عمق و نوعية التعاون الثنائي الذي تطمع واشنطن إلى الوصول إليه مع الجزائر ، حيث لم يسبق من قبل أن قام مدير الاستعلامات الأمريكي بزيارة الجزائر ، التي اعتبرها بمثابة الدافع لمواصلة التعاون الأمني و الاستراتيجي بين البلدين ، على اعتبار أن الجزائر هي الشريك الاستراتيجي المستعد للتعاون مع أمريكا لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى ، حيث تقوم بمهام تكوين و تجهيز و تبادل المعلومات ، مثلما هو حال هيئة الأركان المعروفة باسم "سيموك" المتخصصة في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الموجودة بتامنراست ، و التي أنشئت باقتراح من الجزائر و كذلك الإفريقي في الدراسات و الأبحاث حول الإرهاب انشأ بالعاصمة. (1)

و في إطار الحرب على الإرهاب و تبادل المعلومات، تعمل الولايات المتحدة و الجزائر على اندماج أو توحد القيادات بزيادة التعاون و العمل و التنسيق بين مختلف المؤسسات الأمنية المشتركة التي تساعد على مراقبة تحرك الإرهابيين ، كما توسع مجالات العمل في قطاع المخابرات حتى مع أطراف غير مرغوب فيها ، و هذا ما يعتبر مهما للوصول للمعلومات السرية، و كذا توسيع مدى العمليات ضد الإرهاب، حيث يرتكز هذا العنصر على فهم التهديد الاستراتيجي و تطوير عمل المخابرات و زيادة مستوى الارتباط بين العمليات الاستخبارية و تطوير في التحليل و التحقيق المتبادل في البحث عن إستراتيجية ناجعة لمكافحة الإرهاب، بمضاعفة الجهود للقضاء على النشاط الإرهابي، ذلك بتطوير التقنيات و الوسائل المستخدمة لمكافحة الإرهاب ، من حيث المستوى والتفوق التقني و التكنولوجي . (2)

و هو ما كشفت عنه تقارير أمنية أمريكية تهدف إلى بتكثيف التعاون الجزائري مع واشنطن لتتبع أنصار ما يعرف "بداعش" ، خاصة بعد إعلان زعيم قاعدة " المغرب الإسلامي " دعمه لمن سماه أمير المؤمنين أبو بكر البغدادي ، حيث أصدرت مؤسسة " راند" الأمريكية تقريرا حول الإرهاب في شمال إفريقيا ونصحت فيه بتكثيف التنسيق الأمني بين الإدارة الأمريكية و دول شمال إفريقيا لمواجهة مخططات

---

(1) التعاون الاستخباراتي، متحصل عليه من: (http://www.algériachannel.net/2015/08/-

بتاريخ 2016/03/15 على الساعة 21.06

(2) مريم براهيمي ، التعاون الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تاثيره على المنطقة المغاربية ، مذكرة ماجستير (جامعة محمد خيضر ، بسكرة)، 2012/2011 ص 112 .

داعش في المنطقة ، خاصة و أن تقارير استخبارية أمريكية أشارت إلى أن " داعش " تخطط لإعلان فرع لها في منطقة شمال إفريقيا سيطلق عليها اسم دامس " الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي" . [1]

المطلب الرابع : التعاون القضائي

في 03 مايو سنة 2011 صدر عن رئاسة الجمهورية الجزائرية المرسوم المتضمن التصديق على المعاهدة المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجزائي بين الحكومة الجزائرية و الحكومة الأمريكية في الجزائر بتاريخ 07 أفريل 2010 بين وزير العدل حافظ الأختام الجزائري الطيب بلعيز ووزير العدل الأمريكي إريك ايتش هلدر ، الإبن .

تضمنت المعاهدة عشرون مادة تناولت المادة الأولى منها اتفاق الطرفان على تبادل التعاون القضائي الأوسع في مكافحة الجرائم و التحقيق فيها و متابعتها و كذلك في الإجراءات ذات المسائل الجزائية ، بما فيها القضايا التي تكون من اختصاص السلطات القضائية للطرف الطالب.

كما تناولت المعاهدة أهمية السلطات المركزية و الرجوع إليها في شتى الحالات ، و حدد التعاون القضائي طبقا لأحكام هذه المعاهدة، شكل و محتوى طلبات التعاون القضائي و كيفية تنفيذه مع التركيز على أهمية سرية و حدود الاستعمال في المادة السابعة من المعاهدة حيث يتطلب الحفاظ على سرية المعلومات أو الأدلة المقدمة من أجل تقديم وجهات النظر و الدفع بالعمل الثنائي نحو النجاح في التعاون القضائي لمواجهة مختلف أنواع الجريمة بما فيها الإرهاب. [2]

و في هذا السياق نظمت وزارة العدل بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية ، ملتقى تكوينيا دام ثلاثة أيام بإقامة القضاة بالعاصمة الجزائر ، أين أشاد الأمين العام لوزارة العدل السيد مسعود بوفرشة خلال الكلمة الافتتاحية ، بمستوى العلاقات الثنائية بين وزارة العدل و السفارة الأمريكية بالجزائر ، مقدما حصيلة التعاون المشترك بينهما و التي أفضت إلى تسجيل استفادة 170 قاضيا جزائريا من ملتقيات .

و أيام دراسية نشطها خبراء أمريكيون بالجزائر إضافة إلى تكوين 68 قاضيا جزائريا بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 2002 إلى 2007 ، و من جانبه ألح السفير الأمريكي على ضرورة تعزيز العلاقة بين البلدين في المجال القضائي ، و القانوني خاصة بعد اللقاء الذي جمعه بمعالي وزير العدل حافظ الأختام الطيب بلعيز، مشيرا إلى قضية سجناء غوانتنامو واصفا المفاوضات الجزائرية الأمريكية

---

[1]. لؤي.ي، متحصل عليه بتاريخ 2016/03/15 على الساعة 21.06 -(2) http://www.syassa.org.eg/NewsQ/1502.

[2] للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، المرسوم الرئاسي المتعلق بالتصديق على معاهدة التعاون القضائي في المجال الجزائي ، العدد30 ، سنة 2011 ، ص ص 5،6 .

حول تسليم المعتقلين الجزائريين بالمتقدمة نظرا لكثافة المساعي الدبلوماسية في هذا المجال ، مضيفا بأن الأمور تسري من أجل التحاق هؤلاء المعتقلين بأرض الوطن في أقرب الآجال [1].

و هو ما أكده وزير العدل الجزائري بتسليم ثمانية عشرة 18 معتقل للجزائر ، مع بقاء ثمانية 08 معتقلين جزائريين بسجن غوانتناموا بالولايات المتحدة دون محاكمة، مشيرا إلى أن عددهم الإجمالي منذ سنوات بلغ 26 معتقل، اعتقل أغلبهم بأفغانستان بتهم ذات صلة بالإرهاب ، موضحا بأن الجزائر مستمرة في مسار الإجراءات القانونية رفقة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تسليم الذين لا يزالون بغونتنامو،مؤكدا بأن الجزائر قد أرسلت وفدا ممثلا لوزارة العدل من أجل معالجة ملف معتقلي غوانتنامو الجزائريين الثمانية الذين لم يخضع للمحاكمة، بعدما أشار إلى أهمية سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية و برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي قامت بها الدولة الجزائرية منى أجل إدماج هذه الأفراد و الجماعات، مضيفا إلى أن المجموعة الدولية أصبحت بحاجة إلى تكافل و تضامن الجهود لمحاربة الإرهاب الدولي من خلال تجفيف منابع تمويل الإرهاب . [2]

[1] متحصل عليه: ملتقى تسوية النزاعات المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة http://mJustice.dz/htmlcompte-rendu27/10/2007-1pdfبتاريخ 2016/03/22 على الساعة 16.10 .

[2] بتاريخ 2016/03/22 على الساعة http://www.elahdath.net/national/6247 فضيلة .ح متحصل عليه من 20.10 .

المبحث الثالث : الحوارات الاستراتيجية الجزائرية الأمريكية :

نتيجة الخبرة الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب و مشاركتها في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب حظيت الجزائر بالثقة من طرف الشركاء الغربيين خاصة ، الولايات المتحدة تجلى ذلك في الحوارات متعددة مع حلف الأطلسي في حواراتهم ثنائية مع الولايات المتحدة .

المطلب الأول : الحوار الجزائري الأطلسي :

بعد أحداث 11 سبتمبر أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية عملية عسكرية لمكافحة الإرهاب أسمتها " الحرية الثابتة " Liberté Immuable " ، حيث تلقت دعما أوروبيا و تم اتخاذ إجراءات مشتركة ضد الإرهاب على مستوى حلف الشمال الأطلسي الذي يعتبر الضمان المناسب لهذه العملية واستمرار تقديم الدعم لوحدات الدفاع المتعددة الجنسيات الثابتة للناتو، و كذا تقديم المساعدات من أجل إحاطة الأحداث الكبرى بالحماية ، بما في ذلك استعمال وسائل الطيران للقوات الجوية و الخاصة بالكشف عن بعد ، و تقديم مخططات عمل للشراكة مع مختلف الدول و المنظمات الدولية و الإقليمية لمحاربة الإرهاب في إطار متابعة و مواصلة المشاورات و تبادل المعلومات.

كما عملت على تعزيز الجهود من أجل تخفيف آثار أي هجوم محتمل و التعاون من أجل القضاء على الظروف التي تشجيع تجنيد الإرهابيين،و يتعلق الأمر بتكثيف برامج المساعدة الموجهة للدول التي تواجه مشاكل على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي والتي يحتمل أن يستغلها الإرهابيون بغية تجنيد عناصر جدد مع تكثيف و تدعيم العلاقات مع الدول المعنية و التي هي بحاجة لتعزيز قدراتها من أجل مكافحة الإرهاب [1].

فمن خلال التأكيد على ضرورة وجود نظام دولي متعدد الأطراف ، و بناء مجتمع دولي قوي و مؤسسات دولية تعمل في إطار القوانين و الشرعية الدولية ، فمن المهم العمل أيضا على تشجيع دخول دول جديدة لمختلف مؤسسات النظام الدولي ، و يعد التعاون الجزائري مع الحلف الأطلسي في المجال الأمني أحد أوجه الأدوار التي تلعبها في مسار بناء الأمن و السلم في حوض المتوسط ، فالمكانة الجيوسياسية التي تحتلها الجزائر تجعل منها شريكا مهما في استراتيجية بناء الأمن المتوسطي، حيث انخرطت في الحوار الأطلسي المتوسطي سنة 2000 [2] ،فقد شاركت الجزائر و بصفة رسمية في إطار الشراكة الأطلسية المتوسطية في اجتماع " داكيا فيالة " الإسلندية ماي 2002 ، ثم اجتماع لشبونة جوان 2002 لمنظمة التعاون و الأمن في أوروبا ، كما عرف التنسيق مع الحلف الأطلسي تطورا في إطار الاسترتيجية المعروفة بالمفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي في نوفمبر 2002 ، بالاضافة إلى

---

[1] سهام.ح .غنية ، العلاقات العابرة للأطلسي في ظل الرهانات الأمنية ،مجلة الجيش ، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر ، العدد 506 (سبتمبر 2005) ، ص ص 21-22 .

[2] فتيحة بورويبة،الجزائر تتطلع إلى تحديث جيشها بدعم من الأطلسي، صحيفة الرياض ،مؤسسة اليمامة ،العدد 13707 يناير 2006 متحصل عليها :www.Abiyasth.com/120197 بتاريخ 2016/03/15 على الساعة 12.20 .

مشاركة الجزائر بداية شهر نوفمبر 2004 في اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة في إطار الشراكة الأطلسية ، الذي ضم رؤساء قيادات الأركان العسكرية لدول الحلف ، و دول جنوب حوض المتوسط المعنية بمسار الحوار كما توالت زيارات لكلا قيادات الحلف والجزائر العسكرية إلى الجزائر و إلى مقر الحلف فالجزائر تولي أهمية كبيرة للحوار المتوسطي الأطلسي على اعتبار أن الجزائر شريكا من خلال المناورات البحرية المشتركة التي جرت في عرض الساحل الجزائري بين 06 و 09 ديسمبر 2004 ، بمشاركة قوات من الحلف الأطلسي و البحرية الجزائرية. وفي ذات السياق أعلن مسؤولون في قيادة الحلف استعدادهم لدعم مسار احترافية الجيش الجزائري و مساعدتها متى أبدت رغبتها في ذلك وقد وضح ذلك العقيد " جوستاب كليمونت " مسؤول التعاون العسكري بالحلف أن إصلاح أوضاع المؤسسة العسكرية في دول الضفة الجنوبية و منها الجزائر أضحت مسألة ضرورية تفرضها الأوضاع الجديدة .

و تراهن القيادة الجزائرية على الشراكة الحقيقية ،وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الجزائري محمد بجاوي أن علاقات التعاون القائمة بين القوات الجزائرية و منظمة الحلف في مقاومة التحديات الدولية مثل الإرهاب و الجريمة المنظمة مؤكدا نوايا الجزائر في الاستفادة من الخبرة الأكيدة لمنظمة حلف الأطلسي في هذا الميدان. [1]

تجمع الجزائر و منظمة الحلف الأطلسي أهداف تكتسي أهمية كبرى لها تتمثل في إيجاد الوسيلة الأنجع للتغلب على الحركة الإسلامية في الجزائر و أوروبا و شمال أمريكا ، فبالنسبة للجزائر يشكل التغلب على الحركة الإسلامية هدفا في حد ذاته حيث أنها تشكل نقيض الأنظمة التي حكمتها منذ الاستقلال ، أما بالنسبة للحلف فالقضاء على الإرهاب و الحركات الإسلامية في الجزائر و قواعدها الخلفية في أمريكا الشمالية و أوروبا يشكل هدفا يقيها من أخطار أمنية و اقتصادية هامة مستقبلا ، كمشاكل الهجرة ، و تعرض المصالح الغربية للخطر الإسلامي و غيرها [2]، و هذا ما أكدته قيادة الحلف الأطلسي سنة 2014 من بروكسل معبرة عن التطور النوعي في العلاقات الجزائرية الأطلسية ، معتبرة أن التعاون مع الجزائر إيجابي ، زيارة وفد جزائري إلى مركز الحلف الأطلسي ، ودعت إلى زيادة فرص التعاون خاصة في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي أو في إطار التعاون الثنائي الجزائري الأطلسي خاصة بعد إمضاء عقد شراكة و تعاون بين الجزائر و الحلف في أكتوبر 2014 ، حيث توالت الاجتماعات و الزيارات المتبادلة. تعد الجزائر تعد من الدول التي تشارك بشكل متواصل في النشاطات

---

[1] مسلم بابا عربي ، علاقات التعاون الأمني بين الجزائر و حلف شمال الأطلسي " الأبعاد و الرهانات " ، مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية (د ب ن) ، العدد 3 ، (ماي 2008) ، ص 19 .

[2] حسين سنطوح، الحوار الجزائري الأطلسي: سيناريوهات المستقبل 2/2، دراسات استراتيجية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد03، فبراير 2007، ص27.

العسكرية للحلف فقد شاركت بأن القوات المسلحة الجزائرية في 33 نشاط عسكري منظم من طرف الحلف سنة 2013 . [1]

تطمع الجزائر من خلال الشراكة مع الحلف الأطلسي إلى إحياء مشروع أمريكي يجعل منها قوة إقليمية مماثلة لمصر سابقا ، تصبح لها منطقة نفوذ محددة في شمال افريقيا و جنوب الصحراء ، وزيادة درجة استقلاليتها عن حلفائها التقليديين عن طريق توزيع علاقاتها على عدد من البلدان ، و من هنا فعلاقتها بالحلف الأطلسي الذي يفتح المجال لعلاقات ثنائية مع أعضاءه تكون وسيلة لتخفيض الاعتماد التقليدي السابق على الاتحاد السوفيتي " روسيا" في مجال التسلح ، كما تعد فرصة للجزائر للحصول على معدات عسكرية و أسلحة لمكافحة الإرهاب مما يؤهلها للقيام بدور أكبر على الساحة الدولية. [2]

لقد تم رفع الحوار المتوسطي إلى شراكة حقيقية أطلق عليها "مبادرة اسطنبول" للتعاون مع بلدان منطقة الشرق الأوسط الموسع" ، و قد ساهم الحوار المتوسطي للحلف بنجاح في بناء الثقة و التعاون بين الناتو و شركائه المتوسطين السبعة أي " الجزائر ، مصر، اسرائيل، الأردن، موريتانيا، المغرب ، تونس كما قرر قادة التحالف التوسع باتجاه منطقة الشرق الأوسط الموسع من خلال مبادرة اسطنبول للتعاون عبر تعزيز التعاون العلمي الثنائي مع دول المنطقة المعنية ، بدءا بدول مجلس التعاون الخليجي بهدف تعزيز الأمن والاستقرار عبر إنشاء التزام جديد عبر الأطلسي و تقديم استثمارات حول الإصلاح الدفاعي ووضع الموازنات و الخطط الدفاعية و العلاقات بين المدنيين و العسكريين كما تهدف المبادرة إلى توطيد التعاون العسكري –العسكري للمساهمة في تبادلية التشغيل و مكافحة الإرهاب عبر تبادل المعلومات و التعاون البحري وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها و التهريب غير المشروع. [3]

كما اعتبر الحلف الأطلسي أن الإرهاب قد أصبح يمثل تهديدا على الأمن و الاستقرار الدولي، حيث لم تعرف هذه الظاهرة العالمية حدود أو جنسية أو ديانة معينة، لهذا يتوجب على المجتمع الدولي و الدول المشاركة تكثيف الجهود لمواجهة هذه الظاهرة ، و تعتمد مبادرة اسطنبول على مفهوم الشراكة و المصالح المتبادلة للناتو و دول المنطقة ، و تأخذ بعين الاعتبار تنوعهم و حاجاتهم الخاصة.

---

[1] Abbes Zineb,Evolution Qualitative Dans les Relations de L'algerie avec L'otan,http://Algerie1.com/actualité,03/03/2015,A23h01.

[2] حسين سنطوح ، الحوار الجزائري من أين و إلى أين ؟ ، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر ، العدد الثاني ، (جوان 2006) ، ص 59 .

[3] www.NATO.INT/cps/fr/natho/news-20811.htm?selected.local=eng متحصل عليه بتاريخ 2016/03/15 على الساعة 15.03 .

كما تقترح المبادرة لائحة نشاطات ثنائية تغطي مجالات مختلفة أهمها إصلاح الدفاع و إعداد ميزانية الدفاع و التخطيط للدفاع و العلاقات المدنية – العسكرية التعاون بين العسكريين عبر الاشتراك في تمارين عسكرية عدة و أنشطة تدريب و تأهيل من شأنها تحسين قدرة قوات البلد على القيام بعمليات مع قوات الحلف و التعاون على مكافحة الإرهاب بما يشمل تبادل المعلومات و كذا التعاون في ضمان أمن الحدود بشأن الإرهاب و الأسلحة الخفيفة و الأسلحة من العيار الصغير و محاربة التهريب غير الشرعي. [1]

المطلب الثاني : الحوار الاستراتيجي الثنائي الأول حول مكافحة الإرهاب

و في إطار تعزيز التعاون الثنائي الجزائري الأمريكي في مكافحة هذه الظاهرة عملت الدولتين على افتتاح حوارات ثنائية كانت أولى هذه الدورات بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2012 ،حيث مثل الوفد الجزائري برئاسة "عبد القادر مساهل" الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية ، و مساعدة كاتبة الدولة الأمريكية المكلفة بالشؤون السياسية "ويندي شيومان" ، الذين أشادا بالتقدم النوعي الذي شهدته العلاقات الأمريكية الجزائرية ، مع الطموح إلى تعزيزها أكثر فأكثر و خلال جلسات العمل التي قادت المجموعتين تم الاتفاق على وضع أربع مجموعات عمل مشتركة ، مشكلة من الممثلين عن العديد من االدوائر الوزارية للبلدين ، و يتعلق الأمر على التوالي بمجموعات عمل الشؤون السياسية و مكافحة الإرهاب و التعاون الاقتصادي و كذا التربية و التعليم العالي و الثقافة ، كما تم التأكيد على أن هذه المجموعات ستعمل على دراسة المسائل المرتبطة بتزايد الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الجزائر ، وكذا للتعاون في مجالات التجارة و الفلاحة و السكن و الماء و كذا التربية و التعليم العالي و العلوم والتكنولوجيات الحديثة . [2]

بالإضافة إلى بدراسة الوضع في منطقة الساحل التي تهم الجزائر كطرق خاص فيها و كذا الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تولي لها اهتماما كبيرا حفاظا على مصالحها في المنطقة ، لهذا يعمل الوفدان على دراسة الوضع في المنطقة و الجهود المبذولة من أجل تسوية الأزمة في مالي و مكافحة الإرهاب و مسائل السلم و الأمن في افريقيا و تطورات مسألة الصحراء الغربية و الوضع في الشرق الأوسط و نزع السلاح والأمن في حوض المتوسط ، مؤكد في ذلك الوفد الجزائري المكون من

---

[1]: متحصل عليه www.nato-int/cps/nothoq/topics_58787htm?selected/locale=01 بتاريخ 2016/04/03 على الساعة 12.26

[2]R.N,dialogue-stratégique algero-américain :prochain rendez-vous à alger,www.algeriepatriotique.com,article20 octobre 2012 le 09/04/2016,A 02.50 .

إطارات من مختلف الوزارات كالشؤون الخارجية و العدالة و غيرها أن إطلاق الحوار الاستراتيجي الجزائري – الأمريكي و الذي يشمل الأبعاد السياسية و الاقتصادية و الأمنية و حتى الثقافية التربوية ، يعبر عن إدارة كل من الجزائر وأمريكا المشتركة في وضع إطار منتظم و مهيكل لمبادلات معمقة تطمع إلى تكثيف التعاون الثنائي في كل الميادين و كذا تحسين التشاور حول كافة المسائل الدولية خاصة الأمنية منها . [1]

و إلى جانب تعزيز إدارة البلدين أعربت رئيسة الديبلوماسية الأمريكية هيلاري كلينتون و بشكل واضح ، تقدير القوة العالمية لأفكار وراء الجزائر على مختلف الأحداث في المنطقة " الساحل " مؤكدة دعم بلادها للجزائر في حربها على الإرهاب ، و خاصة فيما يخص الحوار الدائم بين البلدين في جميع المجالات " في سياق العلاقات الثنائية " التي تعمل على تعميق و تطوير التعاون الجزائري الأمريكي.

وفي إطار خطة العمل التي تطمع الولايات المتحدة و الجزائر لبناء خلالها مستقبل العلاقات بينهما ثم الاتفاق أيضا على تنشيط المجلس الجزائري– الأمريكي للتجارة و الاستثمارات(TIFA) ، كما تم الاتفاق على تبادل المهارات و استخدام التكنولوجيا بين الطرفان . [2]

كما أوضحت العديد من المصادر أن المستويات الأمنية و العسكرية من بين أهم المحاور التي تم تناولها خلال لقاء واشنطن و التحديات التي تعرفها منطقة الساحل و رغبة واشنطن في تدعيم الدور المحوري الجزائري ، خاصة في مكافحة الإرهاب ، في ظل تنامي التهديدات التي تمثلها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و عدة تنظيمات مسلحة على المصالح الجزائرية و الأمريكية على وجه الخصوص ، على امتداد منطقة شمال إفريقيا و الساحل الإفريقي و حتى شرق و غرب افريقيا الغنيتان بالمحروقات والثروات الطبيعية.

هذا إضافة إلى كون الجزائر عضوا في برنامج الشراكة لمكافحة الإرهاب العابر للصحراء حيث تعد الجزائر شريكا قويا في مجال مكافحة التهديدات الإرهابية ، كما أشارت ويندي شيومان إلى الجزائر قد لعب دورا أساسيا ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في نيويورك سنة 2011 لتوحيد وجهة نظر

---

[1] www.algerie.360.com/algerie/les relations-américainesmarques.par-un-elam sams.precedens/04/2016 a 20.07.

[2] مصطفى الحكيم، الحوار الاستراتيجي الأمريكي في أكتوبر بواشنطن ، ملفات التنسيق و التعاون الأمني و العسكري على رأس القمة متحصل عليه www.numidiannews.com/ar/article-20342.htlnc بتاريخ 2016/04/10 على الساعة 20.16 .

البلدين المتشابهين في مجال إعداد استراتيجيات فعالة ضد عمليات الاختطاف و غيرها من الأعمال الإرهابية. [1]

المطلب الثالث : الحوار الاستراتيجي الثنائي الثاني حول مكافحة الإرهاب

في إطار تكثيف التعاون الثنائي الذي يشمله الحوار في المجال السياسي ، الاقتصادي ، الأمني و التربوي و الثقافي و ترقية التشاور حول كافة المسائل الدولية ، افتتحت أشغال الدورة الثانية للحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي في أفريل 2014 بالجزائر العاصمة تحت رئاسة كل من وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة و كاتب الدولة الأمريكي جون كيري، وفيه أكد السيد لعمامرة استعداد الجزائر بتوسيع التعاون مع الطرف الأمريكي مع تدعيم و تقوية روابط التعاون الموجودة من قبل على اعتبارها من أكبر الأولويات التي يتضمنها الحوار الاستراتيجي . أضافأن هذه الدورة الثانية من الحوار الاستراتيجي ستعطي النفس الجديد في العلاقات الجزائرية الأمريكية ، و على أنها ستفتح صفحة جديدة في علاقات البلدين التي تشهد توسعا مستمرا. [2]

و من جهته قال السيد جون كيري أنه " جد متشجع " بهذه الدورة التي ستفتح آفاقا واسعة للتعاون بين البلدين مؤكدا أن الأشغال ستسمح بتطوير معتبر للتعاون بين البلدين .

وقد تم من خلالها تنصيب مجموعات عمل مخصصة للتعاون الأمني و السياسي و الاقتصادي والتجاري ، أكدت الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية استعدادهما لتعميق تعاونهما الذي يشهد تقدما مستمرا في العديد من المجالات ، من خلال توسيع و إدراج مجالات غير مكتشفة إلى حد الآن ، في حين جددا عزمهما على تعزيز الجهود من أجل التصدي لآفة الإرهاب العابرة للحدود [3] حيث شكلت العلاقات الثنائية ، مكافحة الإرهاب و مفاوضات السلام في الشرق الأوسط محور أشغال هذه الدورة ، إذ أشار أن الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو تحالف مبني على أسس صلبة من الثقة و الاحترام المتبادل و القيم و المصالح المشتركة ، فقد أوضح من جانب آخر أن السوق الجزائرية مفتوحة و مهيأة لتجاوز كل العوائق و الصعوبات المتبقية لتصبح أكثر استقطابا لجلب الاستثمار الأجنبي ، مشيرا في ذلك جون كيري أن الجزائر بلد متجانس و يتوفر على موارد بشرية و طبيعية هامة مؤكدا في عبارة خلال

---

[1] خالد .س ، الحوار الاستراتيجي مع الجزائر هام بالنسبة للولايات المتحدة متحصل عليه

www.Sawt-alahrar.net/ara/national/13448.html بتاريخ 2016/04/10 على الساعة 20.34

[2] http://www.ALGERIE1.com/actualité/dialogue-stratégiques-algeroamericain.ouverture.des- traveaux-de la 2eme -session/03/04/2016 a 18:08.

[3] متحصل عليه : http://www.DJAZAIRe5s.com/APS/402772 بتاريخ 2016/04/05 على الساعة 18.16 .

ندوة صحفية ألقاها بعد الاجتماع الثاني أن الجزائر لن تنحني أبدا أمام آفة الإرهاب إذ أجمع الطرفان الجزائري و الأمريكي على وصفه بآفة أمن العالم بأسره .

و في هذا الصدد أكد السيد لعمامرة أن الجزائر دفعت الثمن باهضا في مواجهة الظاهرة ، مؤكدا على أنها الظاهرة تشكل تهديدا عالميا متعدد الأوجه و الابعاد و تتطلب استجابة شاملة و جهود منسقة و فيما يخص منطقة الساحل ، أشار وزير الخارجية الجزائري على أنه من الضروري تهيئة كل الظروف التي من شأنها أن تؤسس لمستقبل واعد لشعوب المنطقة و أن الخروج من هذا الوضع يتطلب الارتكاز على استراتيجية مبنية بالدرجة الأولى على مسؤولية دول المنطقة مدعومة بالمساعدة اللازمة من قبل الشركاء الدوليين . [1]

و خلال هذه الدورة الثانية أكدت الولايات المتحدة دعمها للجزائر في مكافحة الإرهاب مشيرة إلى الجهود التي تبذلها من أجل ضمان استقرار منطقة الساحل ، كما أكد كيري أن واشنطن ستواصل العمل مع الجزائر في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب . [2]

المطلب الرابع : الحوار الاستراتيجي الثنائي الثالث حول مكافحة الإرهاب

عقدت الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن يوم 08 أفريل 2015 الدورة الثالثة من الحوار الاستراتيجي الذي يجمع البلدين منذ سنة 2012 ، و خلال هذه الدورة مثل السيد وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة على رأس الوفد الجزائري فيما كان جون كيري كاتب الدولة الوفد الأمريكي وتم الاتفاق على، اتفقت الحكومات على العمل معا لترقية السلم الإقليمي و مكافحة الإرهاب و تكثيف تبادل المعلومات و ترقية عدم الانتشار و تنسيق البرامج الخاصة لتعزيز قدرات الشركات الإقليمية كما أكدت الولايات المتحدة عرفانها للجزائر من أجل الدور الذي تضطلع به في ترقية الحلول السلمية للنزاعات الإقليمية بما في ذلك وساطتها التي أفضت إلى اتفاق بين الحكومة المالية و الجماعات المسلحة في شمال البلاد وأيضا الدعم الذي تقدمه للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

---

[1] مليكة خلاف، الدورة الثانية للحوار الاستراتيجي الجزائري– الأمريكي ، تعميق التعاون و تعزيز الجهود لمكافحة الإرهاب متحصل عليه www.el-MASSA.com/dz/index.PHP/component/k2/item/1925 بتاريخ 2016/04/03 على الساعة 18.15 .

[2] متحصل عليه : http://www.DJAZAIRe5s.com/APS/402772 بتاريخ 2016/04/05 على الساعة 18.16 .

من أجل الأمن و الاستقرار في ليبيا واتفق الطرفان بهذا الصدد على إقامة حكومة وحدة وطنية في ليبيا ضرورية لوضع حد للتهديدات الإرهابية في المنطقة . [1]

و جددت الجزائر بهذا الصدد التزامها بتنظيم قمة حول مكافحة التطرف لضمان متابعة اللقاء الوزاري لقمة التطرف العنيف التي انعقدت بالبيت الأبيض. كما التزمت البلدان بمواصلة العمل معا لاسيما ضمن المنتدى الشامل لمحاربة الإرهاب من أجل تغيير برنامج العمل المتفق عليه خلال اللقاءات الوزارية التي نظمت شهر سبتمبر سنة 2014 .

و على الصعيد السياسي تعمل الجزائر وواشنطن من أجل تطوير شراكات إستراتيجية تخص العديد من الملفات منها التزام الجزائر بتعزيز التعاون السياسي و الأمني و حتى الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية، معبرا حول ذلك السيد وزير الخارجية الجزائري لعمامرة أنه بفضل الاحترام المتبادل الذي يميز العلاقات بين البلدين تمكنت الجزائر و الولايات المتحدة من الحفاظ على حوار سياسي متواصل ومشاورات وثيقة بشأن الملفات الإقليمية و الدولية ذات الاهتمام المشترك [2] .

حيث نظمت الجزائر اجتماعا لمجموعة العمل حول الساحل و ستحتضن ندوة رفيعة المستوى من تنظيم الاتحاد الإفريقي حول ملفات تمويل الإرهاب . [3]

---

[1] بيان مشترك صدر عقب الدورة الثالثة للحوار الاستراتيجي الجزائري–الأمريكي ، متحصل عليه www.aps.dz/AR/ALGERIE/14658 بتاريخ 2016/04/03 على الساعة 19.03 .

[2] http :DK.NEWS-DZ.com/article/34968.

[3] http://www.MAE.gov.dz/news-article/2977.aspx.

إن أهمية الحوار هو قيمة الجزائر كشريك في مكافحة الإرهاب على جميع الأصعدة و إرساء الاستقرار في المنطقة من خلال جولات الحوار أو الوساطة التي تعقدها لإحلال الحوار و السلم في بلدان تشهد نزاعات حادة مولدة لظاهرة الإرهاب ، ،خاصة بعد بروز دورها في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المنعقد في نيويورك سنة 2011 لتوحيد وجهة نظر البلدين في مجال إعداد استراتيجيات فعالة ضد عمليات الاختطاف مقابل فدية التي تشكل مصدر تمويل معتبر للإرهاب و الجماعات المتطرفة في شمال افريقيا ، و لقد لقي هذا مقترح الجزائر قبولا أمريكيا أكده كاتب الدفاع لشؤون الأمن الدولي الأمريكي جوزيف ماك ميلن بقوله موضحا " لن يتم تقديم أي تنازل للجماعات الإرهابية . [1]

[1] فاطمة شمنتل، الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي ، متحصل عليه :

http://www.ELDJOUMHOURIA.dz/Article.php?today:12/04/2015ARE9359 بتاريخ 2016/04/04 على الساعة 22.06

على إثر التهديدات الأمنية و المخاطر التي أصبحت تشكلها الجماعات الإرهابية ،خاصة بعد تطور الوسائل المستخدمة في تنفيذ مختلف العمليات الإرهابية و دخول العالم في الحرب ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و التي كانت الجزائر واحدة من الدول المشاركة في هذه الحرب بفضل الخبرة المكتسبة في مواجهة الظاهرة خلال العشرية السوداء .

كما عرفت العلاقات الأمريكية الجزائرية نوعا من الارتياح خاصة بعد اعتراف الولايات المتحدة بالأعمال الإرهابية التي كانت تقوم بها مختلف الجماعات المتطرفة خلال سنوات التسعين في الجزائر ، إضافة إلى إضفاء الشرعية على الحرب على الظاهرة الإرهابية ، مما أصبح يوحي بإمكانية توحيد معنى الإرهاب و ضرورة التعاون من أجل استئصال مختلف الأعمال الإرهابية ،وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: إيجابيات التعاون في مكافحة الإرهاب

المبحث الثاني : تحديات التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

المبحث الثالث : نحو تفعيل التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

المبحث الأول : إيجابيات التعاون في مكافحة الإرهاب

عملت الجزائر و الولايات المتحدة على تكثيف جهودها في إطار التعاون الثنائي" دولي " لمكافحة ظاهرة الإرهاب الذي يهدد مصالح الطرفين داخليا و خارجيا ، حققت هذه الجهود أمن الجزائر و الولايات المتحدة في ظل حماية المصالح المشتركة.

المطلب الأول : إضفاء الشرعية على الحرب على الإرهاب :

عانت الجزائر في بداية التسعينات الإرهاب ولفترة طويلة من الارهاب وبصفة أليمة أمام تجاهل تام للرأي العام الدولي لمعاناة الشعب الجزائري ، حيث سعى الغرب إلى توظيف الجماعات الإسلامية المتطرفة للقيام بحملات دعائية منظمة ضد النهج الاشتراكي والشيوعية والإفلاس، وعمل الغرب باستقطاب هذه الجماعات و حثها على القيام ببعض عمليات العنف المنظم ، مع العلم أن هذه الجماعات لم تكن تمثل تنظيما دينيا ، لأن سلوكها لم يستند أو يتعاطى مع المجتمع بناء على مرجعية دينية مستمدة من الكتاب و السنة.

وقد تعامل النظام الجزائري بشأن معالجة للظاهرة الإرهابية من مدركات و فرضيات خاطئة، أي أن الجماعات المسلحة الإرهابية هي جماعة دينية وأنها تسعى لإقامة دولة إسلامية في الجزائر هذا الإدراك الخاطئ دفع بالنظام إلى شن حرب ضد الجماعات الإسلامية " الإرهابية " التي لقيت مساندة شعبية في الداخل ، و التعاطي معهم كمعارضة سياسية في الخارج [1]

كان لزاما على الشعب الجزائري انتظار يوم من 11 سبتمبر 2001 حتى تخرج الجزائر من عزلة طويلة جابهت خلالها و لوحدها تلك الهمجية . وبعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 وقف الرأي العام الدولي الذي كان شاهدا على هذه الأحداث ، تحت الصدمة على حقيقة و فظاعة ظاهرة الإرهاب حيث كان رد الفعل الدولي هو إيقاف التهديد الذي يشكله الإرهاب و الذي كان من قبل محصورا في إقليم محدد، حيث أصبح عابرا للقارات و عالميا أصبح الإرهاب حاليا و أكثر من أي وقت مضى يمثل تهديدا قويا و معتبرا و في الوقت نفسه معقدا و قابلا للتطور.

أخذت المسألة الأمنية من خلال هذه الاعتداءات ، بعدا مركزيا في السياسات الوطنية و الدولية للبلدان مع التأكيد على نسبية مفهوم حدود الدول و أيضا على سيادة الدولة و سلطتها، مما أنجر عنه عدم الاكتفاء بتكييف السياسات الأمنية و لكن ضرورة إقامة تعاون متين ما بين هذه الدول، ومن خلال

---

[1] عمار بن سلطان، نظام الاختراق و التغلغل و نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر ، الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة ، أعمال الملتقى الدولي الأول ،الجزائر: دار هومة الجزائر ،2004.

ضرورة إبراز شرعية مكافحة هذه الظاهرة ، كان لزاما على الجزائر أن تقوم بشرح ظاهرة الإرهاب وبتعريفها و ذكر خصائصها و من ثم مكافحتها دون تجاهل الأسباب التي تقف وراءها حيث كان على الجزائريين أيضا تغيير طريقة تفكيرهم في مفهوم الأمن آخذين بعين الاعتبار الطابع المتعدد الأبعاد للتهديدات على الأمن و أيضا تغيير مفهوم البلدان الأخرى لمسألة الأمن الذي يتسم بالبعد الواحد ، ويجب الإشارة إلى أن الجزائر قد كافحت و لوحدها هذه الظاهرة و قدمت العديد من التضحيات والإنفاقات العسكرية لوضع حد لتلك الأزمة الأمنية. [1]

بعد أحداث 11 سبتمبر أدرك الساسة الأمريكان و قبلهم المفكرون الاستراتيجيون أن عدو الأمس المفتعل بحليف الأمس ، الأداة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي المتمثل في الجماعات و خاصة جماعة القاعدة .

إن الولايات المتحدة و التحالف الدولي تخوض حربا غير تقليدية يختلط فيها المدنيين بالعسكريين، هذه الحرب ضد الإرهاب تسعى من خلالها الولايات المتحدة إلى إضفاء الشرعية على الحرب على الارهاب لتحيق النصر الشامل.

إن احتلال العراق لم يكن احتلالا تقليديا كما كانت تفعل قوى الاستعمار التقليدية التي كانت تحافظ على حكم السلالات الحاكمة ، فجاء الغزو تحت شعار التحرير و التخلص من النظام بعد أن ثبت هشاشة مقولة أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق ، كما اتبع الرئيس الأمريكي أوباما سياسة الهجوم الدبلوماسي و كان الحديث عن المصالحة مع المعتدين في حركة طالبان من أجل إضفاء المرونة على الأوضاع الجامدة. [2]

وتحاول الإدارة الأمريكية الحالية تجاهل نتائج السلوك الأمريكي السابق والاكتفاء بالتركيز قبل كل شيء على الأمن الداخلي و التنمية بناء على أن ذلك هو المعيار الأساسي للأمن القومي الأمريكي وتعود إدارة أوباما في استراتيجيتها للاستعانة بمواجهة الأخطار المحدقة بالأمن القومي فتجد في أحداث أيلول مرادها ، و المتمثل بعولمة مكافحة الإرهاب واتجاه الحراك الدبلوماسي و الاستخباراتي و حتى العسكري المكثف في الدعوة لتحالف دولي . [3]

---

[1] الجيش ، الجزائر في مجابهة الإرهاب، مجلة الجيش مؤسسة المنشورات العسكرية ، العدد 04،أكتوبر 2013 ، الجزائر ، ص 34 .

[2] نعيم ابراهيم الطاهر ، إدارة العولمة و أنواعها ،عمان: دار عالم للكتاب الحديث، 2009 ، ص 183 .

[3] عمران للدراسات الاستراتيجية ، مرجع سابق ، ص 01 .

و من أجل إضفاء الشرعية في الحرب العالمية على الإرهاب دخل عنصر التحول الديمقراطي كأحد أبرز أدوات مكافحة الإرهاب ، فأصبحت الدوائر الإعلامية و السياسية الأمريكية تستخدم و تشيع العديد من المفاهيم في هذا السياق ، كالحكم الرشيد و التحول الديمقراطي كمطلبين رئيسيين لا يجوز التساهل بشأنهما باعتبارهما آلية لتمكين شعوب العالم من المشاركة في حكم نفسها بنفسها ، و آلية رئيسية لاستئصال جذور الإرهاب و الحيلولة دون تكرار أحداث 11 سبتمبر ، و تهديد الأمن و السلم العالميين .

كما اعتبرت الولايات المتحدة التعاون مع النظم التسلطية أو شبه التسلطية في آسيا و الشرق الأوسط و إفريقيا التي تخيب فيها الديمقراطية يسهم بشكل أساسي في خلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف و العنف و الإرهاب .

إن محاربة الإرهاب في يومنا الحالي فقد تجاوزت مشكلة الشرعية ، خاصة بعد إعلان الحرب العالمية ضد هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد السلم و الأمن و الاستقرار الدولي. [1]

المطلب الثاني : تنمية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب

مع بروز العديد من النشاطات الإرهابية و التوجهات المتطرفة و بشكل ملحوظ في أماكن عدة في منطقة الشرق الأوسط خاصة ، أصبحت تحاول الجماعات الإرهابية تعزيز حضورها و استعادة نشاطها مستغلة ظروف الاضطرابات الأمنية و السياسية التي تمر بها العديد من الدول خاصة العربية ، هذا يشير بوضوح إلى أنه على الرغم من الحرب العالمية ضد الإرهاب، و الضربات القوية الموجعة التي وجهتها هذه الحرب إلى الجماعات و العناصر الإرهابية حول العالم فإن قوى الإرهاب مازالت تعمل في الخفاء والعلن ، لتنفيذ مخططاتها ، و مازالت تحاول إثارة الفوضى و الاضطراب و تهديد الأمن والاستقرار في العالم و العمل على الالتفاف على الحرب ضدها بطرق مختلفة ، و هذا ما يحتاج إلى يقظة عالمية مستمرة، و من ثم تتطلب تعاونا دوليا فاعلا من ناحية و رؤية شاملة في التعامل مع الخطر الإرهابي من ناحية أخرى ، لأنه خطر كوني يهدد العالم بأسره ، فإن اقتلاع هذه الظاهرة من جذورها يقع على عاتق مؤسسات التعليم و التثقيف و التربية و غيرها ، ما يحقق المواجهة الشاملة للإرهاب و يحصن الدول و المجتمعات ضد شروره و مخاطره . [2]

---

[1] أحمد باي ، السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي ، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة ،الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2006 ، ص 52 .

[2] الخطر الممتد للإرهاب، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 4917، أوت 2012 ، ص 02.

و نظرا لخطورة الأعمال الإرهابية و تعدد أطرافها و تنوع ضحاياها بجرائم عديدة أخرى ، فقد تضافرت الجهود الدولية لتجريم الأفعال المكونة لتلك الجريمة الخطيرة و تقرير العقوبات على مرتكبيها وذلك للتخفيف من آثارها الجسيمة على البشرية و لتعزيز فرص السلام و تدعيمه بين الشعوب ، حيث عقدت العديد من الاتفاقيات تناولت بالتحديد مجموعة الأفعال المكونة للإرهاب و التي تشكل جرائم يعاقب عليها وفقا لنصوصها كما توضح تلك الاتفاقيات طبيعة و ملامح جريمة الإرهاب من وجهة نظر القانون الدولي ، مع تحديد محل هذه الجريمة و التدابير القضائية و الإجراءات الجنائية التي تلتزم الدول الأطراف فيها باتخاذها للقضاء على الظاهرة الإرهابية .

ومما لا شك فيه سوف تتطور أساليب الإرهاب لما يشهده العالم من تطور تكنولوجي فالإرهابيين سيكونون أكثر اعتمادا على تكنولوجيا الاتصالات الالكترونية ، نظرا للتطور المتنامي في هذا المجال ومن جهة أخرى يستطيع صانعوا السلام استخدام الإنترنت لمجابهتهم عملا بنشر الأفكار السامية و المتحضرة التي تدعو إلى السلام والمحبة و التعايش السلمي بين الحضارات المختلفة، و لذا فإن ثمة جهودا كثيرة تبذل الآن سواء بشكل علني أو مستتر لتهيئة الأذهان لهذا الإرهاب الذي يبدو أن لا مفر من استفحاله على الرغم من كل الإجراءات التي تقوم بها الدول لدرء هذه الأخطار فالإرهابيون الجدد لا يبعدون عن كل فرد بأكثر من ضغطه بالإصبع على لوحة المفاتيح الخاصة . [1]

إن العالم في الوقت الراهن يخوض مرحلة جديدة من الحرب على الإرهاب لا تقل صعوبة و تعقيدا عن تلك التي بدأت منذ سنة 2001 ، لأن قوى الإرهاب التي أصبحت أكثر جرأة و طموحا في تنفيذ عملياتها بعد سنوات من محاولة التخفي و امتصاص الضربات، وهذا ما يتضح بشكل جلي من بعض عملياتها النوعية مثل محاولة تفجير طائرة أمريكية.

لقد أصبح التركيز على استراتيجيات تتسم بالشمول والتكامل، بحيث تسير مساعدات التنمية و تسوية الأزمات و المشكلات السياسية و حرب الأفكار جنبا إلى جنب مع المعالجات الأمنية ، كما تعمل على إعادة الزخم مرة أخرى إلى مسيرة الحوار بين الأديان والحضارات التي انطلقت بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر . [2]

إن ما تم تحقيقه هو النجاح في الكشف عن الكثير من العمليات الخطرة التي كان يتم الاستعداد لتنفيذها ، خاصة تلك التي كانت موجهة إلى بنى تحتية في الولايات المتحدة و أوروبا من محطات ميترو و فنادق و غيرها ، لكن الجانب الآخر من الصورة يشير إلى أن قوى الإرهاب مازالت قادرة على التخطيط

---

[1] سامي علي حامد عياد، استخدام تكنولوجيا المعلومات في مكافحة الإرهاب، الإسكندرية: دار الجامعي للنشر والتوزيع،2007 ،ص ص 371،381 .

[2] مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، جولة جديدة من الحرب على الإرهاب، العدد 4266 ، يناير 2010 (د ب ن) ، ص 02 .

و العمل و التحرك في العالم ، و من الواضح أنها تريد أن تعود إلى الساحة الدولية مرة أخرى لإثبات أنها مازالت قادرة على شن ضربات في أي مكان في العالم ، و هذا ما أصبح محفزا على مزيد من التعاون الدولي لمواجهة المخططات الإرهابية لأن توالي المخططات التي يتم الكشف عنها و إفشالها يؤكد أن ثمة إصرار من قبل القوى أو التيارات التي تقف حريصة ورائها على المضي قدما فيها، وأن لديها القدرة على اكتشاف الثغرات التي يمكنها النفاذ منها لتحقيق أغراضها .

لقد أدرك العالم أن كسب الحرب مع هذا العدو لن يكون إلا من خلال تعاون فعال بين دوله ضمن هذه الحرب الممتدة و طويلة الأمد ، و شاملة في الوقت نفسه وإلى أكبر قدر من التنسيق والتعاون للتصدي لهذا التحدي [1] .

إن إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في فيفري 2015 الحرب الشاملة على تنظيم داعش في كل من سوريا و العراق ، هو ما يعبر عن تنمية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب ، هذا و بعد تخلي الولايات المتحدة عن النموذج القائم على الدخول في حروب برية مكلفة وواسعة النطاق مثل العراق وأفغانستان، أخذت أمريكا تتبع نهجا قابلا للاستمرار يعطي الأولوية لعمليات مكافحة الإرهاب ذات الأهداف المحددة و الجهد المشترك مع شركاء مسؤولين ، و العمل بصورة متزايدة على منع نمو التطرف العنيف و تصاعد النزعات التي تصنع تهديدات جديدة [2] .

المطلب الثالث : التعاون الوقائي في ظل تطور تقنيات الإرهاب

ثمة اتفاق عالمي حول الخطر الكبير الذي يمثله الإرهاب على أمن العالم و استقراره و تنميته و طبيعة العلاقات بين شعوبه و ثقافاته و حضاراته ، خاصة حينما يتخذ الإرهاب " الدين " شعارا للتغطية على ممارساته الدموية ، أو يسعى بعظم لرابطة بديانة أو ثقافة بعينها ، من هذا المنطلق جاء الإنذار المبكر للحرب العالمية ضد الإرهاب التي اكتسبت أهميتها وزخمها على الساحة الدولية وحققت نجاحات ملموسة على مستويات مختلفة خلال السنوات الماضية ، اتصفت هذه الفترة بفترة الالتفاف الدولي الفاعل على الإرهاب و قواه ، التي تلقت ضربات موجهة على مستوى التمويل و العمليات على مستوى مواجهة الأفكار المتطرفة . [1]

من جهة أخرى، تعتبر سياسة الحوار و الاعتماد على منهج الإصلاح بمثابة المفتاح الرئيسي للقضاء على ظاهرة الإرهاب في الجزائر، و هو ما تجسده المنظمة للمؤسسات السياسية في الدولة كقانون

[1] مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، نحو إعادة الاصطياف الدولي ضد " الإرهاب "، العدد 3913 ، أوت 2008

الانتخابات و قانون الأحزاب، بما يضمن الشفافية في العملية الانتخابية، و إعطاء الفرضية لجميع التيارات حق التمثيل في البرلمان ، ومن بين الإجراءات الوقائية التي قررتها الدولة الجزائرية هو استفادة المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية من حق العفو المقرر في دستور 1989 في مادته 74

و بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية ، تعالت الأصوات الدولية المنادية بضرورة مضاعفة الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب ، و يأتي في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى ضرب المعاقل الإرهابية كخطوة إستباقية ، و بما أن دول المغرب العربي و الجزائر على وجه الخصوص تعتبر من أكثر الدول تضررا من الظاهرة الإرهابية ، كان لزوما على الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة إلى تنسيق جهودها في مجال مكافحة الإرهاب و كذا تقديم الدعم المادي والسياسي بل وحتى اللوجيستي في بعض. [1]

إن غاية النظام الدولي من التعاون الوقائي في ظل تطور تقنيات الإرهاب ، هو تأمين الحياة البشرية من خلال تنظيم للأمن الإقليمي و الأمن الفردي و يعتمد هذا التنظيم على عاملين ، العامل الوقائي و العامل العلاجي ،و يتمثل العامل الوقائي في الوسائل و التدابير التي يتعين مراعاتها تجنبا للأفعال التي تمس الأمن أو تهدده بالخطر ، أما العامل العلاجي :فإنه ينصرف إلى التدابير و الإجراءات التالية لوقوع هذه الأفعال.

ويلعب التعاون الوقائي و المساعدة المتبادلة دورا جوهريا و مهما كأحد دعائم النظام الدولي خاصة الأمني ، إذ أن تجنب كل ما يهدد الأمن دوليا كان أم قوميا ، و مكافحة أي فعل ينطوي على ذلك يحتاج إلى تعاون متبادل داخل الأسرة الدولية ، إن أحد الأهداف الرئيسية في مواجهة ظاهرة الإرهاب هي إثارة الوعي العام الدولي لخطورة الجرائم الإرهابية المنظمة و استفحالها و كذا شرح أهدافها و أبعادها و أساليب عملها ، و إعطاء فكرة مفصلة وواضحة لجميع دول العالم ترمز إليه وتستهدفه من تدمير لاقتصاد الدول ، إضعاف مؤسساتها .

كما أن تحديث أجهزة ووسائل مكافحة الإرهاب بما يتلائم مع تطور العمليات الإرهابية ،و تبادل الخبرات و الدراسات و الأبحاث بين الدول المتعاونة في مجال مكافحة الإرهاب، و كذا دعم جهود مراكز الدراسات الأمنية للتمكن من أداء رسالتها في الإعداد و التدريب للإطارات الأمنية المتخصصة ، وتحديث

---

[1] باخوية دريس ، تجرائم الإرهاب في دول المغرب العربي ، تونس، الجزائر ، المغرب ، دفاتر السياسة و القانون ، العدد الحادي عشر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أدرار ، جوان 2014 ، ص 106

أنظمة تأمين و حراسة المنشآت الحيوية و المطارات في دول أعضاء الجماعة الدولية ، بمثابة ركائز ودعائم يتعين توافرها لتحقيق التعاون الدولي الأمني الفعال . [1]

و في إطار تنمية التعاون العسكري الوقائي الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب، عقدت الدورة السياسية للحوار العسكري المشترك الجزائري – الأمريكي حيث حل وفد عسكري أمريكي بقيادة نائبه كاتب الدفاع الأمريكي المكلف بالشؤون الافريقية ، السيدة " أماندا دوري" بالجزائر في الفترة الممتدة من 08 إلى 11 ديسمبر 2014 ، وقد ترأس أشغال الدورة السادسة للحوار العسكري المشترك الجزائري– الأمريكي التي انعقدت بالنادي الوطني للجيش ، اللواء جمال قروي المكلف بمهمة لدى وزير الدفاع الوطني عن الجانب الجزائري ، و السيدة دوري نائبة كاتب الدفاع الأمريكية المكلفة بالشؤون الافريقية عن الجانب الأمريكي، وتعد هذه الدورة تابعة للدورة التي انعقدت بالبنتاغون الأمريكي سنة 2012 من أجل تبادل الخبرات و التعاون في مكافحة و استئصال منابع الإرهاب. [2]

و بهدف تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية حل بالجزائر في ديسمبر 2015 وفد لشركات أمريكية عاملة في ميدان صناعة الدفاع ، حيث قدم خلال هذه الزيارة ممثلو الشركات الأمريكية ، تحت رعاية مجلس الأعمال الجزائري– الأمريكي لفائدة ممثلي مختلف قيادات و دوائر مديريات الجيش الوطني الشعبي على مستوى النادي الوطني للجيش عروضا عن الشركات التي يمثلونها مع التعريف بآخر التكنولوجيات المستعملة في منتجاتهم . [3]

---

[1] أحمد ابراهيم مصطفى سليمان ، مرجع سابق،ص298 .

[2] Delegations Militaires Etrangeres en Algerie , El djeich, , l'établissement des publication militaires, N618 ,janvier 2015 ,p18

[3] Delegations Militaires Etrangeres en Algerie El djeich , , l'établissement des publication militaires, N630 ,janvier 2016 ,p19.

المبحث الثاني : تحديات التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

على الرغم من أن الجهود المبذولة بين الطرفين الجزائري و الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب و الإيجابية المحققة في هذا المجال فمما لا شك فيه أن هذه العلاقة تواجهها تحديات كثيرة و متنوعة كغياب استراتيجية موحدة أو الموقف الجزائري من إقامة الأفريكوم بالجزائر

المطلب الأول : غياب إستراتيجية موحدة في مكافحة الإرهاب

إن التصاعد الملحوظ للعمليات الإرهابية في مختلف مناطق العالم ، وهذا ما يشير إلى أن الإرهاب مازال يشكل خطرا عالميا قادرا على إثارة الاضطراب و الفوضى و الصراع في كثير من المناطق على الساحة الدولية ، و أن الجماعة الإرهابية مازالت ترفع التحدي في وجه العالم ، فلقد أثبتت هذه الجماعات خلال السنوات الماضية ، أنها قادرة على التكيف مع عوامل الضغط التي مورست عليها ، و تطوير أساليبها و تكتيكاتها و استفادتها من التكنولوجيا الحديثة في عملياتها ، و لذلك فإن خطرها مازال مستمرا و مازالت قادرة على المناورة و الكر و الفر و الضرب في أي مكان و في أي زمان.

إن العالم اليوم يواجه أخطر ما يمكن أن يواجهه بسبب اختلاف الرؤى في مكافحة الظاهرة الحماسة في الحرب ضد الإرهاب تحت ظن أنه قد قل أو هزم تماما ، لأن يحقق هدف الجماعات الإرهابية التي تراهن دائما على عامل الوقت في زعزعة التحالف العالمي في مواجهتها، و تعيش على الخلافات و الأزمات الدولية و الإقليمية التي تمدها دائما بالدماء التي تمكنها من الاستمرار في الحياة .[1]

حيث اعتمد النظام الجزائري العديد الأساليب للتعامل مع الظاهرة أو الجماعة الإرهابية التي تمارس العنف ، حيث اتسمت ممارسات الأجهزة المختلفة بالتخطيط و التنسيق ، و قد جسد هذا الأمر في التعامل مع هذه الظاهرة الإرهابية في الأسلوب الأمني حيث اتخذت المواجهة الأمنية لجماعات العنف عدة أشكال منها حملات الاعتقال التحفظي خاصة المشبه فيهم بالانتماء إليها ، أما الأسلوب القانوني والمعروف بالتحقيق المصالحة والوئام بين مختلف أطياف المجتمع الجزائري إضافة إلى أسلوب الحوار

[1] جمال سند السويدي ، الإرهاب خطر عالمي متجدد ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 3937 سبتمبر 2008 ، ص 01 .

والتفاوض مع القوى السياسية المعارضة ، إلا أن هذا الأسلوب سرعان ما يختفي بفعل الصراع داخل أجنحة النظام الجزائري بين أنصار الحوار و بين أنصار الاستئصال. [1]

خلال مواجهة النظام السياسي للجماعات الإرهابية المتطرفة و التي تسعى إلى خلق الفوضى داخل الساحة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية الجزائرية أخذت الآثار السلبية لهجمات 11 سبتمبر 2001 تعطل الآمال بتسريع حصول بعض الشعوب على استقلال كياناتها و حق شعوبها في الاستقرار والسيادة و الحرية خاصة بعد تغير الاستراتيجية الأمريكية ، وبدأت مقولات عديدة تفسر خط الإرهاب بأنه يتساوى مع مقاومة الشعوب من أجل حقها الكامل على أراضيها حيث وظفت أمريكا منظمات حزب الله و حماس مثلا ضمن قائمة المنظمات الإرهابية في حين أنها تمارس أعمال كفاح مشروع ضد الاحتلال والتي تجيزها المواثيق الدولية . [2]

و في هذا الإطار شن التحالف الدولي المناوئ لظاهرة الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة حربا ضد دولا و منظمات سياسية وضعتها على لائحة الإرهاب يعتبر قرار الحرب فيها قرارا سياسيا طبق منطلقات و أهداف محسوبة سلفا ، خاصة ضمن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلنت انتهاء عصر الكفاح المسلح وحركات التحرر الوطني لأنها تعتبر أن المظالم التي على أساسها انطلقت حركات التحرر الوطني ، لابد من القضاء عليها بالطرق السياسية ، و هي لا تبرر ما يسميه الإرهاب ، و هو الأمر الذي يعطي انطباعا بتقرير الأمريكيين اعتبار كل عمل مسلح ضد قوة احتلال إرهابا و هذا ما يفسر الحملة على المقاومة و نعتها بالإرهاب، و تفيد الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بأن الولايات المتحدة لن تقدم أي إعذار للإرهابيين و لن تقدم أي تنازلا لها و لن تتفاوض معهم ، وهو ما يخالف الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة هذه الظاهرة . [3]

---

[1] آدم قسي ، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 – 2000، مجلة الباحث ، العدد 3 ، ورقلة ،2005 ، ص 132 .

[2] وقاف العياشي ، مرجع سابق ، ص 22 .

[3] عماد فوزي شعيبي ، الدلالات الأيديولوجية و الإستراتيجية للدعوة إلى الديمقراطية عند جورج بوش، مركز المعطيات و الدراسات الإستراتيجية ، العدد الثاني ،عمان: دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2006 ، ص 85 .

المطلب الثاني : استحداث أمريكا آليات تقوية النفوذ العالمي

إن أحداث 11 سبتمبر قد كشفت عن تدشين مفاهيم و عقائد سياسية جديدة في الاستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية التي عرفت خاصة بتدمير المنظمات الإرهابية خارج الحدود الأمريكية فالإرهاب يهدد الولايات المتحدة و هذا ما يفرض على الإدارة الأمريكية بذل كل الجهد للحصول على مساندة ادول العالم الدولية مع ذلك فهي لن تتردد في تدمير المنظمات الإرهابية خارج حدودها من التحرك منفردة إضافة إلى تبني الولايات المتحدة مفهوما واسعا للإرهاب خاصة بتعدد جبهات المعارك ضد هذه الجماعات المنتشرة في أمريكا و أوروبا و إفريقيا و الشرق الأوسط لذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية وجوب إعطاء الأولوية الكبرى لتخريب وتدمير المنظمات الإرهابية بمجابهة قياداتها وأنظمة السيطرة والاتصال فيها .[1]

و من خلال سلسلة من الأعمال الحاسمة ضد المنظمات الإرهابية و من يؤيدها و يدعمها ركزت استراتيجية النفوذ الأمريكي على ثلاثة أسس هي : المذهب الاشتراكي الأمريكي أي استخدام القوات الأمريكية لخدمة المصالح الوطنية ، و من ضمنها العمليات المشتركة مع الحلفاء و بسط النفوذ والسيطرة العالمية ، أو بمعنى آخر اللجوء إلى العلم و التكنولوجيا و المصادر الاقتصادية من أجل ضمان التفوق الدائم للقوات الأمريكية فإن كانت الإدارة الأمريكية استخدمت المذهب العسكري دوما كأسلوب من أجل توظيف القوة العسكرية لخدمة مصالح و أمن أمريكا ، وانطلاقا من ذلك فأن واشنطن لم يكن لها عائق القبول بحكم إسلامي في أفغانستان يقوم بأعمال تنتهك حقوق الإنسان ، و لكنها لا تقبل بحكم يهدد المصالح الأمريكية أو يعارض نزعة الهيمنة الأمريكية .

إضافة إلى استعادة آسيا الوسطى أهميتها الاستراتيجية و الاقتصادية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وهي أصبحت تمثل أسواقا هائلة لباكستان و روسيا و أكثر من ذلك تمثل ثروات تغطية كبيرة ذات أهمية في العالم و تأسيسا للمصالح الأمريكية و إضافة لأحداث 11 سبتمبر أعطت مبررا قويا للدخول في الحرب التي تستهدف بناء نظام عالمي مبني على لعبة الأحادية للعلاقات بين القوى [2]

---

[1] حسنين المحمدي بوادي، العالم بين الإرهاب و الديمقراطية،الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، (د س ن)، ص 79 .

[2] عبد الله حازم ، رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى ، مجلة الباحث ، العدد الثاني ، جامعة ورقلة ،2005 ، ص 97 .

إن إستراتيجية الهيمنة و عالمية الطموحات وصولا إلى الكونية القومية أصبحت واقعية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، كونها تهدف إلى توسيع سيطرتها من الناحية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية، و هو أمر لابد منه أنه يسهم في حفظ مصالحها في المناطق التي تحويها ، و لن يتم هذا الهدف من خلال ساسة توازن القوى ، و لكن من خلال الأخذ بسياسة الهيمنة الأمريكية ، ففرض النفوذ على القوى المنافسة لها تجعلها في قمة الهرم السياسي الدولي ، و بذلك فإن المسؤولية الدولية للوصول إلى العالمية و الكونية يوجب على الولايات المتحدة أن تكون الأولى على كل منافسيها ، و تسيير هذه الأخيرة على المبدأ الذي يحتم عليها العالمية و الهيمنة ، ذلك بحكم إدراكها و تجسيدها الفريد بأنه يحق لها بأن تتزعم العالم ، و تحدد عالميتها لما هو الشيء الأفضل و لمنفعة الجميع ،سواء فهم الأخرون ذلك أم لا ، و عليه أخذت تطفح على سطح النظام الدولي الراهن مناقشات حتمية القيادة العالمية الأمريكية عبر أدوات لإبراز التفوق الدائم بامتلاكها عناصر القوة و القدرة و الموازنة بين الانتشار الواسع و الفعل الإستباقي و الوقائي لتحقيق سيطرتها و تفوقها العالمي. [1]

إن الولايات المتحدة الأمريكية الآن في حربها الشرسة ضد الإرهاب قد سخرت ترسانتها العسكرية و في الوقت ذاته تزعم حماية قيم الحرية و حقوق الإنسان و الديمقراطية و السلام ، و بهذا السلوك المتناقض و المعالجة العشوائية لن تنظر إليها الشعوب المستضعفة و هذا ما يشكل تحديا .

المطلب الثالث : الموقف الجزائري من إنشاء قاعدة الأفريكوم

لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى بعيدة عما يحدث في افريقيا ، و ليس بوسع القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلاقا من البحر" ، هي كلمة ألقاها الجنرال جونز ، قائد قوات الأطلسي في أوروبا سنة 2003 ، فقد اعتمد ت الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيدها لاهتمامها على آلية أمنية تشمل القارة الإفريقية ككل ، و هي الآلية التي اتخذت طابعا عسكريا و يتعلق الأمر بالقيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا و المعروفة بـ أفريكوم "AFRICOM" .

ففي 07 فيفري 2007 قام الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ، بالإعلان رسميا عن قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة خاصة بإفريقيا ، بعد مصادقة الكونغرس على إنشائها ، لتشتمل كل الدول الإفريقية

[1] سوسن العساف ، مرجع سابق ، ص 280 .

ماعدا مصر، و بعد عدة محاولات باءت جميعها بالفشل ، لتركيز مقر القيادة الإفريقية في بلد مغاربي أو إحدى دول الساحل ، استقر مقر القيادة في مدينة شتوتغارت الألمانية . [1]

و خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 21 أفريل 2007 سعى المسؤولون العسكريون الأمريكيون في جولات في ستة دول افريقية هي : أثيوبيا و غانا و كينيا و نيجيريا و السنغال و جنوب إفريقيا بغرض تصحيح المفاهيم الخاطئة حسبهم عن القيادة الجديدة ، كما عرضت في هذا السياق على الجزائر استضافة مقر القيادة " أفريكوم " " AFRICOM" في أقصى الصحراء ، إلا أن الجزائر رفضت هذا المقترح بشدة الذي اتخذ من طرف النظام المالي ، و قد عبر عنه صراحة الرئيس المالي أثناء زيارته الجزائر. [2]

و يلخص وزير الدفاع الجنوب إفريقي موسيوا ليكوتا " إذا ما حدث تدفق لقوات مسلحة في دولة افريقية أو غيرها من الدول الافريقية ، فإن ذلك قد يؤثر على الدول الشقيقة و لن يشجع على وجود مناخ أمني أو إحساس بالأمن و هو يحذر من أنه قد يكون من الأفضل للولايات المتحدة ألا تأتي و تجعل لها تواجد وتضع بذور الشك هنا " [3]

هناك أسباب أخرى وراء الرفض و تحديدا ، أنه تم مشابهة أفريكوم بسنتكوم التي تدير شؤون الحرب في العراق و أفغانستان . بالإضافة إلى أن اهتمام الولايات المتحدة بالبترول الإفريقي معروف لدى الجميع و مدرك باعتباره اهتمام العديد من المنظمات غير الحكومية لا تشعر بالراحة حيال العمل مع القوات المسلحة الأمريكية اعتقادا منها أنها تضع أعضائها في خطر الردود العنيفة من الجماعات الإرهابية التي تستهدفها العمليات القتالية الأمريكية. [4]

إن إنشاء الأفريكوم يعد استجابة للتهديدات الأمنية المنبثقة عن القارة ، حيث يعتبر العديد من الأمريكيين أن إفريقيا ملاذا آمنا للمنظمات الإرهابية الدولية فالفقر المدقع والانقسام الديني و الإثني، و

---

[1] السيد خالد التزاني،الانتشار العسكري الأمريكي في افريقيا ، الدوافع و الرهانات ، مجلة المستقبل العربي ،(د ب ن) (د س ن) ، ص 33 .

[2] نبيل بويبة، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر3) 2011/2010 ، ص 111 .

[3] المرجع نفسه، ص 111 .

[4] بهلول نسيم ، المبادرة العسكرية الأمريكية في افريقيا مقاربة استراتيجية جديدة، دفاتر السياسة و القانون ، العدد التاسع ، جوان 2013 ، ص 91 .

الفساد و ضعف الحكم والدول الفاشلة تشكل مجتمعة ما يعتبره الخبراء بأنها أرض خصبة للإرهاب العابر للحدود. [1]

و في هذا الإطار بدأ الاهتمام الأمني و الاستراتيجي الأمريكي بالجزائر و بمنطقة الصحراء الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر ، عندما تم تصنيف الجماعات الإسلامية المسلحة و الجماعات السلفية للدعوة و القتال ، ضمن قائمة الجماعات الإرهابية ، بعد تحولها إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، خصوصا في منطقة الساحل بالتالي تأتي هذه القيادة في إطار احتواء أي تصاعد أو وجود للقوى المعادية للولايات المتحدة سواء من جانب بعض الدول الإفريقية أو المنظمات الإرهابية بالمقاس الأمريكي التي قامت بتضخيم الخطر الإرهابي في المنطقة . [2]

و من جهتها رفضت الجزائر بوضوح تام استضافة قيادة الأركان الأمريكية " الأفريكوم" رغم أنها حسب التوصيف الأمريكي تعتبر دولة محورية في القارة الإفريقية ، و لها دور كبير في الحرب العالمية على الإرهاب ، مع ذلك أكد وزير الخارجية الجزائري السابق السيد محمد بجاوي ، رفض الجزائر الصريح للفكرة ، راجع إلى مبادئ السياسة الجزائرية الرافضة لكل أشكال الاستعمار مؤكدا على أن هذا الأمر لا يتوافق مع قبولها إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، كما لم تفلح الزيارات الرسمية لكل من وزير

الخارجية السابق كولن باول ، ووزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد و روبرت مويلر مدير مكتب التحقيقات الأمريكية " ABI" ووزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس للجزائر في إقناع قيادتها السياسية بقبول الطلب . [3]

مؤكدا ذلك وزير الخارجية السابق السيد مراد مدلسي بأن الجزائر تعتبر قيام قاعد الأفريكوم في الجزائر أمر يمس بسيادة الدولة الجزائرية ، و أن الجزائر قد أصبحت قادرة بفعل الغيرة التي اكتسبتها في مجال مكافحة الإرهاب التحرك و مواجهة هذه الظاهرة في كامل أرجاء الوطن و هي قادرة على تأمين حدودها الجنوبية و أنه يتوجب على كل دولة حماية حدودها أيضا [4].

---

[1] ريمة كاية ، العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير،(جامعة الحاج لخضر باتنة) 2011/2010 ، ص 97 .

[2] نبيل بويبية ، مرجع سابق، ص 113 .

[3] بوحنية قوي ، مرجع سابق ، ص 06 .

[4] رشيد ثابتي ، متحصل عليه : http://algeriaworld.net/2015/2014 بتاريخ 2016/04/18، على الساعة 01.09 .

رغم رفض الجزائر احتضان قاعدة الأفريكوم إلا أن علاقة الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية و قيادة أفريكوم لم تنقطع حيث توالت زيارات على الجزائر خاصة من قيادة أفريكوم ، حيث قام مساعد رئيس القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا سنة 2014 بزيارة للجزائر آملا في تعميق علاقاتها أكثر فأكثر مع الجزائر و الاستفادة من خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب [1]فقام الجنرال وليام وارد Williame Ward، رئيس قيادة الأفريكوم بزيارة الجزائر في نوفمبر 2009 قام باستقباله السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة و قائد الأركان أحمد قايد صالح حيث قام بشرح الوضعية الأمنية في المنطقة و خاصة في الجزائر مؤكدا فيها السيد الرئيس على أن الجزائر ليست بحاجة لمساعدة خارجية بفضل الخبرة التي اكتسبتها في محاربة الإرهاب ، هنا يتضح التحدي الذي يواجه أفريكوم من أجل التواجد في القارة الافريقية و خاصة الجزائر . [2]

[1]Medellci Explique le Refus Alger Tourne le Dos a L'Africom http://educ.dz.com/threds/alger-tourne le dos à /c3 .

[2]Farid Alilat,Jeune Afrique, Hebdomadaire, International, Indépendant, n2857,du 11 au 17 Octobre 2015,p 38

المبحث الثالث: نحو تفعيل التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب

لقد ساهم تعميق التعاون بين الطرفين في تحقيق نتائج ايجابية في مواجهة الارهاب لكن أصبح من الضروري اليوم تفعيل التعاون من ناحية تعريف الإرهاب أو تجاوز النظرة الأحادية الأمريكية مع ضرورة التعاون ضمن برامج الأمم المتحدة و قراراتها لهذا سوف ندرس في هذا المبحث كيفية التعاون في مكافحة الإرهاب.

المطلب الأول : توحيد معنى الإرهاب

إن ما أثارته 11 سبتمبر من حروب و تداعيات سلبية على الساحة العالمية بمعنى أن لغة الصدام سوف تزيد الأمور تعقيدا أي فوضى و فسادا و عنفا ،كما لن تحل مشكلة الإرهاب ، من حيث شبكاته و أنشطته ، كما أن أحداث سبتمبر، أيا يكن فاعلوها ، قد أضرت بأمريكا و بالعرب و المسلمين و بالبشرية جمعاء ، فإن العنف والاختلاف في الرؤى ، سوف يعود بالضرر على الجميع ، بمن فيهم أصحابه، خاصة بعد أن أصبحت المصالح متشابكة و متداخلة ، بدلك ينفتح المشهد العالمي على تحمل المسؤولية المتبادلة وإتقان لغة الشراكة و المداولة في معالجة مشاكل المجتمع الدولي ، من أجل تشكيل مرجعية عالمية وضع آفاق جديدة أقل تسلطا و عنفا . [1]

إن الحرب ضد مفهوم مجرد ، ليست حربا كغيرها فيها حدود و جيوش و دول فالحرب على الإرهاب تتميز باعتماد أكبر على القوات الخاصة و المخابرات و القوى الأمنية و الدبلوماسية و الإعلامية ، لأن الإرهاب غير معرف ، هل يمثل جغرافيا بعينها أو دولة معينة ، أو دين أو فلسفة أو تنظيم أو جماعة أو قد يمثل هؤلاء جميعا ، بالتالي الحرب ستكون شاملة و ممتدة أو ما يصلح عليها بالحرب الدائمة ، حتى إن الإدارة الأمريكية تحاول تقديم الحرب على الإرهاب ، كقضية دفاع عن الحضارة و القيم الديمقراطية في المجتمعات الغربية أو تسميها " الحرب العادلة " و التي تعني وفقا للقانون الدولي أن الدولة تلجأ إليها دفاعا عن حقوقها و مصالحها الحيوية . [2]

---

[1] علي حرب ، أزمنة الحداثة الفائقة لإصلاح– الإرهاب – الشراكة ،المغرب: المركز الثقافي العربي للنشر و التوزيع ، 2005 ، ص 123 .

[2] بن صغير عبد العظيم، الحرب على الإرهاب و تأثيرها في الأمن الإنشائي ، مجلة العالم الاشتراكي ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، العدد 03 ، ماي 2008 ، ص 22 .

وقد وضح ذلك السيد وزير الشؤون المغاربية و الاتحاد الافريقي و جامعة الدول العربية عبد القادر مساهل اقتداء الشركاء و العديد من الدول بالتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب و التطرف قد أصبح أمرا واضحا ، معربا عن أمله في توحيد الجهود الدولية لمكافحة الظاهرة الإرهابية ، مضيفا أن الديمقراطية و الحكم الراشد هي كذلك طرف فاعل في مكافحة الإرهاب و التطرف ، بعد أن شدد على اتخاذ الحيطة من ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تهدد كل المجتمع الدولي، هذا ما يفسر اقتداء الشركاء بالتجربة الجزائرية التي انتصرت فيها على الإرهاب و من تم بإمكان المجموعة الدولية الوصول إلى معنى واحد للظاهرة في سياق برامج الأمم المتحدة[1] . (1)

و بفعل عالمية الظاهرة الإرهابية التي أصبحت تهدد الأمن و السلم الدوليين أكد السيد الوزير عبد القادر مساهل أن الجزائر سوف تحتضن ندوتين سنة 2016 حول مكافحة الإرهاب و القضاء على التطرف ، و تندرج هاتين الندوتين ضمن التعريف بالتجربة الجزائرية في مجال القضاء على التطرف ومكافحة الإرهاب في إطار المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب ، مشيرا في خطاب له " إن الإرهاب أضحى خطرا شاملا على السلم و الأمن و يستدعي ردا شاملا" مضيفا أن الكرسي الديمقراطي يعد في حد ذاته أساس مكافحة التطرف ، مذكرا بأن الجزائر هي البلد الذي تقدم أقل عدد من الجهاديين للإرهاب و داعش[2] . (2)

وقد أكدت في ذات السياق كتابة الدولة الأمريكية من أجل مكافحة الإرهاب تينا كايدانوف" أن الجزائر شريك هام للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب معبرة عن سعادتها بالتعاون مع الجزائر التي هي شريك أثبت جدارته و خبرته في مكافحة الإرهاب" . (3)

وقد أشار كاتب الدولة الأمريكي جون كيري خلال الندوة التي احتضنتها الجزائر حول مكافحة التطرف العنيف بالدور البناء و المفيد للجزائر في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي معبرا في ذلك عن استعداد بلاده للعمل بشكل وثيق مع الجزائر في هذا المجال .

---

(1) عالمية ظاهرة الارهاب، متحصل عليه :http://www.mae.gove.dz/newsarticle/3213aspx بتاريخ 2016/04/20 على الساعة 16.52 .

(2)عالمية ظاهرة الارهاب، متحصل عليه : http://www.mae.gove.dz/newsarticle/3501.aspx بتاريخ 2016/04/20 على الساعة 16.50 .

(3)http://www.aps.dz/ar/algeria/19137. بتاريخ 2016/04/20 على الساعة 16.40

تسعى الجزائر و الولايات المتحدة إلى تحقيق نفس الأهداف في مختلف الميادين سواء في مجال التعاون الثنائي أو مكافحة الإرهاب حسب ما أفادت به نائبة كاتب الدولة الأمريكي المكلفة بالشؤون السياسية ويندي شرمان ، مؤكدة إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى بلوغ نفس الأهداف مع الجزائر البلد الذي تتوفر معه على كل الوسائل لدفع التعاون في مختلف الميادين ، و أن الولايات المتحد الأمريكية ستستعمل الأدوات المناسبة و المواتية لتعزيز هذا التعاون القائم على علاقات قوية و متينة

مضيفة أن الأمر يتعلق بتقارب وجهات النظر بما يخص مكافحة الإرهاب و التأكد من تأمين كل منطقة مشيرة أن الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية يتقاسمان نفس قيم السلم و الأمن في العالم . [1]

مؤكدة ذلك سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر إلى أن التعاون بين البلدين في الشق الأمني، و تحديدا مكافحة الإرهاب جيد و ممتاز ، مقدرة تطابق وجهات النظر بين البلدين بشأن الأزمات الراهنة .

كل هذه المؤشرات توحي بسيرورة التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب إلى تقارب وجهات النظر فيما يخص الظاهرة و كذا طرق و سبل مواجهة الظاهرة خاصة بعد فشل الحرب على أفغانستان و العراق مما سيعطي للتجربة الجزائرية أكثر أهمية في علاقتها مع الشريك الأمريكي في مكافحة الإرهاب وبالتالي التأكيد على ضرورة التعاون الثنائي المشترك في مواجهة استئصال الظاهرة. [2]

المطلب الثاني : تجاوز النظرة الأحادية لخدمة المصالح الأمريكية

بذلت العديد من لمحاولات في سبيل بناء مجتمع دولي يسوده القانون و المساواة لكن ما تم تحقيقه ، لم يكن بقدر ما كان منتظرا ، حيث أصبح النظام الدولي مهدد من قبل دولة فقدت قيادتها الرشد في التعامل مع الأحداث العالمية ، إذ تتصرف و كأنها الحكومة العالمية المخولة بتسيير شؤون العالم ، و بقدر رفض المجتمع الدولي لهجمات 11 سبتمبر 2001 ،مهما كان مصدرها و دوافعها لابد من رفض التدخل في الشؤون الداخلية و تغيير حكومات الدول بالقوة .

إن تجربة المصالحة الجزائرية يمكن تطويرها و تعميمها على الصعيد الدولي فبدل أن تسلك الولايات المتحدة الأمريكية سلوك المواجهة و المكافحة لما تسميه بالإرهاب يمكنها أن تتجه نحو العمل

---

[1] متحصل عليه :http://www.ennaharonline.com/ar/algeria-news/165874.html بتاريخ 2016/04/20 على الساعة 17.03 .

[2] متحصل عليه : http://www.echouroukonline.com/ara/articles/240039.html بتاريخ 2016/04/20 على الساعة 16.50 .

على إنهاء أسبابه و أهمها القضية الفلسطينية بأن تسعى بصدق إلى حل عادل لها و أن يتم انتهاج حوار بناء وعادل بين الحضارات و أن تبني علاقات اقتصادية عادلة بين الشمال و الجنوب ترتكز على الاحترام المتبادل و إنهاء الأطماع الاقتصادية و نهب ثروات الشعوب المستضعفة. [1]

و من أجل خدمة مصالح المجتمع الدولي ككل يرى جاك فونتانال ضرورة إستحداث محكمة دولية ضد الإرهاب و الحد من دور وسائل الإعلام التي تمنح جزءا من المعلومات و هو الشئ الذي يجعل من الصعب مكافحة الإرهاب بفاعليه . [2]

لقد تبنت الإدارة الأمريكية بقيادة بوش الابن استراتيجية تعتمد على استخدام القوة العسكرية في محاربة الإرهاب ، كما سوف تستخدم الولايات المتحدة كل أداة متوفرة في ترسانتها العسكرية و سوف تكثف الجهود لقطع التمويل المالي عن الإرهابيين، كما ستساعد الولايات المتحدة الدول التي تحتاج إلى المساعدة الأمريكية في محاربة الظاهرة الإرهابية و ستحاسب كل الدول التي تتورط في الإرهاب. [3]

أما فيما يخص التعاون الجزائري الأمريكي و تجاوز أمريكا للنظرة الأحادية في مكافحة الظاهرة، الملاحظ أن الاهتمام الأمريكي بدول الساحل التي تعتبر نقطة الاتصال بين شمال إفريقيا و إفريقيا السوداء ذات بعد مزدوج أمني– عسكري و اقتصادي ، و لقد أكد صناع القرار الأمريكي بأن الجماعات الإرهابية المحلية أو الدولية من خلال المنطقة تشارك في أنواع الأسلحة الممنوعة و تقوم بتجنيد أعضاء جدد من السكان المحليين ووفقا لواشنطن ، إن المنطقة جبهة جديدة في الحرب العالمية ضد الإرهاب إذ أن الهدف الأساسي للولايات المتحدة هو تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة كالجزائر و مالي و النيجر و غيرها و ذلك من أجل تعزيز قدراتها لمكافحة المنظمات الإرهابية وأيضا منع الجماعات الإرهابية من إقامة قواعد كالتي أقامتها في أفغانستان ، حيث أن التعاون مع الجزائر كان أحد أهم سمات العلاقات الثنائية في منطقة المغرب العربي بعد أحداث 11 سبتمبر هذا التعاون يرتكز على تبادل المعلومات ، التعاون العسكري ، مراقبة تحويل الأموال. [4]

---

[1] وقاف العياشي ، مرجع سابق ، ص 87 .

[2] جاك فونتانال، محمود براهم ، العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د س ن)،ص 140 .

[3] بن صغير عبد العظيم، مرجع سابق ، ص 22 .

[4] كاية ريمة ، مرجع سابق ، ص 61 .

و لمواجهة ما تسميه واشنطن بالتدهور الأمني في الساحل الافريقي و مواجهة المتمردين الطوارق والجماعات الإرهابية المنتمية لتنظيم القاعدة أشار جون نيقرو بونتي سكرتير الدولة الأمريكي سنة 2007، أن الولايات المتحدة ترغب في إقامة علاقات مع دول افريقيا الغربية و بالخصوص الجزائر ومالي تتعلق بالمجال الأمني و مكافحة الجريمة و الإرهاب. [1]

و في هذا الإطار تلقى الوزير المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية السيد عبد القادر مساهل دعوة من خلية مكافحة الإرهاب لكتابة الدولة الأمريكية لمناقشة مشاكل و سبل مكافحة الإرهاب في الساحل ، قبيل انطلاق قمة الولايات المتحدة الأمريكية – إفريقيا ، و تراهن الولايات المتحدة على التنسيق مع الجزائر فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ، بالنظر للخبرة الجزائرية في هذا المجال ، خصوصا أن منطقة شمال افريقيا تشهد انفلاتا أمنيا غير مسبوق، خاصة الحالة الليبية ، كما شددت مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية ويندي شيرمان على أهمية التعاون مع الجزائر في جميع المجالات سيما في مجال مكافحة الإرهاب و فيما يخص مصلحة البلدين. [2]

المطلب الثالث : ضرورة التعاون في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

تقوم استراتيجية الأمم المتحدة على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله و مظاهره و إدانة مستمرة و قاطعة و قوية أيا كان مرتكبو الفعل الإرهابي ، و حيثما ارتكب و أيا كانت أغراضه ، على أساس أنه يعد واحد من أشد الأخطار التي تهدد السلام و الأمن الدوليين، كما تعمل الأمم المتحدة ضمن استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب على اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع و مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله و مظاهره و بوجه خاص النظر في الانضمام دون تأخير إلى الاتفاقيات و البروتوكولات الدولية القائمة حاليا بشأن مكافحة الإرهاب و تنفيذها، و بذل كل الجهود الممكنة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي و إبرامها ، و كذا تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، مع تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب الدولي والتعاون التام مع الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن و المعنية بمكافحة الإرهاب ، و التسليم بأن

---

[1] نبيل بويبية، مرجع سابق،ص120 .

[2] هدى مبارك ، واشنطن تستشير الجزائر حول سبل مكافحة الإرهاب في الساحل، يومية البلاد ، العدد 4475 ، 06 أوت 2014 ، ص 02 .

التعاون الدولي من أجل منع الإرهاب و مكافحته يجب أن يتماشى مع الالتزامات المنوطة بناء على القانون الدولي .[1]

بتاريخ 19 أكتوبر 1999 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1269 الذي أشار فيه إلى تزايد حالات الإرهاب الدولي التي تعرض للخطر حياة الأفراد و سلامتهم في أنحاء العالم كله فضلا عن سلم الدول جميعها و أمنها ، و قد أشار القرار إلى مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني و على قيام بإشراف الأمم المتحدة بتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و معايير القانون الدولي بما فيها احترام القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان .[2]

و بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر أصدر مجلس الأمن القرارين المرقمين 1368 في 12 سبتمبر 2001 و 1373 في 28 سبتمبر 2001 ، منح القرار 1373 للولايات المتحدة الأمريكية حق الدفاع الشرعي كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة و كما هو مؤكد في القرار 1368، و من الواضح أن حق الدفاع الشرعي لا يتحقق إلا عندما تتعرض الدولة للعدوان طبقا للمادة 51 من الميثاق، وقد أجازت الفقرة الخامسة من القرار 1373 أن يقوم مجلس الأمن بالتصدي بالوسائل جميعها وفقا لميثاق الأمم المتحدة بالنظر إلى التهديدات الإرهابية للسلم و الأمن الدوليين ، أما فيما يتعلق بالفقرة الثانية فإن القرار 1373 عندما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية عملا من أعمال العدوان وأجاز لها و ليس للمجلس أن تتخذ الإجراءات طبقا لحق الدفاع الشرعي ، بالتالي قد أجاز القرار 1373 للولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ جميع الإجراءات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية .[3]

لهذا فالحرب الأمريكية و العالمية على الإرهاب اتخذت من الناحية العسكرية طابع التدخل العسكري الجماعي بسبب تنفيذ العمليات العسكرية من قبل قوات تنتمي إلى دول التحالف العسكري المناهض للإرهاب و هو ما يعني في الواقع استثناء الحرب الدولية على الإرهاب من قاعدة تحريم استخدام القوة و اعتماد صياغة جديدة لمبدأ عدم التدخل العسكري من قبل الأمم المتحدة مستثنية استخدام القوة على وجه الدفاع الشرعي الفردي و الجماعي.[4]

---

[1] مكتب الأمم المتحدة المهني بالمخدرات و الجريمة ، مرجع سابق، ص 239 .

[2] وليد المحاميد، ياسر يوسف الخلايلة، موقف مجلس الأمن من الإرهاب في ضوء القرارات 731 ،748، 1368 ،1373، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، ،العدد الأول ،2010 ، ص 118 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 121 .

[4] أمال يوسفي ، مرجع سابق ، ص 110 .

و بخصوص ضرورة التعاون في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب شاركت الجزائر في اللجنة المخصصة بإتمام مشروع الاتفاقية العامة حول الإرهاب الدولي ، و قد تم الاتفاق على مشروع الاتفاقية العامة المقترح في 2007 الهادفة إلى القضاء على الإرهاب الدولي ، معبرا في ذلك رئيس اللجنة روهان بيريرا بأن الجزائر قدمت الدعم الكامل لتبني و مراجعة الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب وواصل يقول " إن " الجزائر تكافح أعمال احتجاز الرهائن مقابل فدية مثلما حصل في الساحل حيث تضمن مثل هذه الأعمال انتشار الإرهاب "معتبرا أن أداة مكافحة الإرهاب الواجب تصورها يجب أن تكون ملائمة للقانون الدولي أما من جهتها الولايات المتحدة التزم ممثلها بتأكيد دعم بلاده التعاون الدولي ضد الإرهاب و تواصل دعم المؤتمر العام الذي سيعزز كل ما من شأنه المساهمة في مكافحة الإرهاب في العالم. [1]

و خلال استقبال وزير الشؤون المغاربية و الاتحاد الإفريقي و جامعة الدول العربية عبد القادر مساهل بالجزائر العاصمة ، كاتب الدولة الأمريكي المساعد المكلف بالشؤون السياسية توماس شانون ذكر السيد مساهل بالموقف الجزائري حول مكافحة الإرهاب ، ملحا على ضرورة إدراجها في إطار استراتيجية الأمم المتحدة حول الأهداف المشتركة و المتقاسمة ، مؤكدا أن هذه الاستراتيجية تستلزم تكييفا مستمرا للمجموعة الدولية من أجل مواجهة التحولات التي تعرفها هذه الآفة عبر العالم ، و تقاسم السيد شانون توماس المقاربة الجزائرية حول المسائل التي تم التطرق لها مجددا التأكيد على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة للتشاور المنتظم مع الجزائر التي تعد شريكا هاما ، مبررا الدور الإيجابي الذي تلعبه في تسوية الأزمات و النزاعات التي تمس المنطقة و كذا في المكافحة الدولية للإرهاب. [2]

---

[1] مكافحة الإرهاب في قرارات الأمم المتحدة متحصل عليه: http://www.ennaharonline.com/ar/ /world-news/155367.html بتاريخ 2016/04/21 على الساعة 13.40

[2] مكافحة الإرهاب، متحصل عليه : http://www.mae.gov.dz/news.article/3804.aspx بتاريخ 2016/04/21 ، على الساعة 13.40

يعد الإرهاب ظاهرة معقدة في حد ذاتها، حيث لم يتم التوصل إلى حد اليوم إلى وضع تعريف موحد و جامع يحدد طبيعة هذه الظاهرة التي تعتبر حصيلة تراكم تاريخي منذ ظهورها يواكب التطور العلمي والتكنولوجي.

لقد أصبح الإرهاب من أخطر الظواهر التي تهدد أمن و استقرار الدول ، ذلك راجع لمختلف الأسباب التي أدت إلى ظهور الظاهرة و انتشارها بسرعة كبيرة و متطورة في مختلف أنحاء العالم. إنه يرتبط بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية داخل الدولة و خارجها، ويهدف إلى خلق أزمة داخلية في المجتمع و التي تؤثر بدورها على الأمن الوطني. إن ما حدث في الجزائر على اعتبار أن من قام بتلك الأعمال الإرهابية هي جماعات و أفراد تفتقر للهوية و تستهدف أمن الجزائر و تعمل على بث الرعب و الخوف في أوساط الشعوب.

أما فيما يخص المشرع الأمريكي الذي اعتبر أن كل من يقوم بأعمال تضر بالمصالح الأمريكية و تتنافى مع السياسة الأمريكية في حربها على الإرهاب يعتبر مدعم لتلك الأعمال التي تقوم بها الجماعات المتطرفة و التي غالبا ما تنسب للدول العربية والمسلمة.

يركز التعاون الدولي على تبادل المساعدات و الخبرات فيما بين أعضاء المجموعة الدولية من أجل حماية مصالح كل دولة و حماية حقوق الإنسان، وبناء عليه يتطلب الحفاظ على الأمن الجماعي العمل المشترك و التعاون والتنسيق من قبل أفراد المجتمع الدولي ضمن مختلف المجالات لاسيما الامنية منها من أجل الحفاظ على الأمن القومي للدولة و كذا العمل على ردع أي تهديد يشكل خطرا على أمن الدول واستقرارها.

وفي زمن العولمة وفي ظل عالمية الظاهرة الارهابية يبرز التعاون الدولي كآلية ناجعة لمواجهة مخاطر العولمة وخاصة ظاهرة الارهاب الذي أصبح لا يعترف بالحدود والديانات.

وقد غيرت النظرة الأمريكية تجاه مختلف الأعمال التي تقوم بها تلك الجماعات بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 ، ويتضح ذلك من خلال قيامها بتسريع آليات التعاون الأمني مع مختلف الدول خاصة المساندة و المتضامنة مع الحرب الأمريكية على الظاهرة الإرهابية . وقد مثلت الخبرة الجزائرية أحد الدوافع القوية التي جعلت الولايات المتحدة تتبنى الحوار الثنائي مع الجزائر، والذي وصف بالناجح

خاصة من ناحية تبادل الخبرات والمعلومات الاستخباراتية، و كذلك تكوين الكفاءات من أجل مكافحة الإرهاب.

الارتقاء بمستويات التعاون الأمني الأمريكي الجزائري إلى تزايد التهديدات الإرهابية و تدهور الأوضاع الأمنية في مختلف أنحاء العالم خاصة في منطقة الصحراء و الساحل الافريقي، لاسيما تواجد تنظيم القاعدة في المنطقة و تأثيره على باقي الجماعات الإرهابية الناشطة و المتعاونة معه، مما يهدد المصالح الأمريكية.

ودليل ذلك تخلي الولايات المتحدة عن حليفها الاستراتيجي في المنطقة "المغرب الأقصى" وإعلان اعتمادها على الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب ، على اعتبار أن الجزائر تعتبر رائدة في هذا المجال، خاصة بعد مختلف الزيارات المتبادلة التي قام بها مختلف كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين بين الطرفين الجزائري و الأمريكي. إضافة إلى مختلف الدورات التكوينية بين المؤسسات الأمنية مما يجعل الجزائر شريك استراتيجي هام للولايات المتحدة خاصة في المجال العسكري و الأمني .

اكتسبت الجزائر ثقة الولايات المتحدة من خلال إثبات خبرتها الرائدة في مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط و الساحل من خلال مشاركتها في العديد من الحوارات و القمم الداعمة لمكافحة الظاهرة الإرهابية، وتجلى ذلك بالمشاركة في اجتماعات الحلف الأطلسي أو حتى القمم العالمية لمكافحة الإرهاب إضافة إلى الحوارات الثنائية التي أقيمت من أجل تعزيز التعاون الأمريكي الجزائري في القضاء على الظاهرة الإرهابية .

الشراكة المتميزة بين الطرفين في مجال التعاون الأمني تعود إلى الريادة العسكرية الجزائرية وحجم تطور المؤسسة العسكرية الجزائرية في مكافحة الإرهاب، التي تهدف إلى توفير الأمن و القضاء على الظاهرة في المنطقة الاقليمية.

و من أجل حماية مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، أصبحت الولايات المتحدة تعتبر الجزائر الدولة المحورية التي يجب الاعتماد عليها وعلى خبراتها لتنفيذ المخططات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي جاءت بها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الحرب على الإرهاب ، حيث أصبح التقارب الأمني الجزائري الأمريكي أحد محاور التعاون القائم مفسرا و بوضوح الرغبة الأمريكية الجزائرية في تنمية التعاون والتنسيق في هذا المجال خاصة من خلال الدعم الأمريكي للسياسات الجزائرية في مكافحة الإرهاب

خاصة ما تعلق الأمر قوانين السلم و المصالحة الوطنية التي نجحت فيها الجزائر وضعت حدا لظاهرة العنف في الجزائر. إضافة إلى الدعم الأمريكي للقرار الجزائري المتعلق بتجريم دفع الفدية معتبرين إياه بالتمويل المالي و الرضوخ لمطالب الجماعات الإرهابية .

إن عالمية الظاهرة الإرهابية قد تدفع بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، مما قد يؤدي إلى إضفاء الشرعية على الحرب ضد الظاهرة و ملاحقة مرتكبي أعمالها ، وهو الواقع الذي سيدفع بتقارب وجهات النظر الجزائرية الأمريكية و رسم إستراتجية موحدة كتوجيه ضربات استباقية للجماعات الإرهابية من خلال ملاحقتها و التصدي لها في إطار برامج و قرارات منظمة الأمم المتحدة . وهو ما سيدفع الولايات المتحدة إلى تجاوز النظرة الاحتكارية والهيمنة المنفردة على العالم نتيجة تفوقها العسكري

مكافحة ظاهرة الإرهاب تتطلب بشكل دائم تعزيز التعاون في إطار الاستراتيجية الأمنية الموحدة و خاصة تلك التي تصدر عن هيئة الأمم المتحدة ، و كذا الاعتماد على الخبرات التي اكتسبتها بعض الدول في هذا المجال من أجل إعطاء معنى موحد للظاهرة الإرهابية وإضفاء مزيدا من الشرعية في ملاحقة تلك الجماعات التي تهدد الأمن و السلم في العالم .

القرآن الكريم

أولا: باللغة العربية

المعاجم والقواميس:

1. العلوي، ياسر ، قاموس المصطلحات السياسية ، معهد البحرين للتنمية السياسية ، البحرين ،2005
2. الكافي ،اسماعيل عبد الفتاح ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي انجليزي) (د. ب .ن)
3. الكيالي ،عبد الوهاب ،الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الجزء الأول بيروت،(د .س .ن)
4. بكوش ،يوسف ، معجم الكافي عربي، عربي ، (د .د .ن) ، الجزائر ،2013
5. صقر الجبالي ، أيمن يوسف ، عمر رحال : قاموس المصطلحات المدنية و السياسية ، مركز إعلام حقوق الإنسان و الديمقراطية ، نابلس، 2014
6. قاموس المصطلحات السياسية، بوابة فلسطين القانونية، (د.ب.ن)،(د.س.ن)

الوثائق الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 70، سنة 1992
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 11، سنة 1995
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 46، سنة 1999
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد الأول، سنة 2001
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 55، سنة 2005
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، المرسوم الرئاسي المتعلق بالتصديق على معاهدة التعاون القضائي في المجال الجزائي ، العدد30 ، سنة 2011

7. الجمهورية الديمقراطية الجزائرية الشعبية، قانون العقوبات الجزائري، الجريدة الرسمية، 2015

الكتب

1. ابراهيم، مصطفى سليمان ، حتمية التعاون الدولي الأمني لمواجهة الإرهاب المنظم و المردودات الإجابية ، مركز الإعلام الأمني ،(د ب ن) ، 2009

2. الدهيمي ،الأخضر عمر، دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، مركز الدراسات و البحوث قسم اللقاءات العلمية ،الرباض: جامعة نايف ، العربية للعلوم الأمنية (د.س.ن)

3. الترتوري ،محمد عوض ، أغادير عرفات جويحان ، علم الإرهاب الأسس الفكرية و النفسية و الاجتماعية و التربوية لدراسة الإرهاب ،عمان: دار حامد للنشر و التوزيع ، 2006

4. السعيد ،عبد العزيز، شارلز ليرتشي الابن، تر: نافع أيوب لبس ، النظام العالمي الجديد الحاضر و المستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي ، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999

5. الشاهر ، شاهر اسماعيل ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2009

6. الصديقي، داير يوسف ، المستجدات الفقهية في العلاقات الدولية " دراسة تأصيلية مقارنة و مسائل تطبيقية معاصرة ، عمان: دار النفائس للنشر و التوزيع ، 2012

7. العموش ،أحمد فلاح ،مستقبل الإرهاب في هذا القرن ،الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2007

8. المديني ،توفيق ، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة و الحرب على الإرهاب ، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2003

9. المشاقبة ،أمين ، سعد شاكر شبلي ، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012

10. العساف ،سوسن ، استراتيجية الردع ، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الاستقرار الدولي ، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، 2008.

11.الياسري ، ياسين طاهر، مكافحة الإهاب في الاستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية و تحليلية، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2011.

12.النحال ،محمد سلامة ، الحرب ضد الإرهاب (تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية و الدولية) ،عمان: دار زهوان للنشر و التوزيع ، 2007.

13. بالحبيب ،عبد الله ، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992 – 1997،عمان: دار الراية للنشر و التوزيع ، 2011

14.بسيوني،خميس، هبة الله أحمد ، الإرهاب الأولي أصوله الفكرية و كيفية مواجهته ، الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر ،2009

15.بن صمايل السلمي ،عبد الرحيم ، الليبيرالية نشأتها و مجالاتها ،(د د ن) ،(د .س. ن)

16.بن غربي ، ميلود ،مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008

17.بن حمد اليحى ،أحمد، غزوة نيويورك الكبرى ،قصة أحداث الحادي عشر سبتمبر عام 2001 ،بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2011

18.بوادي، حسنين المحمدي، العالم بين الإرهاب و الديمقراطية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، (د س ن)،

19.بوقارة، حسين ، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل ،الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع ، (د س ن)

20.حرب ،علي ، أزمنة الحداثة الفائقة لإصلاح– الإرهاب – الشراكة ،المغرب: المركز الثقافي العربي للنشر و التوزيع ، 2005

21. زرواطي ،اليمين ، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978 – 2008 ، مطبوعات اي كتب، (د.ب.ن) ، 2014

22.زيدان ،مسعد عبد الرحمن ، الإرهاب في ضوء القانون الدولي العام ، دار الكتاب القانوني ،(د.ب.ن)،2009

23.سعادي ،محمد ، القانون الدولي العام في عالم متغير ، الجزائر: دار الريحانة للكتاب ، الجزائر ، 2004

24.سليماني، الرياشي، الصيداوي ،رياض و آخرون ، الأمة الجزائرية ، الخلقيات السياسية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 1999

25.شبلي ،سعد شاكر، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ،عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2013

26.شكري ،علي يوسف ، الإرهاب الدولي ،عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع ، 2008

27.طشطوش ،هايل عبد المولى ، مقدمة في العلاقات الدولية،(د د ن)،عمان،2010

28.عمامي ، محمد ، في عمق الجحيم معول الإرهاب لهدم الجزائر ، تر: م سطوف ، الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال ، النشر و الإشهار، 2002

29.عنصر ،العياشي ، التغذية السياسية في الجزائر ، الواقع و الأفاق،(د.د.ن)،(د.س.ن)

30.عياد،سامي علي حامد ، استخدام تكنولوجيا المعلومات في مكافحة الإرهاب،الإسكندرية:دار الجامعي للنشر و التوزيع،2007

31.غريفتش،مارتن، تيري أوكالاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ،2008

32.غضبان ،مبروك ، المدخل للعلاقات الدولية ،الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع،2007

33.فونتانال ،جاك، براهم ،محمود، العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د س ن)

34.مارتيناز، لويس، الحرب الأهلية في الجزائر ، تر: محمد يحيتان، باريس: منشورات مرسي ، 1998

35.محمد مؤنس، محب الدين ، تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب و تطوير أساليبها ،الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2007

36.مصباح ،عامر ، نظرية العلاقات الدولية ، الحوارات النظرية الكبرى ،مصر: دار الكتاب الحديث للنشر ، 2008

37.مصباح، عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006

38.مصباح،عامر ، نظرية العلاقات الدولية ، الحوارات النظرية الكبرى ،(د.د.ن)، (د.ب.ن)

39.مصطفى سليمان، ابراهيم،الإرهاب و الجريمة المنظمة التجريم و سبل المواجهة ،مطبعة العشري ،(د ب ن)، 2007

40.مصمودي، نذير ، بعد الرصاص، الإسلاميون و الأمثلة الساخنة، الجزائر:الشروق للإعلام و النشر،2010

41. مقدم ،محمد ، القاعدة في المغرب الإسلامي تهريب باسم الإسلام ،الجزائر:دار القصبة للنشر و التوزيع ، 2010

42.منذر ،محمد ، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة ،بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2002

43.ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسة ، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2006

44.ناجي عبد النور ، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية ،1990 – 2007 ،عنابة: منشورات جامعة باجي مختار، 2008

45.نعيم، ابراهيم الطاهر ، إدارة العولمة و أنواعها ،عمان: دار عالم للكتاب الحديث، 2009

46.وقاف العياشي ، مكافحة الإرهاب بين السياسة و القانون ،الجزائر: دار الخلدونية للنشر،2006

47.ولد أباه ، السيد ، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، الإشكالات الذكرية و الاستراتيجية، الدار العربية للعلوم و النشر،(د.ب.ن) ، 2004

48.يوسفي ،أمال ،عدم مشروعية الإرهاب في العلاقات الدولية، الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع، 2008

التقارير:

1. الفقيه ،جميل يحى ، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، دراسات يمنية، (د ب ن)،(د.س.ن)

2. المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) الإسلامية ، العنف و الإصلاح في الجزائر ، قلب الصفحة ، القاهرة / بروكسل ،2004

3. بوحنية، قوي ، الجزائر و الهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي ، مركز الجزيرة للدراسات ، ديسمبر 2014

4. بوحنية ، قوى ،الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي ، مركز الجزيرة للدراسات ،2014

5. بوحنية، قوي ، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرةللدراسات، 2012

6. بودالي ، ليان ، مشروع شمال افريقيا ، شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، مركز مكافحة الإرهاب، الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة ، وست بوينت،(د.س.ن)

7. برقوق، محند ، التعاون الأمني الجزائري – الأمريكي و الحرب على الإرهاب ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، بيروت ،2009

8. جمال، نصار ، ظاهرة الإرهاب ، محدداته و حقيقة المواجهة و التناقضات الدولية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014

9. رفعت ،أحمد محمد ، صالح بكر الطيار ، الإرهاب ، مركز الدراسات العربي _الأوروبي (د.س.ن)

10. عمران للدراسات الاستراتيجية ، خطاب أوباما حول استراتيجية مكافحة الإرهاب ، تقدير موقف مسار السياسة و العلاقات الدولية ، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ،2014

11. مقـــري ،عبـــد الـــرزاق ، التحـــول الـــديمقراطي فـــي الجزائـــر رؤيـــة ميدانيـــة ، (د.د.ن)،(د.ب.ن)،(د.س.ن)

12. مكتب العمل الدولي، التعاون بين بلدان الجنوب و التعاون المثلث طريق المستقبل جنيف، 2012.

13. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة ، دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب ، نيويورك ، 2009

14.وزارة التعليم العالي، التعاون الدولي، إدارة العلاقات العامة و الإعلام، المملكة العربية السعودية (د.س.ن)

المجلات والدوريات

1. الجزائر في مجابهة الإرهاب، مجلة الجيش ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، العدد 04 ، أكتوبر 2013 ، الجزائر

2. الخطـر الممتـد للإرهـاب، مركـز الإمـارات للدراسـات و البحـوث الاسـتراتيجية، العـدد 4917 أوت 2012

3. التعاون الدولي في مواجهة الإرهاب ،مركز الأمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 4462 ، نوفمبر 2010 ، (د ب ن)

4. العايب ،خير الدين، البعد الأمني في السياسة الامريكية المتوسطية و انعكاساتها على الأمن العربي الإقليمي ، مجلة المفكر السياسي ، (د ع ن)

5. السويدي ، جمال سند ، الإرهاب خطر عالمي متجدد ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 3937 سبتمبر 2008

6. السيد، خالد التزاني، الانتشار العسكري الأمريكي في افريقيا ، الدوافع و الرهانات ، مجلة المستقبل العربي ،(د ب ن) ، (د س ن)

7. المحاميد ، وليد، ياسر يوسف الخلايلة، موقف مجلس الأمن من الإرهاب في ضوء القرارات 731 ،748، 1368، 1373،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد الأول ،2010

8. باخوية، دريس ، جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي ، تونس، الجزائر ، المغرب ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد الحادي عشر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، أدرار ، جوان 2014

9. باي ،أحمد ، السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي ، دراسات استراتيجية ، مركز البصيرة ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر 2006

10. بن سعيد ، مراد ، من الحكومة الدولية إلى الحكومة العالمية التحولات الأنطولوجية في تحليل الحكومة البيئية العالمية ، مجلة المستقبل العربي (د س ن)

11. بن صغير، عبد العظيم، الحرب على الإرهاب و تأثيرها في الأمن الإنساني ، مجلة العالم الاشتراكي ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، الجزائر، العدد 03 ، ماي 2008

12. بهلول، نسيم ، المبادرة العسكرية الأمريكية في افريقيا مقاربة استراتيجية جديدة ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد التاسع ، جوان .2013

13. بوعلام ،ب ، مكافحة الإرهاب الالتزام ، مجلة الجيش ، مؤسسة المنشورات العسكرية الجزائرية ، العدد 625 ، أوت 2015

14. جولة جديدة من الحرب على الإرهاب ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 4266 ، يناير 2010 ،(د ب ن)

15. حام، عبد الله ، رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى ، مجلة الباحث ، العدد الثاني ، ورقلة ،2005

16. حارث، حسن،السياسة الأمريكية تجاه تنظيم " داعش"، سياسات عربية ، العدد 17، سبتمبر 2015 ، (د ب ن)

17. حسون ،محمد ، استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة ، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 24 ، 2008

18. زياني ،صالح ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، مجلة المفكر، العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،(د.س.ن)

19.سنطوح ،حسين ، الحوار الجزائري الأطلسي: سيناريوهات المستقبل 2/2، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، العدد03، فبراير 2007

20.سهام.ح .غنية ، العلاقات العابرة للأطلسي في ظل الرهانات الأمنية ، مجلة الجيش ، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر ، العدد 506 ، سبتمبر 2005

21.سوادي ،عبد علي محمد ، الجهود الدولية لتحديد مفهوم الإرهاب ، مجلة رسالة الحقوق العلمية ، العدد الأول (د ب ن) ، 2009

22.شعيبي ،عماد فوزي ، الدلالات الأيديولوجية و الاستراتيجية للدعوة إلى الديمقراطية عند جورج بوش، مركز المعطيات و الدراسات الاستراتيجية ، العدد الثاني ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع 2006

23.قسي،آدم ، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 – 2000، مجلة الباحث ، العدد 3 ورقلة ،2005

24.مبارك،هدى ، واشنطن تستشير الجزائر حول سبل مكافحة الإرهاب في الساحل، يومية البلاد العدد 4475 ، 06 أوت 2014

25.مسلم ،بابا عربي ، الحوار الجزائري من أين و إلى أين ؟ ، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2006

26.مسلم، بابا عربي ، علاقات التعاون الأمني بين الجزائر و حلف شمال الأطلسي " الأبعاد و الرهانات " ، مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، الجزائر ، العدد 3 ماي 2008

27.نحو إعادة الاصطياف الدولي ضد " الإرهاب "، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية العدد 3913 ، أوت 2008

28. وحدات في الميدان ، مجلة الجيش ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، العدد 624 ، جويلية 2015

الملتقيات والندوات:

1. بن سلطان، عمار، نظام الاختراق و التغلغل و نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر ، الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة ، أعمال الملتقى الدولي الأول ، دار هومة الجزائر ،2004
2. فلاح العموش ،أحمد ، أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب ، مكافحة الإرهاب ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات و البحوث ، الرياض،1999 ، ص 95 ندوة 05/31 – 1999/06/02

الدراسات غير منشورة:

1. السند ،متعب بن عبد الله ، التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية و أثره في تحقيق العدالة ،مذكرة ماجستير ،(جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض،2011)
2. المهيزع ،خالد عبد العزيز ، دور التنسيق في فعالية مكافحة الإرهاب مذكرة ماجستير ، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ، 2006)
3. براهيمي ،مريم ، التعاون الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تاثيره على المنطقة المغاربية ، مذكرة ماجستير ، (جامعة محمد خيضر ، تبسكرة ، 2012/2011)
4. بويبة ،نبيل ، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى ، مذكرة ماجستير ،(جامعة الجزائر 3 ، 2011/2010)
5. حذفاني، نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون ، فترة ما بعد الحرب الباردة مذكرة ماجستير ، (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2011)
6. حشود، نور الدين ، العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992–2004 ، مذكرة ماجستير ،(قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2005)

7. حملة، صبرينة ، أسباب الإرهاب في الجزائر و تداعياته ، مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة ، قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية ، 2003/2002)

8. رياحي ،أمينة ، التعاون و التنافس في العلاقات الأوروبية – أمريكية ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه(كلية العلوم السياسية و الإعلام ، الجزائر ، 2008)

9. سايل، سعيد ، التعاون الأوروبي – المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2007-2011، مذكرة ماجستير(قسم العلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، الجزائر ، 2012)

10. عزام، أبو الحمام ، تأثير العوامل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية على صحافة الإنترنت العربية من وجهة نظر المحررين ، رسالة ماجستير (قسم الإعلام كلية الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011)

11. كاية،ريمة ، العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير ، (جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011/2010)

الروابط الإلكترونية:

1. معنى التعاون، متحصل عليه من :
http://almaany.com/ar/dict/ar-ar//AA:D8:B9:D8:A7:D9:88:D9:86/ , على الساعة 15/02/2016 15h22.

2. علاء هاشم ، الواقعية السياسة الجديدة في العلاقات الدولية ، متحصل عليه من موقع الحوار المتمدن www.AHewar,org/debat/Show .art.asp?aid=3383 في 2006/02/14 على الساعة 23:05

3. مي رضا ، عشرية الجزائر السوداء...إبادة الشعب ، 2015 / يناير/13،متحصل عليه من http://www.dotm.SR/details/:DA7في 2016/03/01 على الساعة 11:07

4. عبد الرحيم العرفان، السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر ، 2012/09/11 متحصل عليه من http://www.ALRAI.com/article/538116.htmlبتاريخ2016/02/27على الساعة 17.14

5. الركن الإعلامي ،11 سبتمبر تفاصيل الحدث، و الموقف الشرعي لعلماء السعودية نشره 02 سبتمبر 2011 متحصل عليه من http://www.assabina.com/news/news1/9402.html#ixzz41467lol. بتاريخ 2016/03/01 على الساعة 23.50

6. لعمامرة الجزائر رائدة في مكافحة الإرهاب ، الجمعة 22 ماي 2015 متحصل عليه من : www.ELHAYAONLINE.net/article24668htinl. بتاريخ 2016/02/25 على الساعة 16.39

7. نشر في 03 أفريل 2014 متحصل عليه من: http://www.aps.dz/AR/Algerier/2785على الساعة 15.42 بتاريخ 2016/03/07

8. محمد ش ، الجزائر وواشنطن ، رفع التعاون لمكافحة الإرهاب نشر في 2015/04/09 متحصل عليه من http//www.elkhabar.com/press/article/13042 بتاريخ 2016/03/07 ، على الساعة 15.58

9. مليكة.خ: اختتام الندوة الدولية حول التطرف العنيف و استعماله دعوة لتكييف التشريعات الدولية مع متطلبات مكافحة الإرهاب متحصل عليه من http://www.el-massa.com/dz بتاريخ 2015/008/01 على الساعة 02.55

10. متحصل عليه من موقع لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية http://www.mag.gov.dz بتاريخ 2016/03/13 على الساعة 20.22

11. الجزائر شريك هام في مجال الأمن في حوض المتوسط حلف شمال الأطلسي متحصل عليه http://www.aps.dz/ar/Algerie/20954.بتاريخ 2016/03/13 على الساعة 02.16

12. ع، ل خبراء أمريكيون متخصصون يقدمون دورة تدريبية لإطارات الدرك حول التحقيق في التقنيات الإرهابية الكبرى ، نشر في 27 أكتوبر 2010 متحصل عليه http://elkhabar.com/ar/index.php?news:233492بتاريخ 2016/03/07 على الساعة 15.50

13. متحصل عليه http://www.ehmouhim.net/?p=342570 بتاريخ 2016/03/16 على الساعة 21.52

http://www.algériachannel.net/2015/08/..14

بتاريخ 2016/03/15 على الساعة 21.06

15.. لــؤي.ي، بتـاريخ 2016/03/15 http ://www.syassa.org.eg/NewsQ/1502.aspx
على الساعة 21.06 . متحصل عليه

16. متحصـل عليـه: ملتقـى تسـوية النزاعـات المتعلقـة بتمويـل المؤسسـات الصـغيرة و المتوسـطة http://mJustice.dz/htmlcompte-rendu27/10/2007-1pdfبتاريخ 2016/03/22 على الساعة 16.10

17. فضيلة .ح متحصل عليه من http://www.elahdath.net/national/6247 بتاريخ 2016/03/22
على الساعة 20.10

18. فتيحـة بوروينـة، الجزائـر تتطلـع إلـى تحـديث جيشـها بـدعم مـن الأطلسي،صـحيفة الريـاض اليوميـة الصـــادرة مـــن مؤسســـة اليمامـــة الصـــحفية،العدد 13707 ينـــاير 2006 متحصـــل عليهـــا www.Abiyasth.com/120197: بتاريخ 2016/03/15 على الساعة 12.20

19www.NATO.INT/cps/fr/natho/news-20811.htm?selected.local=eng. متحصـل عليـه بتـاريخ 2016/03/15 على الساعة 15.03

متحصـــل عليـــه :www.nato-int/cps/nothoq/topics_58787htm?selected/locale=01 بتـــاريخ 2016/04/03 على الساعة 12.26

21. مصطفى الحكيم، الحوار الاستراتيجي الأمريكي في أكتوبر بواشنطن ، ملفات التنسيق و التعاون الأمني و العسكري على رأس القمة متحصل عليهwww.numidiannews.com/ar/article-20342.htlnc
بتاريخ 2016/04/10 على الساعة 20.16

22. خالد .س ، الحوار الاستراتيجي مع الجزائر هام بالنسبة للولايات المتحدة متحصل عليه
www.Sawt-alahrar.net/ara/national/13448.html بتاريخ 2016/04/10 على الساعة 20.34

23. متحصـل عليـه : http://www.DJAZAIRe5s.com/APS/402772 بتـاريخ 2016/04/05 علـى الساعة 18.16

l’otan,http://Algerie1.com/actualité,03/03/2015,A23h01. 24 .

25. مليكة خلاف، الدورة الثانية للحوار الاستراتيجي الجزائري- الأمريكي ، تعميق التعاون و تعزيز الجهـــــــــــود لمكافحـــــــــــة الإرهـــــــــــاب متحصـــــــــــل عليـــــــــــه www.elMASSA.com/dz/index.PHP/component/k2/item/1925 بتـاريخ 2016/04/03 علـى الساعة 18.15

26. بيان مشترك صدر عقب الدورة الثالثة للحوار الاستراتيجي الجزائري-الأمريكي ، متحصل عليه www.aps.dz/AR/ALGERIE/14658 بتاريخ 2016/04/03 على الساعة 19.03

27. فاطمة شمنتل، الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي ، متحصل عليه : http://www.ELDJOUMHOURIA.dz/Article.php?today:12/04/2015ARE9359 بتـــــــــاريخ 2016/04/04 على الساعة 22.06

28.رشيد ثابتي ، متحصل عليه : http://algeriaworld.net/2015/2014 بتاريخ 2016/04/18 ، على الساعة 01.09 .

29. متحصـل عليـه :http://www.mae.gove.dz/newsarticle/3213aspx بتـاريخ 2016/04/20 على الساعة 16.52

30. متحصل عليه : http://www.mae.gove.dz/newsarticle/3501.aspx بتاريخ 2016/04/20 على الساعة 16.50 .

http://www.aps.dz/ar/algeria/19137. بتاريخ 2016/04/20 على الساعة 16.40

32. متحصـل عليـه :http://www.ennaharonline.com/ar/algeria-news/165874.html بتـاريخ 2016/04/20 على الساعة 17.03

33. متحصـل عليـه : http://www.echouroukonline.com/ara/articles/240039.html بتـاريخ 2016/04/20 على الساعة 16.50

34.مكافحـــة الارهـــاب فـــي قـــرارات الأمـــم المتحـــدة، متحصـــل عليـــه : http://www.ennaharonline.com/ar/ /world-news/155367.html بتاريخ 2016/04/21 على الساعة 13.40

35. مكافحة الارهاب، متحصل عليه : http://www.mae.gov.dz/news.article/3804.aspx بتاريخ 2016/04/21 ، على الساعة 13.40

ثانيا : باللغة الأجنبية

أ/باللغة الفرنسية

1. Antoine coste , articulation et cohérence des moyens bi- et multilatéraux des politiques de coopération au développement , pantheon sorbonne,paris 1,2009
2. Service public fédéral affaires étrangères et commerce extérieur, note de politique sur la coopération au développement multilatérale, Belgique, partie 1, 2011
3. stéphane leman langlois , le terrorisme et la lutte contre le terrorisme , traité de sécurité interieure monterial ,2007
4. céline tabou , résorbu les causes du térrorisme , témoignages,n°18046 , mardi 13 janvier 2015
5. gerard dussoyg, les théories de l'inerrétatique , traité de relation intervalle , paris , 2006
6. Daroi Battisteua , théories des relationsinternationales , 3 edition, 2009
7. Jari correvon, théorie des relations internationals, RI,2009
8. stéphane roussel , linsertion de la coopération et des institutions internationales dans la logique de l'anarchie,globe
9. Louis Gill, le néolibéralisme,2eme édition,Quibec ,2008
10. Eric Nulot,,matisse,libéralisme et néolibiralisme,continuité ou rupture,France,2002
11. Néolibéralisme, ultralibiralisme, texte pédagogique,France,2009
12. Charles-Philippe David et Afef Benssaieh , la paix par l'intégration théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité études internationales, vol 28 , n2,1997
13. Xavier Gettiez et Isabele sommier , les Attentats Du 11 Septembre continnuité et rupture des logiques du terrorisme

14. Zalmai Haquani,les états-unis et l'afghanistan,revue géoostratégiques,N°29,4eme trimestre 2010

15. Marjorie Montrenil,le11 septembre 2001 ,cinq ans plus tard :le terrorisme,les etats Unis et le canada ,revue qui bécoise de droit international les éditions du septentrion , 2007

16. organisation du traité de l'Atlantique Nord division Diplomatique publique .www.atan-nato.int.pdf.

17. Antonin Tisseron ,quels enseignements de l'approche américaine au sahel ?,institut thomas more

18. henry gumptonbton , contre – terrorisme :les EU,félicitent les pays africains pour leur effortss,interview au département d'état,le d'un haut responsable du département d'état,alger

19. ambassade des Etats-Unis d'amérique,céation du groupe decontact bilatérale de coopération algero-américaine de lutte contre le terrorisme,alger ,2011

20. Farid Alilat,j'aime Afrique, hebdomadaire, international, indépendant, n2857,du 11 au 17 octobre 2015

21. Delegations Militaires Etrangeres en Algerie El djeich, revue mensuelle de l'année nationale populaire éditée par l'établissement des publication militaires, N618 ,janvier 2015

22. Delegations Militaires Etrangeres en Algerie El djeich ,revue mensuelle de l'année nationale populaire éditée par l'établissement des publication militaires, N630 ,janvier 2016

Site internet :

1. L'AFGHANISTAN ,lIRAK et le terrorisme http://www.ligne du temps .qc.capdfevenements-tensions10.39 2016/03/01

2. http://niarunblog.Unblog.fr/Algriepouvoir-et-realpolitik/cooperation-algero-amiricaine. 03.03 2015/09/03

3. l’embassadeur des etats-unis d’amérique a alger , déclare http://nirunblog.unblog.fr/algeriepouvoir-et-real politik/cooperation-algéro-américaine
. 2015/09/03 - 30.03
4. R.N,dialogue-stratégique algero-américain :prochain rendez-vous à alger,www.algeriepatriotique.com,article20 octobre 2012 le 09/04/2016,A 02.50
5. www.algerie.360. com/algerie/les relations-américainesmarques.par-un-elam sams.precedens04/04/2016 a 20.07
6. http://www.ALG ERIE1.com/actualité/dialogue-stratégiques-algeroamericain.ouverture.des- traveaux-de la 2eme -session/03/04/2016 a 18:08
7. Medellci explique le refus Alger tourne le dos a l’africom http://educ.dz.com/threds/alger-tourne le dos à /c3

ب/باللغة الإنجليزية

1. M’hand Berkouk, the role of civil Society in Combating terrorisme in Algeria , the international advisory conncil,world congress for MIDDLE Eastern Studies
2. Tom Pyszczynski ,Sheldon Solomon,and Jeff Geenberg,IN the wabe of 09/11 the by chology Terror ,washington,DC,2001

ملخــص:

تشكل الظاهرة الإرهابية تحديا عالميا للأمن على اعتبار أنها تجاوزت الاعتبارات المرتبطة بكل دولة على حدة، وأصبحت تهدد أمن واستقرار كل دول العالم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لاسيما في ظل تزايد نشاطات الجماعات الإرهابية، التي تزرع الرعب وتزعزع الاستقرار بكل أبعاده السياسي الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي داخل الدولة وتتخطى الحدود الوطنية للدولة الواحدة.

تقدم كل من الجزائر وأمريكا نموذجا للدول التي تعرضت للخطر الإرهابي على الرغم من اختلاف الأسباب، حيث كانت الجزائر أول من تعرض له في فترة التسعينات من القرن الماضي، وقد مكنها من تكوين تجربة وخبرة في مجال مكافحة الإرهاب. أما الولايات المتحدة فقد كان ذلك مع أحداث 11 سبتمبر 2001؛ التي أدت إلى تغيير النظرة للاستراتيجية الأمريكية وإعلانها الحرب العالمية على الإرهاب ودخولها في علاقات تعاونية ثنائية ومتعددة الأطراف.

تركز هذه الدراسة على تتبع مسار التعاون الجزائري – الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب للفترة ما بين 2001–2015؛ وذلك من خلال عرض عوامل قيام التعاون الثنائي الجزائري الأمريكي، والتطرق لمختلف الآليات التي تم الاعتماد عليها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المرغوبة فيها، وصولا إلى التحديات التي تواجه هذا التعاون والبحث في آليات تفعيله التي تتطلب زيادة التنسيق وتكثيف التعاون الدولي في إطار الإستراتيجية الأممية لمكافحة الإرهاب؛ لأن التعاون الدولي هو الآلية الكفيلة لمواجهته لاسيما في ظل تطور الإرهاب ومواكبته التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال والمواصلات.

Resumé :

Le mouvement fléau terroriste présente actuellement un véritable défi pour la sécurité internationale par son caractère cosmopolite et trans-continental. Ce fléau dont les actes sont en net ascension et une véritable menace pour la sureté et la stabilité internationale tant sur les plans politique que économique sociale et culturel.

L'Algérie et l'Amérique deux pays victimes de l'horreur terroriste malgré des contextes différents. L'Algérie et sorti après une décennie de guerre acharnée avec une expérience reconnue mondialement de lutte anti terroriste tandis que les états unis ont connu un changement radical de leur stratégie vis-à-vis du terrorisme après les attentas du 11 septembre 2001 et sont devenus le fer de lance de la guerre anti terroriste par le biais de coopération bilatérale et multilatérales.

Cette étude est réalisée à fin de rétracter les étapes et l'évolution de la coopération entre L'Algérie et les états unis dans la lutte anti terroriste durant la période 2001 – 2015 tout en évoquant les axes de cette stratégie vitale et enfin les challenges et les prospections qui nécessitent une coordination accrue et a intensifier la coopération internationale dans le cadre de la stratégie des nations unis pour la lutte contre le terrorisme , d'où des efforts supplémentaires bilatéraux s'imposent dans le cadre d'une lutte mondiale contre le terrorisme de plus en plus sanguinaire qui a tiré profit des avancées technologiques et médiatique .